



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



رقم التسجيل :

الرقم التسلسلي :

جامعة تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمات الجوارية دراسة حالة مالي 1996-2015

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه
في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات محلية وإقليمية

إشراف البروفيسور: نبيلة بن يوسف

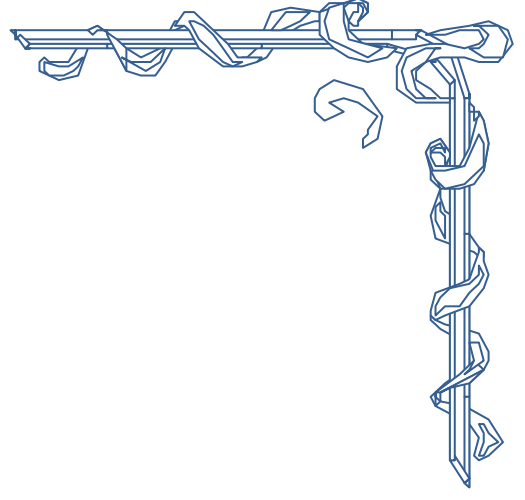
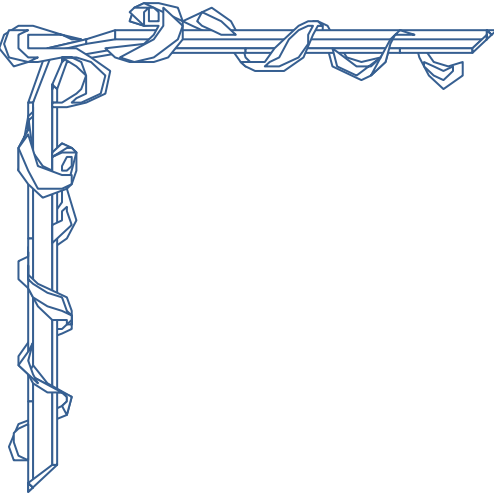
إعداد الطالب: عادل محساس

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
د/ عمر بغزوز	أستاذ	ج. تيزي وزو	رئيسا
د/ نبيلة بن يوسف	أستاذ	ج. الجزائر 3	مشرفا ومقررا
د/ لامية زكري	أستاذ	ج. الجزائر 3	ممتحنا
د/ فتيحة شيخ	أستاذ محاضر أ	ج. تيزي وزو	ممتحنا
د/ لوهاب حدرياش	أستاذ محاضر أ	ج. تيزي وزو	ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2024/03/21

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الاهـداء

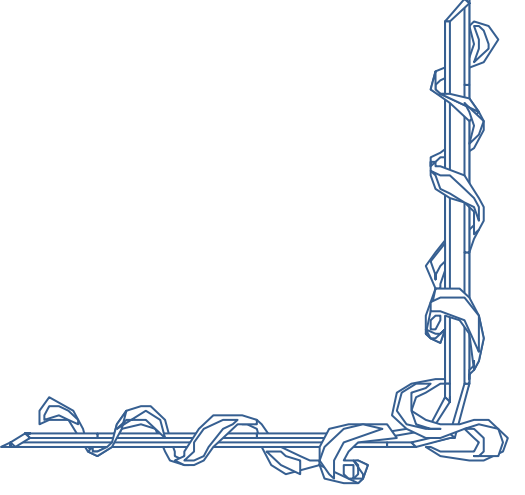
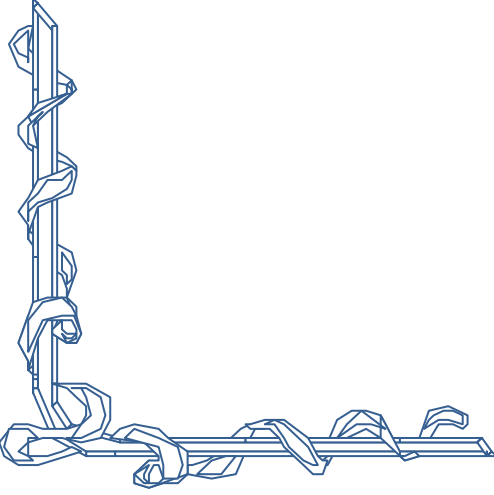
إلى أساس الوجود وسر النجاح، أمي وأبي الكريمين

إلى أخواتي العزيزات وإخوتي الأعزاء

إلى عائلة "محساس" المجاهدة المناضلة

إلى شهداء الأمة

إلى وطني الجزائر.



شكر وعران

لله عز وجلّ جزل الحمد والشكر، الذي بتوفيق منه
أتممت هذه الأطروحة.

العران والشكر الجزيل للأستاذة الفاضلة « نبيلة
بن يوسف»، التي أشرفت على هذا العمل، وعلى كل ما
تفضلت به من نصائح وتوجيهات قيمة.

الشكر للأستاذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم
مناقشة هذه الأطروحة.

الشكر موصول لكل أساتذتي في الابتدائي، المتوسط،
الثانوي والجامعي، على مجهوداتهم المبذولة وإلى
كل من رافقني وساندني في مشواري العلمي.

مقدمة

شهدت البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة تغيرات ملحوظة على العديد من المستويات، سواء ما يتعلق بالمفاهيم، القضايا، أو الفواعل، الشيء الذي جعل منها نقطة تحول مفصلية في تحديد مفهوم الأمن وفي طرح وإفراز تهديدات جديدة، في ظل ظهور فواعل أخرى بخلاف الدولة، ضمن ما يسمى بموجة التعميق والتوسيع الذي شهدها المفهوم العام.

الجزائر بحكم موقعها الجغرافي الذي أتاح لها الانفتاح على دول المنطقة، لا يمكن أن تتغافل عن امتدادها الحيوي في بناء وحماية أمنها القومي، خصوصا في ظل ما تشهده المنطقة من بروز تهديدات جديدة وتنامي أخرى قديمة، على غرار فشل الدولة والنزاعات الاثنية والأزمات التي أفرزت تدخلات عسكرية مباشرة وغير مباشرة في كل من مالي وليبيا (أزمة الطوارق، فوضى انتشار السلاح) بالإضافة إلى تحالف شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة في شكل حلقة مترابطة، كل هذا زاد من ارتفاع سقف التهديدات، مما زاد في مضاعفة تعقيد الواقع الأمني في منطقة الساحل الأفريقي، ومما ألزم الدول المجاورة والمحيطية وعلى رأسها الجزائر التدخل والمعالجة الاستباقية لمشاكل وأزمات المنطقة، خصوصا في شقها الأمني واستخدامها لمقاربات تعمل من خلالها على إدارة وحل الأزمات التي تعصف بالمنطقة، تحت شعار "أفرقة الحلول والاعتماد على النفس في مواجهة التهديدات بعيدا عن رعاية القوى الكبرى".

1/ أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في مجالين أساسيين هما:

- الأهمية العلمية:

- تكمن أهمية الدراسة العلمية في بناء تصور علمي متكامل، نستطيع من خلاله تفسير الوضع الأمني المتأزم المرتبط بالأوضاع والأزمات التي تهدد استقرار المنطقة والجزائر خاصة.

- البحث في إيجاد ومعرفة طبيعة الأساليب والآليات التي اعتمدتها الجزائر للتعامل مع التغيرات الحاصلة في مجالها الإقليمي، لا سيما الأزمة في مالي.

- الأهمية العملية:

تتضح الأهمية العملية للدراسة في ارتباطها بشكل مباشر بالدراسات الأمنية التي تشمل حيزا كبيرا في حقل العلاقات الدولية بمختلف مجالاتها الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية وحتى الثقافية، وعليه فإننا بحاجة إلى المزيد من المعطيات والتحليلات المرتبطة بالسياسة الخارجية الجزائرية في عملية تحسين أدائها الخارجي تجاه أزمات المنطقة.

2/ مبررات اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- الرغبة في دراسة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، على مستوى الهياكل المعتمدة وفاعلية أدائها، لضمان طموحاتها في أن تصبح قائدا إقليميا في إدارتها للأزمات الجوارية.

مقدمة

- توفر الاستعداد للتعلم في دراسة مسار أداء الجزائر الخارجي في فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية مطلع القرن الحالي وتفكيك العلاقة بين الآلية والمنطقة وكيفية إدارتها للأزمات في العديد من المناطق خاصة الحزام الجنوبي للجزائر، وبالتحديد دولة مالي.

الأسباب الموضوعية:

- الوقوف على القيمة الفعلية للدراسة التي تنصب على إدارة الجزائر للأزمات ذات الصلة بالتهديدات الأمنية التقليدية والحديثة التي مست دول عربية وإفريقية، فمن الضروري فهم طبيعة تلك التهديدات على ضوء التبعات والآثار التي تخلفها خاصة بالنسبة للجزائر.

- التعرف على فاعلية الأداء في إدارة الأزمات الجوية خاصة مالي، وكذا رفع اللبس - بكل موضوعية - الذي دأبت بعض الجهات الرسمية وغير الرسمية تلوح به عن عدم وجود مقارنة جزائرية وآلية فعلية لإدارة الأزمات على أرض الواقع.

3/ أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، فهي موضوع الساعة، والتي تشغل بال الباحث العلمي المختص، وتستدعي العمل على ما يلي:

- إبراز مدى اهتمام الجزائر بمحيطها المباشر "دول الجوار"، الذي يشهد تغير في الأدوار وحركية غير مسبقة على المستوى الإقليمي وحتى على صعيد التركيبة المجتمعية، وبين مقتضيات الدور الإقليمي للجزائر لاسيما في مجال تسوية الأزمات.

مقدمة

- فهم طبيعة السياسة الخارجية الجزائرية والآليات الفعلية التي انتهجتها لإدارة الأزمات والتهديدات الأمنية المتتالية.

- محاولة فهم مدى قدرة الجزائر في التعاطي مع مختلف الأزمات، من خلال دراسة الأزمة وما بعد الأزمة في إطار الإمكانيات المتاحة، من خلال دراسة إدارة الأزمة في مالي من منظور جزائري.

- التأكد من استمرارية الجزائر في سياستها واستعمالها لمعظم الآليات المعتمدة سابقا بعد تفحص مدى فعاليتها في ظل متطلبات المرحلة الجديدة من القرن الحالي.

4/ مجالات الدراسة:

تتقيد الدراسة بمجالين أساسيين هما؛

المجال المكاني: تتوقف على دراسة منطقة الساحل الإفريقي ودول الجوار في الضفة الشمالية الشرقية، مع التركيز على بلد محوري في منطقة الساحل الإفريقي، ألا وهو مالي، كدولة تُعتبر تاريخيا بؤرة للأزمات وواحدة من أفقر الدول في المنطقة، بالرغم من أهميّة موقعها الإستراتيجي وإمتلاكها لموارد ضخمة.

المجال الزمني: تبحث الدراسة في الحقبة الزمنية التي ترتبط بمسار الأزمات في مالي، مع التركيز على الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى غاية سنة 2015 أين ظهرت وتضاعفت المشاريع الإقليمية والدولية لهذه الأزمة، وتم توقيع اتفاق السلام والمصالحة بين الفرقاء الماليين بالجزائر.

مقدمة

المجال الموضوعي: يتعلق المجال الموضوعي بمختلف الآليات التي تعتمد لأجل الوصول لحلحلة الأزمات لاسيما الجوارية منها، ذلك أن موضوع إدارة الأزمات معقد ومتشابه بطبيعة تعقيد الأزمة ذاتها، متأثرا بالسياقات المكانية الزمانية والمؤثرات الخارجية. يشمل موضوع الدراسة متغيرين المقاربة الجزائرية وإدارة الأزمات الجوارية؛ وعليه يبحث الموضوع في المقاربات الجزائرية - المتغير الأصل - التي تدير بها الأزمات الجوارية وتحديدًا أزمة مالي.

5/ الإشكالية:

بهدف إبراز الجهود التي تقوم بها الجزائر في سبيل الحد من تفاقم التهديدات الواردة من جوارها الإقليمي، ومعرفة الدور الذي قامت به لإدارة الأزمة في مالي وفق مقاربتها الخاصة، وتقييم أدائها في ذلك، قمنا باعتماد الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمات الجوارية، لاسيما أزمة مالي

سنة 2012؟

وعلى ضوء تفكيك الإشكالية المقدمة، سنعمل في فصول هذه الأطروحة على معالجة الأسئلة

الفرعية الآتية؛

- فيما تكمن مضامين وتوجهات وأبعاد السياسة الخارجية الجزائرية غداة الاستقلال؟
- أي دور للجزائر في معالجة أزمات وتهديدات منطقة الساحل الأفريقي، في ظل التنافس الإقليمي والدولي؟

مقدمة

- هل احتكمت الجزائر في إدارة الأزمات الجوارية، للموروث العقائدي والمبادئ الراسخة في ظل
تغير الظروف؟

- فيما تبرز الأهمية الاستراتيجية لدولة مالي، وما هي أسباب وتداعيات أزمته على المستوى
الداخلي والإقليمي والدولي؟

- ما هي مواطن القوة والنجاح ومواطن التعثر والتحديات في تجسيد المقاربة الجزائرية لإدارتها
أزمة مالي ؟

- هل الجزائر مطالبة بتغيير سياستها الخارجية وتحديدًا في إدارتها للأزمات في ظل خصوصيات
المرحلة الجديدة ؟

6/ الفرضيات:

- المقاربة الأمنية لم تعد لوحدها السبيل الأمثل لتسوية أزمات الجوار الجغرافي الجزائري.
- كلما سادت اللامعالة الاقتصادية والاجتماعية بين المكونات الاثنية والعرقية، كلما زاد الميل
نحو العنف وتأزيم الأوضاع وتفاقمها.
- كلما تعددت الفواعل والمصالح وقل الحوار بين الأطراف، كلما خرجت الأزمة عن مسارها نحو
مزيد من التعقيد والتصعيد.

مقدمة

- كلما زاد الاعتماد على المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمة في مالي، كلما زاد التمكين لترسيخ الأمن وبناء السلام فيه خاصة ودول الجوار عامة.

7/ مناهج ومقاربات الدراسة:

أ. المناهج:

- **المنهج التاريخي:** من خلال تتبع تطور الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة الجوار الجزائري ومنطقة الساحل الإفريقي والاستجداد بالإحداث التاريخية كمدخل لتفسير كثير من مفاصل الدراسة وكيفية تعامل الجزائر مع تداعيات الأزمات والأزمة في مالي.

- **منهج دراسة الحالة:** يساعد في التعمق في جمع وتحليل المعلومات والبيانات عن الحالة المدروسة وتتجسد على مستويين، الأول يتمثل في المنطقة في حد ذاتها، والثاني يتمثل في المقاربة والآلية التي تصوغها الجزائر في تعاملها مع الانزلاقات الأمنية التي تشهدها المنطقة.

- **منهج تحليل المضمون:** يساعد في تحليل التشريعات والمبادئ الجزائرية وكذا المواثيق والقرارات التي أصدرت من قبل الهيئات الأممية والإقليمية، إزاء إدارة الأزمات التي تواجه المنطقة خصوصا مالي، لاسيما تحليل مضمون اتفاق السلام والمصالحة 2015 الذي كان نتاج مجهودات جزائرية طويلة لوضع حد للأزمة بين الفرقاء دولة مالي بشكل نهائي.

- **المنهج المقارن:** من خلال الطّبيعة الحركيّة والمركّبة للظواهر السياسيّة، فهو قادر على تقديم تحليلات متباينة شكلاً ومقاربة مضموناً، واستخدامه هنا من أجل تبيان الفوارق بين مختلف

مقدمة

المشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم وإدارة الأزمة في مالي، مع تحديد فرص وتحديات كل منها، والوقوف على العوامل التي أدت إلى التصعيد أو إلى الحل.

- **منهج التحليل الإحصائي:** تعلق هذا المنهج بذكر أرقام واحصاءات، وتعداه إلى تحليل البيانات والمعطيات التي من شأنها رصد طبيعة إدارة الجزائر لمختلف التهديدات خاصة الآتية من مالي.

ب - المقاربات:

المقاربة الجيوبوليتيكية: تقتضي طبيعة الموضوع اعتماد المقاربة في التحليل لارتباطها بالمجال الجيوسياسي للمنطقة التي تزيدها تعقيدا لما تعرفه من أزمات ونزاعات، تمثل تحديات جغرافية بمتغيرات أمنية، كما أن الديناميكية المتجددة للجزائر إفريقيا وضعت المقاربة الجيوبوليتيكية في قمة المقاربات، لاسيما في اعتماد آلية الدبلوماسية الأمنية بالأساس في الحفاظ على السلام.

8/ أدبيات الدراسة:

- كتاب بعنوان **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-الميادين التحديات**، يهتم بدراسة الأمن الوطني في شقه المتعلق بالاستراتيجيات الخارجية وصددها وتحليل وضعها الأمني وأهم التهديدات التي تواجهها المنطقة، وكذا الانعكاسات التي تنجر عن السياسات المنتهجة من طرف الدول الكبرى.

أما أطروحتي فستتضي على هذا الجانب ضبط محددات السياسة الخارجية الجزائرية والثوابت التي تسند إليها مع ذكر الواقع الأمني الذي تشهده المنطقة وتعامل الجزائر مع الانزلاقات الخطيرة وتأثيرها على أمنها القومي¹.

- مقال مقدم من الكاتب ذو الأصول المالية بعنوان "الأبعاد التاريخية والفكرية للأزمة في شمال مالي"، يعرض فيه الكاتب تاريخ مالي، والأفكار والتصورات المتوارثة السائدة، بالإضافة للصراعات الدولية على الأراضي المالية، وصولاً إلى تفسير طبيعة الأزمات المتتالية التي شهدتها دولة مالي والتي كانت أخطرها أزمة سنة 2012 والتي لازالت مخلفاتها متواصلة إلى يومنا هذا².

«Mali: la paix venue d'en bas ?».

تقرير صادر عن مجموعة الأزمات الدولية، وهي منظمة مستقلة غير حكومية وغير ربحية، مقرها بروكسل، تهتم بالحد من الصراعات والأزمات الدولية حول العالم، وتقدم تحليلات ودراسات ميدانية، يستعرض التقرير الأوضاع في مالي عقب أزمة 2012، ويصف الأوضاع السائدة واقتراح جملة من التدابير لتجاوز الأزمة كاعتماد مرحلة انتقالية ودعم المبادرات المحلية وإشراك مختلف النخب السياسية والعسكرية المالية في النقاشات وتطبيق القانون على الضالعين في التجاوزات، في حين يضيف بحثنا ضرورة تقديم الدعم الإقليمي والدولي لدولة مالي في ظل هشاشة المؤسسات، وإشراك كل الفواعل ذات الصلة بالأزمة، المدنية والعسكرية، المحلية والمركزية، في حل الأزمة،

¹- منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-الميادين التحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

²- محمد الصالح ديالو، سيدي المختار، الأبعاد التاريخية والفكرية لازمة في شمال مالي، مجلة قراءات افريقية، ع. 06 (2013).

مع إضافة البعد التنموي العادل في مساعي التسوية، وهو ما نصت عليه بنود اتفاق السلام والمصالحة برعاية الجزائر سنة 2015¹.

9/ تفصيل الدراسة:

للإحاطة بالموضوع، تم وضع خطة وفق ترتيب موضوعي ومنطقي يسمح بإعطاء صورة وتحليل واضح ومبسط للموضوع، من خلال تقسيمها إلى أربعة فصول كما يلي:

الفصل الأول: يهدف إلى توضيح الخلفية التي يستند إليها الموضوع، من خلال وضع إطار لتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية ومواقفها تجاه الوضع الأمني وأزمات دول الجوار، المبنية على علاقات التأثير والتأثر.

الفصل الثاني: يركز على دراسة منطقة الساحل الأفريقي دراسة مناطقية، من خلال عرض إمكانياتها الاقتصادية وموقعها الجيوسياسي والواقع الأمني فيها، التي تجعل منها بيئة أمنية معقدة متشابكة، الأمر الذي يدفع إلى بحث سبل التكامل بوضع سياسات أمنية واقتصادية للخروج من الأزمات، فبناء على هذا يتم رصد علاقات التأثير بين الإستراتيجية الجزائرية وأبعاد اهتمامها بالمنطقة، فانطلاقا من الروابط التاريخية والامتدادات المجتمعية، تم وضع مقارنة للحفاظ على الأمن والاستقرار، من شأنها لعب دور في إدارة أزمات المنطقة.

الفصل الثالث: يسلط الضوء على دراسة دولة مالي بعرض إمكانياتها الاقتصادية وتركيباتها المجتمعية، التي أدت بها إلى انزلاقات خطيرة وأزمات عديدة ومتواصلة منذ ستينات القرن الماضي

² -«Mali: la paix venue d'en bas ?», International Crisis Group, **Rapport Briefing Afrique**, N°115, (Bruxelles, 14 décembre 2015).

وإلى غاية أزمة سنة 2012، من خلال عرض أسباب وأطراف الأزمة في مالي، وتبيان موقف الجزائر من التوازنات والتدخلات الإقليمية والدولية ودورها كدولة تماس من خلال مقاربتها في إدارة وتنسوية الأزمة في مالي.

الفصل الرابع: يتم التطرق في هذا الفصل إلى مضامين إتفاق السلام والمصالحة في مالي 2015، انطلاقا من الأطراف التي وقعت على الاتفاق، وكذا الجوانب التي مسها الاتفاق في خضم تنفيذ استراتيجية الجزائر في مالي، التي تأرجحت بين فرص وتحديات عرقلت مسار الاتفاق، كذلك عرض الآليات التي اعتمدت عليها الجزائر في تنفيذها لمقاربتها وفي تعاملها مع الأزمات في ظل التغيير المتسارع للبيئة الإقليمية، مما استدعى وضع تصور ما يجب أن تكون عليه الجزائر للوصول للأهداف المطلوبة والدور الريادي.

كما تحتوي الدراسة على عدد من الخرائط ذات الصلة بالموضوع والهدف منها هو التوسع في محاور معينة جاءت في الدراسة.

وتضمنت الأطروحة مقدمة مفصلة وخاتمة، ضمت النتائج التي تم التوصل إليها، كما قدم لكل فصل تمهيد وخلاصة.

10/ صعوبات الدراسة:

مقدمة

توجد العديد من الصّعوبات والعوائق التي واجهتنا في إنجاز فصول الأطروحة ويمكن ذكر بعض منها وفي مقدمتها صعوبة التنقل للمكتبات وسفارة مالي بالجزائر ولقاء المختصين وحضور الملتقيات العلمية حول موضوع الأطروحة خاصة خلال سنوات جائحة كورونا (كوفيد 19).
نشير كذلك إلى نقص الكتب المرجعية، فأغلبية المراجع والبحوث المتعلقة بالأزمة في مالي هي عبارة عن أطروحات ومقالات، تشمل عادة دراسة مجموعة من الدّول في المنطقة، أي دون التخصّص بدولة مالي لوحدها.

الفصل الأول:

إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

تمهيد:

يتناول الفصل الأول من الأطروحة ثلاثة مباحث رئيسية، نسعى من خلالها إلى تفسير المتغيرات الرئيسية للبحث الأكاديمي الذي بين أيدينا، والمتمثلان في المقاربة الجزائرية والأكيد أنها في مجال السياسة الخارجية، وفقا للمقاربات العقلانية والتأملية الموضحة لطبيعة السياسة الخارجية لجزائرية التي تم صياغتها وفقا لظروف تاريخية. سياسية، جعلت للجزائر ميزة وخصوصية في علاقاتها مع الدول المجاورة الأخرى.

ونظرا إلى المعضلات الأمنية التي يشهدها الجوار الجزائري من هشاشة دوله المهددة للأمن القومي للجزائر على عدة مستويات، جعل الجزائر تتخذ إجراءات وتعتمد سبل إحياء دورها في إدارة الأزمات، باعتماد المبادئ الأساسية للعقيدة الأمنية والدبلوماسية الجزائرية التقليدية الراسخة، وتعتبر إدارة الأزمات هي المتغير الأساسي في أطروحتنا العلمية.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي - نظري لإدارة الأزمات

شهد مجال العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الأولى ثم الثانية سلسلة متسارعة من التغيرات التي جاءت نتيجة جملة من الأحداث والأزمات، ساهمت في بلورته كحقل معرفي قائم على افتراضات منطقية وعقلانية، وأداء حديثا باعتماد أساليب وأدوات جديدة في تفسير أي حدث أو مواجهة أي مشكلة أو أزمة، سواء كانت على الصعيد الدولي أو الإقليمي.

المطلب الأول: إدارة الأزمة: قراءة في المفهوم والمضامين

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الأزمة تبعا لاختلاف المجالات والتصنيفات، وسنقدم التعريفات اللغوية للظاهرة ثم الاصطلاحية وصولا لتعريف إجرائي واستخلاصا لأهم المميزات أم الخصائص التي تتصف بها الأزمة عن غيرها من الظواهر الشبيهة بها.

1/ ماهية الأزمة وإدارة الأزمة:

- التعريف اللغوي لمصطلح الأزمة:

ترجع أصول كلمة أزمة **crisis**، إلى الكلمة اللاتينية **krinein** ومعناها أن تقرر **to decide**، لذلك فالأزمة تعني لحظة قرار **decidive monen**، في وقت صعوبة وشدة يهدد تاريخ الشخص أو المنظمة.

وبعني مصطلح الأزمة من حيث المبنى اللغوي، الشدة أو الضيق كأن تكون في انحباس المطر والمال، والمتأزم هو المتألم لأزمة الزمان وهي الشدة والضيق¹.

¹ - انظر معجم اللغة العربية المعاصرة.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

وقدم القاموس الأمريكي **Webster** تعريفا للأزمة على أنها "نقطة تحوّل يحدث عنها تغيير

نحو الأفضل أو الأسوأ، وهي حالة حاسمة أو وقت عصيب".

أما قاموس (OXFORD) فقد عرف الأزمة على أنها الزمن الذي يتسم بوجود خطر قادم

أو صعوبة شديدة أو عدم يقين، سواء في الأمور السياسية أو الاقتصادية¹.

ويجمع التعريفين على الخطر القادم والوشيك في حالة الأزمة، دلالة على خطورة الوضع.

. التعريف الاصطلاحي لمصطلح الأزمة:

وبالنظر إلى التطور التاريخي لاستخدام المصطلح فنجد أنه يضرب بعرق جذوره في علم

الطب الإغريقي القديم، حيث كان مقابله يستخدم للدلالة عن وجود نقطة تحوّل هامة في تطور

المرض، يتوقف عليها إما شفاء المريض خلال فترة قصيرة أو موته. كما استخدم الفيلسوف والمؤرخ

الإغريقي القديم ثيودورس هذا المصطلح عدة مرات في مؤلفه "حرب أبيلوبوليس"، للدلالة عن

حدوث منعطفات حاسمة في مسار هذه الحرب.

وقد شبه وليام كوانت الأزمة باللحظات الحقيقية التي تسبق الموت²، لما لها من أثر خطير،

وعرفت الأزمة في موضع آخر على أنها "سلسلة من الاضطرابات والأحداث الاستثنائية والمفاجئة

الناشئة عن العديد من التعقيدات المتعددة الأبعاد المتداخلة، ويمكن القول إنها تعبر عن الانحراف

¹ - زيد أحمد العبادي، نظام المعلومات الفعال في إدارة الأزمات، عمان: دار الراجية للنشر والتوزيع، 2001، ص 84.

² - عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص. ص

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

عن مسار مستقيم، وهذا يتطلب جهودا معززة وقرارات سريعة لإعادة التوازن والسيطرة وتقليل الخسائر الناتجة¹.

وفي تعريف آخر، هي مواقف تعكس وجود صراع حاد بين أطراف النظام الدولي مصحوبة في العادة بزيادة كبيرة وملحوظة في تبادل التهديدات العدائية التي قد تؤدي إلى اندلاع حرب فعلية²، أشار التعريف الى نوع محدد من الأزمات ألا وهو الأزمة الدولية معتبرا إياه موقفا مؤثرا جدا في العلاقات بين طرفين متخاصمين لم يصل إلى مرحلة الحرب لكن يلوح بإمكانية الوصول للحرب.

من خلال ما ورد في التعاريف المقدمة للأزمة، نستشف أنها تتميز بسمات خاصة جدا تتمثل في العناصر الآتية؛ المفاجأة لعدم توقع وصولها لحد التأزم، كما أن أحداثها تتسم بالسرعة والديناميكية والتعقيد والتداخل.

مع أن خصائصها واضحة المعالم كما بينا أعلاه، إلا أن ذلك لا يسلم من الخلط بين بعض المفاهيم المشابهة لها، ومن أشهر المفاهيم تلاصقا بمصطلح الأزمة، نذكر المصطلحات الآتية:

¹ - علي بن علي، صالح المصري، إدارة ومنهج مواجهة الأزمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية التدريب، د س ن، ص. ص. 5.4.

² - مصطفى عبد الله أبو القاسم، قضايا وأزمات دولية معاصرة: النظرية والتطبيق، ط2، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997، ص23.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

أ/ **الصدمة:** تشير إلى إحساس حاد مفاجئ نتيجة لحدث غير متوقع، وهو عكس ما كان متوقعًا أو مطلوب حدوثه نتيجة لحدث سابق.

ب/ **المشكلة:** تمثل الدافع الأساسي لخلق وضع غير مرغوب فيه، يمكن أن تصبح المشكلة مصدر أزمة إذا لم يتم التعامل معها وحلها، ولكنها ليست بحد ذاتها أزمة.

ج/ **الصراع:** يقترب من مفهوم الأزمة، باعتبار أن بعض الأزمات تعبر عن صراع إرادتين ومصالحهما المتضاربة، ولكن الصراعات شديدة، ومدمرة ومتعددة الأبعاد.

د/ **الخلاف:** يمثل مفهوم التناقض أو عدم التوافق، بين الأنظمة السياسية أو الدول، ولكن تزداد احتمالية حدوث أزمة مع تطور هذا الصراع.

هـ/ **الكارثة:** لا تعبر عن الأزمة بالضرورة، فالكارثة هي حالة مدمرة حدثت فعلا ونتج عنها ضرر محدد مادي أو غير مادي، وقد تكون الكوارث سببا أو نتيجة للأزمات.

و/ **الأحداث:** تعبر الأحداث عن شيء مفاجئ وغير متوقع بسرعة، وتنتهي آثارها بمجرد اكتمالها، بينما الأزمات يمكن أن تنشأ من الأحداث ولكن بدلاً من التعبير عنها، وتمثل بعض جوانبها ينتهي الحدث في نهاية وقوعه¹.

ز/ **القوة القاهرة:** يشترك مفهومها مع مفهوم الأزمة في كون كليهما يخرج عن سيطرة متخذ القرار، فالقوة القاهرة ظرف يصعب التنبؤ والتحكم فيه¹.

¹ - نصير مطر، كاظم الزبيدي، "الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها للأزمات الدولية"، أطروحة دكتوراه، جامعة العالمية ببغداد، 2010، ص 20.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

هـ/ النزاع: هو الخلاف أو التخاصم أو التعارض في الرأي وعلى المصالح الحيوية بين دولتين أو أكثر حول قضايا معينة، وتوجد أنواع من النزاع منها النزاع الدولي، وهو الآخر يحتاج الى إدارة النزاع لتحويل المساق من المسار التناقضي الى المسار التعاوني.

- إدارة الأزمة:

يعتبر مصطلح إدارة الأزمات (management crisis) من المصطلحات المستجدة في العلوم السياسية والإدارية، قدمت له تعريفات متنوعة تبعا لعدد الأبحاث والتجارب فقد عرفها وليامز B.williams على أنها "سلسلة الإجراءات والقرارات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة، والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها، مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب، وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها، إنها محاولة لإدارة ما قد يبدو مستعصيا على الإدارة والسيطرة على ما قد يبدو متعذرا على السيطرة، مصحوبة في نفس الوقت بمحاولة للتحكم في تطور الأحداث وتجنب الحرب"²، وبالتالي يمكن استخلاص فكرة مفادها ضرورة التحكم وإدارة كل ما يطرح بين الجماعات من خلافات وسوء فهم، وعليه يمكن تعريف إدارة الأزمة على أنها العمل على تجنب تحوّل التصعيد بالشكل الذي لا يمس بالمصالح القومية والقومية الجوهرية لكل طرف من الأطراف، أي محاولة إحداث تغيير سلمي في المسار الطبيعي للعلاقات³.

¹ - مرسيل مارل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، (ترجمة: حسين نافعة)، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986، ص. 506.507.

² - عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مرجع سابق، ص 48.

³ - آمال فاضل، "آلية إدارة الأزمة في الجزائر بأسلوب الحوار"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص11.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

لذلك تُعرّف إدارة الأزمات بأنها "التحكم في مسار واتجاهات الأزمات من خلال الإدارة العلمية الرشيدة باستخدام البيانات والمعلومات المناسبة كأساس لاتخاذ القرارات المناسبة، كما أنها تمثل فن لصناع القرار للتعامل مع الأحداث المتصاعدة بأقل تكلفة لوقف التصعيد من أي روافد جديدة ومنع حدوثها في المستقبل¹.

ومما سبق يمكن اعتبار إدارة الأزمات، أنها مجموع الأساليب والأطر والمؤسسات المؤهلة لاتخاذ القرارات السريعة والعقلانية لمواجهة التحديات والتطورات والطوارئ الدولية، بقصد منع امتدادها واتساع نطاقها ومنع الإخلال الكبير في موازين القوى لتجنب احتمالات المجابهة بين الأطراف المعنية، ويتضح كذلك أن إدارة الأزمات أصبحت تعتمد على مؤسسات خاصة تهتم بالتصدي لها، على غرار المكاتب الخاصة لمجابهة الأزمات المختلفة²، وهذا ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة في الفصلين السادس والسابع، ويجدر القول أن إدارة الأزمة تتطلب معالجة وإمكانيات خاصة، حتى لا تتطور إلى أزمة إقليمية أو دولية، فإدارة الأزمة تأخذ بعد تداخلي بين الأطراف، لذا تتطلب مواجهتها درجة عالية من السيطرة على الطاقات والقدرات في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصال الفعّال، يضمن التنسيق والتفاهم بين أصحاب المصلحة³، وبهذا الشكل تقوم إدارة الأزمات على مجموعة من المبادئ والأهداف التي يمكن تحديدها بالرجوع إلى

¹ - ماجد سالم العدمي، جاسم محمد، مبادئ إدارة الأزمات الاستراتيجية والحلول، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، (د س ن)، ص 57.

² - نبيلة بن يوسف، إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر 1992-2002، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص 12.

³ - إياد ضاري، محمد الجبوري، إدارة الأزمات الدولية، عمان: الرمال للنشر والتوزيع، 2015، ص 7.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

الركائز الأساسية لعملية الإدارة، حيث يعتمد نجاح أو فشل إدارة الأزمات على درجة التنسيق والترابط والأداء وعلى مستوى الكفاءة والفعالية والتخطيط، وفق منهج علمي وعملي واضح.

2/ المبادئ الأساسية لإدارة الأزمة:

أ/ المبادئ العلمية: الاعتماد على الأدلة العلمية والخبرة في مجال إدارة الأزمات، وقد تكون الخبرة ناتجة عن البيئة المحلية أو عند الاقتضاء للخبرة الخارجية.

ب/ مبدأ المرونة: هي قدرة تكيف الخطط القابلة للتطبيق مع حالات الطوارئ.

ج/ مبدأ الواقعية: مراعاة القدرات البشرية والمادية المتاحة بشكل واقعي عند الشروع في التنفيذ الميداني الفعلي لخطة مرسومة.

د/ مبدأ المشاركة: يقصد بها المساهمة الجماعية المشاركين في خطة عمل حول التعاون الجماعي بروح فريق موحد في السعي لتحقيق الهدف المنشود.

هـ/ مبادئ الاستمرارية والمراجعة: العمل على معرفة النتائج النهائية والنتائج وتصحيح الانحرافات وتصحيح المسارات الخاطئة¹.

كما تعتبر عملية الاتصال بمثابة نقل للمعرفة والمعلومات من مركز إلى آخر من أجل استغلالها بسرعة ودقة أثناء الأزمات، حيث تتصف استراتيجية ويحددها بوضوح وفقاً لطبيعة

¹ - محسن أحمد الخضير، إدارة الأزمات، القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع، 1998، ص 98.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

الأزمة ومدى تعقيد تداعياتها، كما يشكل الاتصال وفقاً لهارولد لاسويل، تأثيراً على سلوك الدولة والمجتمع عن طريق المعايير القيمية التي تنظمها وتحكمها¹.

وتقوم العملية كذلك على تقييم عواقب وتأثيرات مخلفات الأزمة وإعادة الوضع العام إلى التوازن، وتصحيح الانحرافات التي حدثت في المسار المحدد للتعامل مع الأزمة، واستخراج السياسات والقرارات الموضوعية والرجوع إليها لمواجهة أزمات مماثلة في المستقبل².

3/ أهداف وأدوات إدارة الأزمة:

إن لإدارة الأزمات أهداف جلية لاستتباب الوضع والرجوع لحالة الاستقرار، بل في كل مرحلة من مراحل الأزمة، تسعى القائمون على إدارة الأزمات للوصول لأهداف نافعة وإيجابية، هي مبنية كالاتي؛

أ/ أهداف ما قبل الأزمة: تتسم بالمفاجأة ونقص المعلومات وفقدان السيطرة، إضافة إلى الحاجة للتخطيط لتحقيق الأهداف، فالمتغيرات المستمرة تفرض تحقيق استجابة سريعة لها.

ب/ الأهداف أثناء الأزمة: تعمل خلية إدارة الأزمة على تنظيم الجهود للتغلب على الأزمة في أسرع وقت ممكن ومواجهتها بأقل الخسائر وتحقيق المطالب.

¹ - فريد عيشوش، الاتصال في إدارة الأزمات، الجزائر: دار الخلدونية، 2011، ص44.

² - يوسف حلمي شحادة، "نحو منهجية علمية لإدارة لأزمة"، مجلة جامعة لملك عبد العزيز كلية العلوم الإدارية، 1998، ص 106.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

ت/ أهداف ما بعد الأزمة: تعمل على إعادة النشاط إلى طبيعته وتقييم خطط العمل والاستجابات الفردية لها، بالإضافة إلى وضع استراتيجيات لمنع حدوثها من جديد.

وتتنوع أدوات وآليات إدارة الأزمات باختلاف نوعية الأزمة وشدتها وامتدادها الجغرافي،

فنذكر منها الآتي:

- **الوظائف الدبلوماسية:** في إطار من السلمية والتوافق والتعايش السلمي، تسعى الأطراف أو أحد الأطراف إلى اعتماد أداة أو عدة أدوات في إدارة الأزمات الدولية والإقليمية.

أ/ **التفاوض والحوار:** هو عبارة عن سياق من المناقشات يتم بين أطراف الأزمة بهدف الوصول لاتفاق مقبول من طرف الجميع ويتم التفاوض عادة في إطار مقنن، فالإطار القانوني سيحدد الشروط التي تركز عليها جولات النقاش.

ب/ **الوساطة (The Intermediation):** أسلوب من أساليب إدارة الأزمات في العمل الدبلوماسي، يقوم على وجود طرف ثالث حيادي، يعين باتفاق أطراف الأزمة، يجتمع بصفة متعاقبة أو تداولية للوصول إلى حلول توافقية، وهناك تداخل بين الوسيط والموفق، إذ يتمثل دور هذا الأخير في السعي لتسهيل العلاقات والاتصال بين الأطراف، وتشمل عملية الوساطة الدور الذي يقوم به الموفق والتدخل في عملية النقاش وتقديم اقتراحات أو حتى صياغة توصيات¹.

ج/ **التوفيق (The Conciliation):** أسلوب دبلوماسي في السياسة الخارجية، هدف لحل نزاع أو أزمة دولية من قبل شخصيات ذات خبرة ومقبولة من أطراف الأزمة.

¹ - نهلة ياسين حمدان، فريدريك بيرسون، مقاربات عربية لحل النزاعات والوساطة والتفاوض وتسوية الصراعات السياسية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018، ص48.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

د. التحكيم الدولي: يرمي التحكيم الدولي إلى تسوية الأزمات الناشئة بواسطة قضاة دوليين، يتم اختيارهم على أساس الخبرة والحياد والالتزام باحترام الحق وتنفيذ القرارات الصادرة¹.

المطلب الثاني: التأصيل النظري للمقاربة الجزائرية في إدارة الأزمات الجوارية

شهد حقل العلاقات الدولية منذ بروزه كحقل علمي أكاديمي بعد الحرب العالمية الأولى العديد من الأحداث والتطورات الأمنية، ويقتضي التفسير العلمي لهذه الأحداث استخدام نظريات تُبنى على افتراضات منطقية، تكون بمثابة أساس في دراسة أي ظاهرة، سواءً على الصعيد الدولي أو الاقليمي أو المحلي.

1- الأمن لدى باري بوزان (Barry Buzan):

يعتبر باري بوزان، من أكبر المختصين في الدراسات الأمنية، فهو يعرف الأمن على أنه «العمل على التحرر من التهديد»، كما يركز على خاصية التعقيد، فهو مفهوم واسع وضيق في آن واحد، ضيق عندما نحصره في الجوانب العسكرية فقط، وواسع عندما يتعلق بقضايا الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ببعديها الداخلي والخارجي، ويرى بوزان أن التحليل الأمني الشامل لا ينحصر في التهديدات الخارجية ذات الطابع العسكري، بل هو أشمل من ذلك ليتضمن العديد من القضايا الجوهرية المتعلقة بالفرد والمجتمع والدولة والنظام الاقليمي والدولي

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية إنكسار دائم أم إنحسار مؤقت؟، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص 200.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

على حد سواء، كما يعتبر أن الأمن معقد في سبيل تحقيقه والحفاظ عليه، اعتبارا إلى أنه قيمة نسبية، فلا يمكن تحقيقه بصفة مطلقة، وبالتالي تبقى عملية توصيف حجم التهديدات تقريبية¹.

كما يحدد بوزان خمسة أبعاد للأمن، لا يمكن فصلها عن بعضها فهي مرتبطة ارتباطا قويا، وكل خلل أو تهديد يمس أحد هذه الأبعاد يكون له تأثير مباشر على الأبعاد الأخرى بالضرورة وهي البعد العسكري، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، وبالتالي فالتحليل الذي قدمه يوصف بأنه الأوسع والأشمل لمفهوم الأمن، كما لم يهمل بوزان أهمية البعد الاقليمي في الأمن، فهو يعطي أيضا قيمة مهمة لضرورة بناء نظام أمني إقليمي بالنسبة للدول، فمن غير الممكن عزل أمن الدولة عن الواقع الأمني للمجال الاقليمي الذي تنتمي إليه، باعتبار الظاهرة الأمنية "ظاهرة علائقية"، لأن المسألة الأمنية للدولة ليست فردانية أو معزولة عن محيطها الاقليمي وفق ما كان سائدا في المنظور التقليدي، بل على العكس هي مرتبطة به ارتباطا وثيقا وبإمكانية التأثير والتأثر بالتهديدات الأمنية المتواجدة فيه، فالمجال الاقليمي يعتبر مستوى مهم ترتبط فيه الفواعل الدولية، إلى الحد الذي لا يمكن دونه النظر إلى أمن أحداها دون الأخرى، ويلعب في ذلك المجال الجيو-سياسي والايديولوجي دورا أساسيا في ترسيم حدود هذا المجال، فيطلق عليه بوزان تسمية "المجمع الأمني الاقليمي" تتداخل فيه جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى هوياتية، وبالتالي فقد سمحت تحليلات باري بوزان بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة، وادخال وحدات تحليل متعددة مثل: الفرد، الجماعة، المجتمع المحلي، الأمة، الاقليمي، والدولي، فقد قام بإدخال موضوعات مرجعية جديدة مع تعميقها، وبالتالي فإن منظور الجزائر الأمني لدورها

¹ - David A. Baldwin, The Concept Of Security, **Review Of International Studies**, 1997, P08.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

الإقليمي وفق مقاربتها في إدارة الأزمات يظهر من خلال سلوكياتها التي تراعي إمكانياتها المتاحة والأوضاع الاقتصادية والعسكرية والمجتمعية المتعلقة بالبنية الأمنية العامة لمنطقة الساحل الأفريقي، لاسيما دولة مالي¹.

2- النظرية البنائية:

ظهرت النظرية البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، فكان "نيكولاس أونوف" أول من استعمل المصطلح، كما شهدت العشرية الأخيرة من القرن العشرين تزايد الاهتمام بتصور الثقافة ومختلف المتغيرات القيمة - الاجتماعية الموجودة داخل البنى الداخلية للدول، أين برز الاتجاه البنائي مركزا على أهمية الأفكار والضوابط لفهم وتفسير سلوك الدول الخارجي. وهذه النظرية هي امتداد لما يسود المجتمع من قيم، فينطلق التفسير البنائي من الاعتقاد بأن الواقعية الدولية هي اجتماعية البناء في الأساس²، لتبرز هذه السمة أكثر لدى البنائيون خاصة مع كتابات Alexandr Wendt، فالبنائية هي محاولة تركيب أكثر من أنها شكّلت تحدي أو انتقاد لأبحاث الليبرالية الجديدة والواقعية الجديدة³.

¹ - خالد كاظم أبودوح، "الأمن المجتمعي"، أوراق السياسات الأمنية، مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2022.

² - سكوت بور تشيل، *نظرية العلاقات الدولية*، تر: محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014، ص 323.

³ - ستيفن وولت، "العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة"، تر: عادل زقاع زيدان زياني، اطلع عليه بتاريخ: 2020/01/05، نقلا عن: <http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR>

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

أ/ الافتراضات البنائية:

اعتمادا على تصور وإدراك Alexandr Wendt، فإن البنائية تنطلق من افتراضات أساسية لتقديم فهم أو إدراك أكثر عمقا للسياسة الدولية، وتتمثل الافتراضات أساسا فيما يلي؛

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

- البنى الأساسية للنظام قائم على هويات ومصالح الدول، وتتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر مما هي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

إضافة للدول كفاعلات أساسية في النظام الدولي، تعتبر المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وباقي الفواعل غير الدولاتية بمثابة فواعل إلى جانب الدولة، مع اختلاف درجات تأثيرها على فعاليات السياسة الدولية وصياغتها، كما أن الدولة عند البنائيين يتم اعتبارها ظاهرة اجتماعية تتكون بفعل الضرورة التاريخية، وعليه فإن هذه الافتراضات تحاول البنائية من خلالها تبني نظرة أو تصور أكثر اجتماعية وأكثر إرادية، أي عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الواقعية¹.

ب/ دور الأفكار والهويات في صياغة سلوكيات الفواعل ونظرتها للعلاقات الدولية

ترى البنائية أن العلاقات الدولية عبارة عن مجتمع دولي، وأن الفواعل ليست فقط الدول بل كذلك المنظمات الدولية التي لا يمكن اعتبارها مجرد امتداد لسياسة الدول، بل فواعل ذات شخصية مستقلة عن أعضائه، بالإضافة إلى الفواعل عبر الوطنية والحركات الاجتماعية المختلفة

¹ - عمار حجار، "السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2002، ص 40.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

ومن بينها الحركات العرقية والوطنية، كما أن المجتمع الدولي حسب البنائية لا يمثل حاصل جمع هذه الفواعل بل هو كائن آخر يؤثر ويتأثر بأجزائه¹.

- أهمية الأفكار والهويات وتأثيرها على سلوكيات الوحدات ومصالحها، فالبنائيون يعتقدون أن الواقع موجود نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض المعتقدات والقيم، أي أن الواقع المادي والاجتماعي موجود كنتيجة للمعنى والوظائف التي يعطيها الفاعلين، فالإدراك أو الفهم الجماعي والمعايير تمنح الأشياء المادية معنى في تكوين الواقع².

وعليه فالجزائر في مقاربتها لإدارة الأزمات وأزمة مالي خصوصا، ترى أن الإدراك الجماعي للمعايير والقضايا المشتركة، والاشراك العملي لمختلف الفواعل الرسمية والحركات التارقية وكل البنى الاجتماعية غير الدولاتية، إلى جانب الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، يأخذ بعين الاعتبار تكوين واقع جمعي لكل الفواعل العرقية والهوياتية والوطنية، وبالتالي يضمن تبادل الأفكار والمقترحات المختلفة ويهذب سلوكيات مختلف الجهات المعنية في قالب عام، بما يتماشى مع مساعيها ووساطتها لإدارة الأزمة في مالي التي مست كيان الدولة كوحدة أساسية.

3- نظرية الدور:

نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي، منطلقة من أسس اجتماعية - سيكولوجية بالدرجة الأولى، بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية

¹ - عزالدين حمادي، "دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005، ص34.
² - أوموت أوزليوماي، نظرية القومية مقدمة نقدية، تر: معين الإمام، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 219.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

والخارجية، فضلاً عن الرغبة في فهم وتطوير النسق السياسي، مما دعا علماء السياسة المعاصرين لوضع بُنية نظرية لمفهوم الدور في علم السياسة، خصوصاً مع إسهامات "بروس بيدل" الذي يُعرّف الدور على أنه: "قائمة أو دليل سلوك مميز، أو منظومة من المعايير والتوصيفات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية، وحسب "كال هولستي" يعتبرها بأنها؛ "تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر، سواءً في النظام الإقليمي أو الدولي"، أما "سيفن والكر" فقد عرّفها على أنها؛ "تصورات واضعي السياسة الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي"¹.

أ. مستويات التحليل:

تمثلت محاولات استخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصر من خلال الاعتماد على

مستويين أساسيين من التحليل هما:

– **المستوى الأول:** يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار الأنساق السياسية من الداخل كل على حدى.

– **المستوى الثاني:** يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي، والتركيز على أدوار الأفراد المؤثرين في السياسة العالمية ولا يشترط أن يكونوا من رؤساء الدول.

¹ – إسماعيل مقلد صبري، السياسة الخارجية والأصول النظرية والتطبيقات العلمية، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2013، ص 200.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

ولعلّ مفهوم الدور من المنظور السياسي أخذ أبعاداً مختلفة بين الدور الوطني والسياسي الخارجي والدولي، فالدور الوطني يشمل أنماط السلوك والمواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار، والدور السياسي الخارجي يرتبط بالسلوك السياسي الخارجي للدولة والوظائف الرئيسية التي تقوم بها في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وبالتالي جمود أو قصور إدراك صانعي السياسة الخارجية في تحديد الدور المطلوب في الوضع أو المكانة أو الاتجاه الذي يتطلبه من الممكن أن يحدث فجوة أو حالة من عدم التوازن بين القوة والدور دون تعديل أو تكييف، وهو ما يشكل تهديداً للنظام الدولي في حالة حدوث انقلاب مفاجئ مستقبلاً في دولة أخرى¹.

ب/ نظرية الدور في العلاقات الدولية

انطلاقاً من النجاح الذي حققته نظرية الدور في تحليل سلوك ودور الدولة كفاعل ضمن مجموعة من الفواعل الأخرى، يكمن القول أن الدور ليس مجرد قرار أو سلوك أو هدف، بل تعبير عن مجموعة من الوظائف المحورية التي تقوم بها الدول في فترة زمنية معينة، وتحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، انطلاقاً من توصيفها لنفسها ضمن خانة الدول الصغرى أو العظمى أو الكبرى، ومنه تحدد توجهها إقليمياً كان أو دولياً، إضافة إلى

¹ - أحمد عارف الكفارنة، "العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية"، مجلة سياسات دولية، عدد 42، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2019، ص 09.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

تحديد دوافعها وسياساتها الخارجية وأدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم الأداء وعليه ففكرية الدور تساعد على فهم السلوكيات الخارجية للدول تجاه بيئتها الدولية والإقليمية¹.

ج/ التغيرات التفسيرية لنظرية الدور

تعد نظرية الدور نظرية جزئية في العلاقات الدولية، تختص بدراسة وتفسير السلوك الخارجي للدول، كما أن هذه السلوكيات تختلف باختلاف الدول، حيث توجد مصادر أساسية تعتمد عليها في التفسير، وتتخذها كمتغيرات مستقلة للتفسير ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات وإمكانات مادية وغير مادية، يتم اتخاذها كمتغيرات بسيطة تعنى بتصورات وإدراكات صناع القرار لأدوارهم، سواء كانت إقليمية أو دولية، فامتلاك الدول مقومات مادية وغير مادية لا يعني بالضرورة أنها سوف تؤدي دور فعال على المستوى الخارجي، فلا بد على صانعي القرار أن يكون لديهم خبرة في القيادة، تتحدد من خلال الخصائص الشخصية، وتأثير على تحديد السلوك الخارجي للدولة²، وبالتالي فإن أداء الجزائر لدورها الإقليمي وفق مقاربتها في إدارة الأزمات، لا سيما الأزمة في مالي، يظهر من خلال مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات، حيث تتحكم فيها درجة فعالية الأداء، وعليه يمكن القول أن الدور الذي تلعبه الجزائر لا يمكن أن يخرج عن إطار الإمكانيات المتاحة الاقتصادية والعسكرية والمجتمعية وحتى الخصائص الشخصية المتعلقة بسلوكيات وإدراك صانعي القرار الجزائري، ومن جهة

¹ - برهان غليون، التغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005، ص 90.

² - عبد القادر دندن، نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، 28-29 أبريل 2014.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

أخرى تسعى الجزائر باستمرار إلى أن تحظى بقبول مختلف الفواعل على المستويين الإقليمي والدولي، لاعتماد هذا الدور حيز التنفيذ، سواء في إطار مساعي التنسيق أو الإشراف أو الوساطة بين الأطراف والفواعل المتداخلة في أزمة معينة، في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية التقليدية ومسايرة المستجدات الجديدة حفاظا على أمنها القومي وتكريسا لمبادئ السلم وحسن الجوار مع محيطها الإقليمي.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال

تمثل السياسة الخارجية إحدى أساسيات تفسير سلوكيات الدول في إبراز المنطق الذي يحكمها على نحو غاياته وأهدافه، في إطار الدفاع عن مصالحها الحيوية.

المطلب الأول: مضامين السياسة الخارجية الجزائرية

تسند السياسة الخارجية إلى خلفيات مرجعية فكرية، تجعل منها صلبة بعض الشيء في مواقفها إزاء التحولات التي يشهدها العالم وخاصة جوارها الإقليمي، ما يجعلها تحيد أحيانا في التعامل مع هذه التحولات التي قد تنعكس على الأمن القومي للدولة الجزائرية، وستحدد الخلفيات على اختلافها وتعددتها من خلال ما سنورده في الآتي:

1- مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

برزت المعالم الأساسية للسياسة الخارجية قبل الاستقلال، فنصت دساتير الجزائر المتعاقبة على مجموعة من المبادئ الثابتة، التي تبنتها الجزائر وفقا للأحكام الدولية المتعارف عليها في الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومن أهم أبرز المبادئ نذكر:

أ/ ضبط الحدود مع دول الجوار:

ترى الجزائر أن التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار وضبط حدودها مع الدول المجاورة، منذ حدوث أول مشكل حدودي مع المغرب بعد الاستقلال وفق إتفاقية إفران 15

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

1969/1/، واتفاقية تلمسان 05/27 /1970، ثم معاهدة الرباط 1972/06/5، فبهذه الإتفاقيات تمت معالجة قضية الحدود بين الدولتين وحثت الجزائر على ترسيم حدودها مع جيرانها تونس وموريتانيا وليبيا، التي ضبطت من قبل بموجب الإتفاق الليبي - الفرنسي عام 1956، وهذا من أجل توطيد العلاقات بين دول المغرب العربي¹.

ب/ مبدأ التعاون بين دول الجوار:

تولي الجزائر لمبدأ التعاون اهتماما كبيرا لتجسيد التعاون البيني الجهوي لأطرافه ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك على إبرام معاهدات لتفعيل التعاون وضبطه بأطر قانونية، لهذا وقعت الجزائر اتفاقيات التعاون والشراكة مع الدول المجاورة ماعدا المغرب في نهاية ستينيات القرن المنصرم، وأبرزها مع تونس في مجال تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة على الشريط الحدودي للبلدين، إضافة إلى إنشاء الشراكة الجزائرية التونسية ذات الاقتصاد المختلط في المجال التجاري، وتم تجسيد الإعفاء الجمركي بين البلدين وكذا مختلف الاتفاقيات الأمنية المشتركة المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة².

كما تعتقد الجزائر أن الوضع الحرج في ليبيا وتونس بعد ثورات الربيع العربي بات يشكل تهديدا مباشرا لأمنها القومي، من خلال حركة الأسلحة والإرهابيين إلى أراضيها، مما دفعها إلى

¹ - سليم العايب، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011، ص31.

² - عبد الرؤوف بن الشهيبي، "الثابت والتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار 1999-2018"، أطروحة دكتوراه، جامعة صالح بوينيدر قسنطينة، الجزائر، 2019، ص132.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

تعزيز التعاون والتنسيق مع جيرانها، والعمل على لعب دور منسق لتجاوز الأزمات¹، كما أطلقت الجزائر مبادرة في إطار لجنة أركان العمليات المشتركة التي تضم الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، تتضمن خطة عمل للشروع في التعاون والتنسيق في مواجهة التحديات المشتركة².

ج/ إدارة الأزمات بالطرق السلمية

تلتزم الجزائر بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الخاصة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية، والسعي لفض النزاعات وإدارة الأزمات داخل الدولة الواحدة أو بين دولتين أو مجموعة من الدول بالوسائل السلمية، باعتماد مبادرات وخطط عمل قائمة على المساعي الحميدة والمفاوضات والوساطة ، للجنوح إلى التسوية والمحافظة على السلم والأمن³.

د/ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة السابعة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو الشأن بالنسبة لميثاق جامعة الدول العربية، فالدول تدخل في حيز التأثير والتأثر بما يجري حولها وفي ظل وجود أنظمة سياسية واجتماعية غير متجانسة فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل في ما يجري بها، وفي حالة

¹ - مجموعة الخبراء المغاربة، "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، مجلة مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد 06، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، تونس، 2011، ص 07.

² - أحمد خليف عفيف، "الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 03، 2015، الجامعة الأردنية، الأردن، ص 174.

³ - بلقاسم لحلو، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة"، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2004، ص 28.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

التدخل فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي تنتهك الدول اقتصاديا وأمنيا بالدرجة الأولى، وهو الأمر الذي وضع الجزائر أمام تحديان رئيسيان أولهما اللاستقرار في دول الجوار وثانيهما عدم احترام المواثيق الدولية بعد التدخلات الأجنبية في المنطقة، التي زادت من تأزم الأوضاع عموما ومنطقة الساحل الإفريقي خصوصا¹.

هـ/ دعم الشعوب في تقرير مصيرها:

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر لتقرير مصير الشعوب عنصرا إضافيا وفق للتصور الجزائري للعلاقات بمنظور ايجابي، لأنه لا يوجد ضمن مواثيق المنظمات الإقليمية والدولية، كما أن هذا المبدأ يدخل في إطار نضال الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي في سبيل الحصول على الحرية، وقد مارست الجزائر هذا المبدأ مع العديد من القضايا العادلة سعيا لتصفية الاستعمار في قارتي آسيا وإفريقيا ولا تزال تستخدمه في نصرة القضية الصحراوية، فعلى على هذا الأساس موقف الجزائر ثابت اتجاه القضية على أساس مبادئ ثابتة منذ عقد من الزمن والجزائر تدعو الى منح الشعب الصحراوي الحرية والاستقلال، وتثمن جهود الأمم المتحدة في حل القضية².

¹ - فيصل بو الجدري، عبد السلام دخيل، الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي أزمة الطوارق في شمال مالي نموذجا، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الجزائرية الأمنية في الساحل الإفريقي، قالة هيولبوليس، يومي 24 و 25 نوفمبر 2013.

² - ناظم عبد الواحد الجسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2001، ص 161.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

2. أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية:

تحدد الأدبيات النظرية في السياسة الخارجية فئتين من الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول

لتحقيق سلوكها الخارجي، هما:

الفئة الأولى: تلك الأهداف التي تخدم المصالح القومية والسيادة وكل ما يدخل ضمن المصالح

الحيوية للدولة وبسط النفوذ.

الفئة الثانية: هي تلك الأهداف التي تخدم المثالية ودعم السلام العالمي وحقوق الشعوب في تقرير

مصيرها والمبادئ الإنسانية.

وعليه فالجزائر تولي اهتماما كبيرا بالدائرة العربية، المغاربية، الإفريقية، وتعمل وفق

الأهداف والأبعاد التي تخدم السلام العالمي والمبادئ الإنسانية، ومن أهمها:

أ/ البعد التنموي: سعت الجزائر بعد استقلالها لإتمام بناء اقتصادها عن طريق تنمية القطاعات

الحساسة من خلال الموارد المتاحة، ومن جهة أخرى استقلاليته النسبية تجعل منها فاعلا مؤثرا

في العلاقات الدولية، وبهذا فسياسة الجزائر الخارجية تقوم على دعم وتشجيع كل المشاريع التنموية

للدول حديثة الاستقلال خاصة المجاورة لها، للنهوض باقتصاداتها وتحقيق طموح الشعب وحركة

التنمية المستدامة¹.

¹ - عائشة بوزيد، "هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الثوابت السيادية قضية الصحراء الغربية نموذجا"، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2017، ص 58.

ب/ البعد الإقليمي:

ب - أ/ مغاربيا:

منطلق السياسة الخارجية الجزائرية "تعاوني / تكاملي"، كما أن مسعى الجزائر الدولي كان على الدوام الحرص على ترقية تعاون إقليمي، يقوم على التشاور سعيا منها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وعلى تهمين أوجه التكامل بين البلدان كافة، فمنطقة المغرب العربي والتكامل مع دوله قائم على تصورات وخلفيات تاريخية واستراتيجية مبنية على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما تعمل الجزائر على حل الأزمات والنزاعات بالطرق السلمية والحفاظ على استقرار المنطقة، فنشاط السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى المغربي قد تميز بخلافات وعدم استقرار للعلاقات، بسبب النزاعات الحدودية وقضية الصحراء الغربية التي زادت من تأزم الوضع، فضلا عن التباين في التوجهات السياسية لأنظمة الحكم في دول المغرب العربي¹.

تعمل الجزائر انطلاقا من الميثاق التأسيسي للاتحاد المغربي في ميدان الدفاع، كما يجب الإشارة إلى أن الاتحاد انفرد دون التجمعات العربية الأخرى المماثلة ببعد خارجي وداخلي، أي أنه انفرد بالحديث عن أمن الدول الأعضاء ضد التهديدات الخارجية أين تعتبر الجزائر الأكثر حرصا على قضية المساس بالأمن القومي للدول الأعضاء².

¹ - سمير قط، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا التطورات والمحددات"، مجلة العلوم السياسية والقانون، عدد 01، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017، ص 85.

² - رقية بلقاسمي، "التكامل المغربي دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011، ص 75.

ب. ب/ عربيا:

ولم تكن الجزائر الدولة العربية الوحيدة المتضررة من الظاهرة الإرهابية التي طالت دول عربية أخرى مثل مصر والمملكة العربية السعودية، وكان القضاء على هذه الظاهرة يتطلب تعاونا وثيقا بين الدول العربية، وقد نتج عن تفاعل الجزائر مع هذا الوضع توقيع الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، التي دخلت حيز التنفيذ في ماي 1999، بهدف تحقيق الأمن والسلام في المنطقة.

ب. ج/ إفريقيا:

جل أهداف السياسة الخارجية تجاه إفريقيا، لا تخرج عن الإطار العام للأهداف المحددة التي تحدد سلوكها الخارجي، في بناء علاقات تعاون أو المشاركة في تسوية النزاعات والأزمات بالطرق السلمية، داخل الدول أو ما بين الدول، فتبرز الأهداف المتعلقة بالمصالح القومية للجزائر بشكل واضح من خلال الحفاظ على الأمن القومي، خاصة على الشريط الحدودي كليبيا وتونس اللتان تعرفان حالة من اللاإستقرار ومختلف أشكال التهريب والجريمة المنظمة من المغرب، أما في ما يخص مالي، فمن الناحية الجيوبوليتكية هي دولة تماس ولأزماتها المتكررة وقع وتبعات على الجزائر كقضية اللاجئين والارهاب، ففي ظل هذه التهديدات الأمنية اللامتناهية كان على الجزائر الدفاع عن أهدافها الحيوية وتحافظ على هوية سياستها الخارجية القائمة على الإرث التاريخي والحضاري ومبادئ الثورة التحريرية، والتأكيد على الحل السلمي للأزمات ذات العمق الإفريقي¹.

¹ - مصطفى صايح، "الجزائر والأمن الإقليمي التسوية الدبلوماسية للأزمة في مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، عدد 02، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2014، ص 09.

تسعى الجزائر للحفاظ على مكانتها الدولية من خلال النشاط الدبلوماسي المكثف الذي ترجمته الزيارات المختلفة لعدد كبير من الدول والتي نتج عنها زيارات متبادلة من رؤساء دول وهيئات ومنظمات دولية، ساهمت في إقناع الرأي العام العالمي بحقيقة تحسن الوضع الأمني بالجزائر لتهيئة الأرضية المناسبة لتطوير مختلف تعاملات الجزائر الخارجية، كما أنّ تكيف الجزائر الإيجابي مع طبيعة النظام الدولي الجديد، كان له أثر في تعزيز مكانتها الدولية، واحتضانها للعديد من الفعاليات الدولية، وكذا تحسن وضعها في مختلف التصنيفات الدولية خاصة في مجال تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان، فحسب التقرير السنوي الأمريكي لسنة 2005 حول احترام الحريات الدينية صُنفت الجزائر من بين الدول التي تعتبر **مواقفها** مقبولة، كذلك هو الشأن بالنسبة لما ورد في التقرير السنوي لنفس السنة مقارنة ببعض الدول العربية والإسلامية لمنظمة بلا حدود فيما يتعلق بحرية الصحافة، وقد ساهمت هذه التقارير في تدعيم مكانة الجزائر على المستوى الدولي، أما في ما يتعلق باستراتيجية تنويع الشركاء التي اعتمدتها السياسة الخارجية الجزائرية، فقد استطاعت الجزائر من خلالها تطوير علاقاتها التجارية والأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعزيز علاقتها مع الصين وتنمية العلاقات مع روسيا خاصة في الجانب العسكري، والحضور القوي في مختلف الهيئات والمنظمات الدولية¹.

¹ - وهيبه دالع، "دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2008، ص 108.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: أسس العقيدة الأمنية الجزائرية وأبعادها السياسية

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من خلال اعتبارها دليلا يوجه ويقرر السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، كما تمثل تصورا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها ويحدد أفضل السياسات لتحقيقها، كما أنها تأخذ صيغ إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس الذي يوفر تفسيرات للواقع في المجال الأمني لهذه الرؤى¹.

تمد العقيدة الأمنية على العموم الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار، يساعد على تحقيق أهدافها في مجال الأمن القومي وصناعة القرار فيها، وتعتبر العقيدة الأمنية مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة المترابطة التي تحدد سلوك الدول الأمني تعاوني / غير تعاوني، وقراراتها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وهي تحدد نظرة وقراءة القادة لبيئة الأمن وكيفية استخدام القوة القومية بكافة أشكالها الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية وكذا كيفية توظيف هذه القوة لتحقيق المصالح الاستراتيجية للدولة، كما أنها تساعد القادة على فهم الواقع².

1- أسس العقيدة الأمنية الجزائرية

تتداخل في العقيدة الأمنية الجزائرية مجموعة من العوامل منها التاريخ والجغرافيا فكان لها التأثير المباشر والواضح في صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال فتاريخيا الجزائر

¹ - حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011، ص 54.

² - Fracis Sempa, "US national Security doctrines historically viewed". **American Diplomacy**, 2003, consulté le: 15/05/2023, disponible sur: www.americandiplomacy.org

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

من خلال مسارها الثوري لاسترجاع السيادة الترابية ومعتقداتها هي أسس لعقيدها، انعكست مباشرة على توجهاتها الخارجية في شقها الإقليمي والدولي¹.

كما أن موقع الجزائر وعمقها السياسي والتاريخي والجيوبوليتيكي يلعب دورا أساسيا ويجعل منها منطقة تقاطع، بحكم محاذاتها للضفة الشمالية للاتحاد الأوروبي وكذا الجنوب في العمق الإفريقي، فهذه المنطقة الاستراتيجية جعلت الأمن الجزائري ينكشف على جهات مختلفة، وعليه فإن صياغة العقيدة الأمنية للجزائر متأثرة بالعامل الجيوبوليتيكي والاستراتيجي بالإضافة إلى الطابع الإنساني لدعم حركات التحرر، كما أن التحولات التي عرفها العالم خصوصا بعد انهيار المعسكر الشرقي وظهور تهديدات جديدة فوق القومية وزيادة عملية الاعتماد المتبادل بين الأطراف الدولية، جعل الجزائر تعيد النظر بخصوص التهديدات اللاتماثلية التي تهدد الأمن القومي الجزائري، حيث أنها انتقلت من المفهوم الصلب للأمن إلى المفهوم الموسع على مستوى التحليل².

أما الجانب الإيديولوجي الذي يمثل أحد أسس ومرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية، فقد رسمت الإيديولوجية الاشتراكية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية في فترة تقارب ثلاث عقود من الزمن، ولعل أبرز الأهداف مناصرة حركات التحرر كدعم القضية الفلسطينية، وكذا

¹ - صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تحديات العولمة"، مجلة المفكر، عدد 05، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010، ص 06.

² - هريرت بولون، نطاق التهديد غير العسكري في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: فادي حمود، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2004، ص 120.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

الحزب الواحد الذي كان يعتبر أساسا لتحقيق الوحدة الوطنية والتأكيد على الاشتراكية كنظام للدولة، إضافة إلى أن الجزائر تواجه تهديدات أمنية أخرى على المستوى الإقليمي والعالمي، مثل الهجرة غير الشرعية والاتجار بالمخدرات والروابط الوثيقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، وخاصة في منطقة الساحل الأفريقي¹.

2- الأبعاد السياسية للعقيدة الأمنية الجزائرية

باعتبار الجزائر ضمن الفضاء الجيوبوليتيكي المغاربي والساحلي فهي أولى المتأثرين بالتهديدات الأمنية، وبحكم الجوار يتوجب على الجزائر أن تعمل على ترسيخ علاقاتها في المجال الإفريقي بشكل عام وتطوير وإرساء أطر التعاون والأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية التي طرأت على المنطقة والعلاقات الدولية كافة، وهذا ما استوجب وضع استراتيجية متكاملة وشاملة تراعى فيها كل الظروف الداخلية وتأخذ جميع المخاطر في المنطقة بعين الاعتبار، مع التركيز على مواجهة التحديات التي تنجم عن التدخل الخارجي بشتى صوره وعلى كافة المستويات²، ولهذا حرصت الجزائر على التركيز على النقاط التالية:

- ضرورة تحقيق التنمية بتفعيل العامل الاقتصادي المشترك من أجل القضاء على الفقر والمجاعة، وبناء آليات فعالة للحكم الرشيد.

¹ - الحامدي عيدون، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2015، ص 86.

² - شاكور ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010، ص 148.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

- الاعتماد أكثر على آليات العمل الإقليمي والتنسيق بين الأطراف والفواعل المعنية بالسلم والأمن، وخاصة المنطقة الإفريقية الساحلية - الصحراوية، لتسهيل الحصول على التمويل الكافي لتنفيذ المشاريع وتوسيع دائرة التشاور ذات الطابع الاقتصادي.

- التأكيد على دور الجزائر وإقناع دول شمال إفريقيا بدورها الإقليمي، الذي من شأنه أن يساهم في حل مشاكل المنطقة بعيدا عن أي تدخل خارجي.

- علاقات التعاون والتشاور مع الآخر سياسيا واستراتيجيا وحضاريا، تكون مبنية على الاحترام وقيم الحرية من أجل التفاهم والتحليل الدقيق لكل الخيارات والاستراتيجيات المتاحة لخدمة مصالح الجزائر، والانخراط في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بالمنطقة¹، كما تقوم المقاربة الأمنية الجزائرية في ظل السعي إلى تجسيد أبعاد الأمن وضرورة وضع استراتيجية مشتركة لبلدان الساحل الإفريقي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، على أطر تعاونية تؤسس لبنية سلم وتنمية بالمنطقة، واستنادا لقاعدة الدول المحورية، فإنّ الجزائر تعتبر دولة محورية في المنطقة وفي ظل الأزمات المحيطة بها في الجوار، لذا سعت في تبنيها لمفهوم الأمن إلى التركيز على أبعاده المختلفة من البعد الاقتصادي والثقافي والسياسي والعسكري، وقد لعب البعد السياسي ولا يزال دور الضامن الأول لتحقيق الأمن القومي للجزائر، في ظل توسع مفهوم الأمن، كما يمثل معيار القوة سندا رئيسيا للسياسة الخارجية

¹ - جهيدة ركاش، البعد الدولي وإستراتيجية الحوار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، قالمة هيلوبوليس، يومي 24-25 نوفمبر، 2013.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

الجزائرية وصياغة دورها على المستوى الإقليمي، كما تأخذ الخارطة الأمنية في الجزائر بعين الاعتبار طبيعة التهديد والهدف وكذا مستوى الرد الأمني، حيث بدى التعامل الجزائري حاداً في أزمة احتجاز الرهائن في تيغنتورين (جنوب الجزائر على حدود دولة مالي)، نتيجة تخوفها من امتدادات التدخل الغربي في مالي، لذلك كانت عملية الحسم العسكري في تيغنتورين رسالة متعددة الأبعاد وجهتها الجزائر لجهات مختلفة يمكن قراءتها على شكل رسالة للتنظيمات الإرهابية مفادها أنها لن تكون فناءً خلفياً تحكمها توازنات الوضع في مالي باعتبار الفعل الأمني يتعلق أساساً بعمليات الردع في المقاربة¹.

¹ - عمر سعداوي، "عقيدة الأمن القومي الجزائري من منظور جيو استراتيجي قراءة في عملية تقيننورين"، مجلة الرائد المغاربي للبحوث والدراسات، عدد 04، الجزائر، 2014، ص.ص 53. 54.

المبحث الثالث: دور الجزائر في إدارة أزمات دول الجوار المغربي

تشهد البيئة الأمنية المحيطة بالجزائر حالة تأزم وعدم استقرار، نتيجة الانفلات الأمني القائم وتضارب لمصالح عدة أطراف دولية، وفي ظل هذا التعقيد تجد الجزائر نفسها مهددة بانكشاف أمني وتحاول إدارة الأزمات والنزاعات بما يتماشى مع مبادئها وما يحفظ أمنها القومي.

المطلب الأول: النزاع في الصحراء الغربية

1- السياق والأسباب:

تشكل منطقة المغرب العربي عبر تاريخها السياسي الطويل وحدة سياسية تتسع رقعتها الجغرافية أو تضيق حسب قوة السلطة السياسية أو ضعفها، كما شكلت المنطقة مصدر الحياة الروحية والثقافية لسكان الصحراء التي يسكنها البدو الرحل من القبائل، وبدأت قضية الصحراء الغربية مع بداية خروج قوى الاحتلال من المنطقة وما خلفه من مشاكل حدودية ناتجة عن تقسيمه للمنطقة تقسيما لم يراع فيه البعد التاريخي وهويات السكان، بل تم الاعتماد على تقسيم النفوذ والمصلحة بين الدول الاستعمارية، خاصة فرنسا وإسبانيا، اللتان مثلتا القوتان المحتلتان في شمال إفريقيا¹.

¹ - العربي بن رمضان، "الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي"، مجلة الحوار المتمدن، اطلع عليه بتاريخ: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20233374>، نقلا عن: 2021/11/12

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

لقد كان لتخلي إسبانيا عن إقليم الصحراء الغربية بموجب اتفاقية مدريد عام 1957 وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 حق شعب الصحراء في تقرير المصير والاستقلال، وقعا سلبيا على المغرب، حيث انسحبت المغرب من عضوية منظمة الوحدة الإفريقية احتجاجا على قبول البوليساريو كعضو مراقبا فيها¹، وبالتالي أصبح إقليم الصحراء الغربية محورا مهما من محاور عدم الاستقرار في العلاقات المغربية عامة.

2. الأطراف المعنية:

1.2/ المغرب:

يشكل مبدأ الحق التاريخي المزعوم، حجة مغربية واهية لمطالبة المغرب باسترجاع الصحراء الغربية المحتلة وإطار مرجعي لخريطته التي يتصورها "المغرب الكبير"، كما حددها علال الفاسي* في مؤلفه "الكتاب الأبيض" المتضمن خريطة المغرب الكبير التي تضم أجزاء من موريتانيا وتندوف الجزائرية وجزء من مالي والسنغال وكذا إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، فالنظام المغربي لا يزال يرى في هذه المناطق لاسيما أراضي الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية امتدادا تاريخيا له، ورفض الحدود الموروثة عن الاستعمار، وبالتالي عملت المغرب دائما على الدفاع عن هذا التصور المزعوم والحدود الوهمية التي تؤمن بها.

¹ - عتيقة نصيب، "العلاقات الجزائرية المغربية في فترة الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص 120.

* **علال الفاسي** هو سياسي وأديب من مدينة فاس المغربية، مؤسس حزب الاستقلال وزعيم الحركة الوطنية المغربية وأحد رموز الحركة الإسلامية الحديثة في المغرب، من مؤلفاته الكتاب الأبيض.

2.2/ موريتانيا:

كان موقف موريتانيا من الصحراء الغربية غير مستقر منذ اتفاقية مدريد في 11/14/1975، وبعد سنة 1979 وانسحاب موريتانيا من الصراع بعد توقيعها معاهدة سلام مع جبهة البوليساريو، لكن بعد الانقلاب العسكري على الرئيس الموريتاني المختار ولد دادا عام 1978، شهد موقف موريتانيا تحولا في تصوره "أن شعب الصحراء الغربية هم الوحيدون المهتمون بتطبيق مبدأ الحق في تقرير المصير"، لكن موريتانيا فيما بعد دعمت المستوطنات التي تفرضها أطراف أجنبية بشكل مباشر أو غير مباشر على شعب الصحراء الغربية الطرف الثانوي حول قضية الصحراء¹.

3.2/ جبهة البوليساريو:

ظهرت البوليساريو كحركة وطنية في فترات متباعدة تمثل نضال الحركة التحررية الصحراوية التي تمثل شعب الصحراء وآماله في تحقيق الاستقلال، تشكلت 1968 وظهرت من خلال 3 تنظيمات قبل بروز البوليساريو 1973، حين بدأت المواجهة مع القوات الإسبانية أين أنشأت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب البوليساريو في 10/5/1973 من طرف جماعة من المناضلين المناهضين للاستعمار والتي كانت من قبل تنشط في تنظيم أولي عرف باسم (حركة تحرير الصحراء) التي التف حولها مجموعة من الطلبة الصحراويين العائدين

¹ - مسعود الطاهر، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، د ب ن: دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، 1998، ص30.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

من المغرب وتمركزت في مدينة "الزويرات" بموريتانيا، وكذا جماعة من الشباب المثقف من مختلف مناطق الصحراء¹.

3. نزاع الصحراء الغربية وتوتر العلاقات المغربية

يعد النزاع في الصحراء الغربية قضية معقدة بالنسبة للمنطقة المغربية بشكل عام، والجزائر والمملكة المغربية بشكل خاص، حيث تم تجميعها مع عدة قضايا أخرى، مثل إغلاق الحدود والمعابر الحدودية بين البلدين منذ 1994، فالعلاقات بين الجزائر والمغرب لم تعرف ثقة متبادلة كاملة منذ استقلال الجزائر، بفعل أطماع المغرب الإقليمية واعتدائه على الجزائر بعيد الاستقلال، وعلى الرغم من توقيع اتفاق ترسيم الحدود سنة 1992، إلا أن الحادثة الإرهابية في مراكش سنة 1994 أعادت الخلاف من جديد وعرقلت مسار اتحاد المغرب العربي²، بالإضافة إلى أن المغرب يحاول إشراك الجزائر في "قضية الصحراء الغربية" وجعلها طرف فيها، لكن الجزائر تؤكد على أنها ليست مع أي طرف، إنما تدعو إلى احترام حقوق الإنسان وحرية الشعوب في تقرير مصيرها وفق القانون الدولي والعمل بما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة في قضية الصحراء الغربية المحتلة، وكذا مبادئها الراسخة في نبذ الاستعمار وحقوق الشعوب في تقرير المصير.

تشكل الحدود السياسة بين الدول رمزا من رموز سيادة الدول ومؤشرا عن نوعية وطبيعة العلاقات بينها، فمن بين المسائل الأمنية التي شكّلت انشغالا كبيرا في منطقة المغرب العربي هي

¹ - محمد عمرو، "تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975-2005"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2006، ص 80.

² - ناظم عبد الواحد الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية، عمان: دار مجدولين للنشر والتوزيع، 2001، ص 161.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

الحدود، إذ "يقر القانون الدولي وهيئة الأمم المتحدة الحدود الموروثة عن الاستعمار"، لكن في منطقة المغرب العربي شكّلت الحدود ولوقت طويل موضوع توتر يصل حد الصدام أحيانا بين دوله، خاصة بين الجزائر والمملكة المغربية، حيث لم تكف هذه الأخيرة عن المطالبة بما تسميه حقوق ترابية في الجزائر وتطور الأمر إلى الاعتداء على الجزائر (حرب الرمال 1963) ثم حدثت صدامات أخرى محدودة في منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات أو ما يعرف أمغالا(1) وأمغالا(2)، إلى أن وقّعت اتفاقية الحدود رسميا سنة 1992، والتي اعتبرت الجزائر مؤشرا إيجابيا لمزيد من تحسين العلاقات خدمة لعملية التكامل والاندماج في إطار اتحاد المغرب العربي، لكن أحداث مراكش في صائفة 1994 التي رمت فيها المملكة المغربية باللائمة والتهمة على الجزائر واشترطت التأشيرة على الرعايا الجزائريين، أعادت العلاقات إلى عهدا السابق "التوتر" فجاء الرد الجزائري سريعا وتقرر غلق الحدود التي ما تزال على حالها لغاية كتابة هذه الأطروحة¹.

ربما لكل طرف حساباته الدبلوماسية والسياسية، لكن تداعيات هذه العملية أضرت بالجانبين اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، وعلى الرغم من المحاولات المتكررة من طرف النظام المغربي لاستدراج الجزائر إلى فتح الحدود، لم يحصل ذلك، كون أن ذلك لن يأتي للجزائر إلا بمزيد من المتاعب الأمنية (الهجرة، التهريب، المخدرات ... وفي اتجاه واحد)، وبالتالي فإلحاح النظام المغربي هو مناورة لإظهار الجزائر أمام الرأي العام العالمي على أنها المتسببة في تأزم الوضع وعرقلة كل المبادرات للتقارب والتعاون، ولا يفوت النظام المغربي أية فرصة لطرح مسألة الحدود التي تسبب في غلقها، وبحسب الظروف والسياق يكون الطرح، وبين هذه وتلك ما تزال المسألة

¹ - سهى عيد رجب، نزاعات الحدود في العالم العربي من نهايات القرن العشرين إلى بدايات القرن الواحد والعشرين، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2009، ص 130.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

معلقة إلى إشعار آخر كون الظروف ليست مواتية، في ظل السياسة العدائية للنظام المغربي ضد الجزائر، وتحالفه مع كيان عدو دخيل على المنطقة، وهدد الجزائر من داخل الأراضي المغربية، الأمر الذي فرض على الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع النظام المغربي بشكل شامل.

4/ مكانة الجزائر من النزاع في الصحراء الغربية

تتعلق الجزائر في مواقفها من قضية الصحراء الغربية من جهة سياسية وإيديولوجية، وفقا لبيان أول نوفمبر 1954 وتأكده جبهة التحرير الوطني سنة 1975 أن النضال في الصحراء الغربية هو بين جبهة البوليساريو والمغرب وذلك بحصول شعب الصحراء الغربية على استقلاله الوطني، حيث تقرر الجزائر بحق تقرير الشعوب لمصيرها، وتعتبر قضية الصحراء الغربية مسألة تصفية الاستعمار وفقا للمبادئ الأممية، وتؤكد على ضرورة استقلال الشعوب المضطهدة دون شرط أو تحفظ، ففي قمة أغادير المغربية أكدت الجزائر على أنه ليس لها أي هدف استراتيجي، لكن الجزائر أخذت طابع آخر في مواقفها حين أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري والذي أكدت من خلاله على أن الصحراء الغربية تقوم على المباشرة بين الأطراف من القبائل الصحراوية ولا ترتق إلى وحدة السيادة، فنتيجة الحكم الاستشاري دخول قوات المغرب إلى الصحراء الغربية، ثم تم إعلان تأسيس الجمهورية العربية الصحراوية من طرف واحد، لتقدم الجزائر كل الدعم لجبهة البوليساريو في كفاحها من أجل تقرير المصير¹.

¹ - اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2012، ص 80.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

أ/ تفكيك الجبهة المغربية الموريتانية:

وجدت الجزائر نفسها ملزمة بالتحرك نحو سياسة التجاهل التي اعتمدتها المغرب بضرب موريتانيا القسم الأضعف من التحالف لتفكيك الجبهة، حيث عمدت على تقديم الدعم المالي لجبهة البوليساريو والسماح لها بالتدريب العسكري على أراضيها، ومن ثم عقد إتفاقية مع جبهة البوليساريو عام 1979، تم بموجبها انسحاب موريتانيا من واد الذهب وعودة الإقليم إلى الأراضي الصحراوية¹.

ب/ الاعتماد على سياسة حسن الجوار:

تكرس سياسة حسن الجوار على الطابع الحدودي الذي ميز العلاقات السياسية حيث أصبحت قضية الصحراء الغربية قضية محورية، يتم على أساسها تشكيل التحالفات بهدف تحقيق التوازن بين الأطراف، ما يناسب الحسابات الظرفية التي تتحكم في توجهات كل دولة الأمر الذي تفسره هذه التحالفات وسرعة تشكيلها.²

عقدت الجزائر تحالف مع ليبيا سمي ب: تحالف حاسي مسعود" في ديسمبر 1975، وكذلك نموذج الإخاء والتعاون من أجل تحقيق توازن استراتيجي في المنطقة المغاربية وتحقيق الأمن وعدم اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة العسكرية لتسوية الخلافات بين الأطراف المتعاقدة

²- عبد المالك بلغري، السياسة الخارجية الإفريقية للجزائر والمغرب دراسة مقارنة 1999-2017، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2018، ص. ص 184. 189.

²- رياض بوزرب، لنزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963 1983، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص. ص 107. 109.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

والامتناع عن الانضمام إلى الأحلاف العسكرية التي تهدد مصالح الطرف المتعاقد معه¹، ومن النجاحات على المستوى الدبلوماسي الجزائري هو جعل القضية الصحراوية محورا أساسيا خاصة على الصعيد الإفريقي، من خلال مبدأ حق تقرير المصير وتحقيق الاعتراف بجهة البوليساريو كمثل شرعي للقضية في قمة أديس أبابا 1976، كما واصلت طرح القضية وحققها في تحقيق الوحدة الترابية في قمة الغابون وعقد قمة طارئة من أجل دراسة الملف الصحراوي، أين تم اعتراف العديد من دول منظمة الوحدة الإفريقية بجهة البوليساريو كمثل وحركة تحريرية للشعب الصحراوي²، كما استطاعت الجزائر تسجيل حضور الجبهة في قمة أديس أبابا 1983، ودعوة الطرفين للتفاوض والاعتراف بعضوية الحكومة الصحراوية في منظمة الوحدة الإفريقية³.

¹ - مصطفى القيلاني، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2005، ص 25.

² - المرجع نفسه، ص 28.

³ - إسراء غريب محمد، "أزمة الصحراء الغربية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية المغربية"، اطلع عليه بتاريخ:

<https://www.ta7alil.com/%D8%AF%D8%B1%D8%A9> 2020/01/20، نقلا عن:

المطلب الثاني: الانتفاضة التونسية 2010/2011

1- أسبابها:

لقد تباينت أسباب الانتفاضة التونسية بين الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والأسباب السياسية، وزادتها حتى الأسباب الثقافية، وهي في الإجمال أسباب غير مباشرة، سنوردها فيما هو آت إضافة إلى السبب المباشر المفجر للثورة.

أ/ الأسباب الاقتصادية: لاعدالة التوزيع كرس النظام السابق تباينا ملحوظا بين المدن الداخلية والساحلية وتمركز أغلبية المؤسسات السياسية والإدارية والتجارية، والاستثمارات السياحية والأقطاب الاقتصادية فيها لاسيما في العاصمة تونس وصفاقس وسوسة والمنستير والمهدية والقيروان، فأدى الاختلال المناطقي واللاعادلة الجهوية إلى الانتفاضة ضد النظام الحاكم¹.

ب/ الأسباب السياسية:

عانت المعارضة السياسية التونسية منذ الاستقلال من الاقصاء الرهيب لآرائها وأفكارها، وتتوعدت أساليب خنقها بين الترهيب والترغيب، كما عمل النظام على خلق الفوضى عبر سحب قوات الأمن من الأحياء والشوارع، ما أدى إلى انتشار عمليات نهب وسلب واسعة، فبالرغم من الطابع الاجتماعي السلمي للاحتجاجات إلا أن النظام التونسي حاول قمعها بشتى الطرق وعطل منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى سيطرته على الأوضاع السياسية في تونس ومنع كل

¹ - سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2015، ص 136.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

أشكال المعارضة وقمع النشاط إما بالنفي أو السجن أو القتل، حيث كان النظام التونسي يعتمد كلياً على جهازه البوليسي الذي عرف كيف يسيطر على الشعب بمختلف شرائحه¹، كما لم تكن الحرية في تونس وانتهاك حقوق الإنسان، ولم يكن هناك احترام لحكم القانون الأمر الذي تسبب في إشعال نار الانتفاضة، وكذا اعتماد الشعارات المزوجة كما كانت تفعل الأحزاب السياسية المصرية².

ج/ احتكار الثروة والقوة والسلطة: اعتمد الرئيس "بن علي" على سياسة الاحتكار الفعال لمصادر الثروة والسلطة السياسية بعد أن تحالف مع أصحاب رؤوس الأموال، فأصبح معروفاً عن تونس بعائلة المافيا وأضحت تشكل هذه الجماعات عائقاً في عملية التحول الديمقراطي³، كما تضمنت هذه الممارسات طرقاً وآليات تجاوزت القوة الجسدية إلى القوة الأخلاقية ويتلخص ذلك في الآليات القانونية لإنجاح ما يسمى بمشاريع "نضوب المصادر" الهادفة إلى قمع المنشقين، وخاصة

¹ - خير الدين حسيب، "حول الربيع الديمقراطي الدروس المستفادة"، مجلة المستقبل العربي، عدد 386، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 09.

² - علي عبد الله محمود، "الثورة التونسية، الأسباب. عوامل النجاح. النتائج"، اطلع عليه بتاريخ: 2021/01/15، نقلاً عن: <https://www.sis.gov.eg/New>

³ - كفاح عباس، رمضان الحمداني، "حركة التغيير في تونس الأسباب والتحديات"، مجلة دراسات إقليمية، عدد 10، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، العراق، د س ن، ص 10.

⁴ - نبيلة بن يوسف، كريمة بلهوار، "النخبة الحاكمة والتيار الإسلامي في تونس منذ الاستقلال إلى ما بعد ثورة الياسمين"، اطلع عليه بتاريخ: 2021/01/20، المجلة النقدية للعلوم السياسية والقانون، عدد 01، المجلد 07، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2017، نقلاً عن: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38264>

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

المسلمين لمنع المعارضة الإسلامية من المنابر الإعلامية حتى لا يصل صوتها إلى الناس والعالم، ولم يتم إلغاؤها إلا بعدما صدر مرسوم جديد بشأن الجمعيات¹.

- السبب المباشر للانتفاضة التونسية:

عرفت الانتفاضة التونسية بعدة تسميات أشهرها ثورة الياسمين وبثورة الحرية والكرامة دلالة على سلميتها، اندلعت أحداثها بتاريخ 17/12/2010 ويُنظر إليها على أنها الشرارة التي أشعلت فتيل ما يسمى بالربيع العربي، إلا أن الإرث الثقيل الذي ورثته الحكومات التونسية المتعاقبة على حكم البلاد منذ فرار الرئيس السابق زين العابدين بن علي في 14/1/2011، عطل مسيرة الثورة وأعاق تحقيق مطالب التونسيين الذين لا زالوا حتى الآن يعانون تحت وطأة صعوبات أمنية واقتصادية كانوا يأملون في اختفائها مع رحيل الرئيس السابق زين العابدين بن علي².

أقدم الشاب التونسي "محمد البوعزيزي" على إحراق نفسه جراء إهانته من طرف شرطية بتاريخ 04/12/2010 وتوفي لاحقا في 27/1/2011، مما أدى لاندلاع مظاهرات في مدينة سيدي بوزيد وخروج آلاف التونسيين الراضين للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية التي يعانون منها، لتتحول هذه المظاهرات إلى انتفاضة شعبية شملت عدة مدن تونسية، أجبرت هذه

² - محمد عبد الرحمن عريف، "ربيع تونس من يحاول أن يفسده"، اطلع عليه بتاريخ: 2020/01/18، نقلا عن:

<https://www.politics-dz.co/>

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

المظاهرات الرئيس السابق بن علي على إقالة عدد من وزراءه وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي رفعها المتظاهرون، وأعلن عدم ترشحه للانتخابات الرئاسية سنة 2011¹.

بعد فرار الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي في 03/1/2011، تولى رئيس مجلس النواب "قواد المبرع" منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت، وذلك لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وفي 04/1/2011 أعلن "محمد الغنوشي" عن تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية تضم عدد من رموز المعارضة، وأكد على فصل الحكومة عن الأحزاب السياسية، وفي 25/2/2011، أعلن محمد الغنوشي استقالته من الحكومة المؤقتة بعد فشله في كسب ثقة الشعب، وعلى إثر المظاهرات التي قام بها التونسيون مطالبين الغنوشي بالرحيل الذي يمثل حسبهم رموز النظام السابق والطبقة البرجوازية وخلفه الباجي قايد السبسي الذي استمر في منصبه حتى 2011².

2. الأطراف الفاعلة في الانتفاضة التونسية

- دور المجتمع المدني التونسي:

شهدت الانتفاضة الشعبية في تونس مشاركة فاعلة من قبل مختلف منظمات المجتمع المدني، خاصة النقابات العمالية، ويعد الاتحاد العام التونسي للشغل أحد أبرز المنظمات التونسية وقفته إلى جانب الانتفاضة الشعبية، فقد قام بتنظيم المسيرات والتظاهرات بمشاركة نشيطة من

¹ - حسام الدين حسين الربطي، "الثورة ما بين النجاح في تونس والفشل في مصر"، اطلع عليه يوم 2020/01/18، نقلا

عن: <https://www.politics-dz.com>

² - www.dailymotion.com > video

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

النقابين في مقرات الاتحادات المحلية بالإضافة إلى الإضرابات التي نظمتها في 11 جانفي 2011 والتي عبرت عن بداية نهاية النظام التونسي، شكلت ضغطا سياسيا عليه وساهمت في إسقاطه¹، إضافة إلى دور الحركة الطلابية التي قامت بمظاهرات تم توظيفها وفق أدبيات في الدفاع عن حقها المشروع في التغيير، فساعد هذا التحالف على بناء مختلف فئات المجتمع التونسي لمواجهة النظام ورسم معالم التحول الديمقراطي².

- الثورة الرقمية والتكنولوجية:

أثير جدل بين المؤيدين والمعارضين حول الدور الحقيقي للإعلام الإلكتروني في تشكيل وتعبئة الرأي العام العربي، لذلك فالأشخاص هم من يتحكم في الرأي العام والصناعة التي تتحكم في وسائل التواصل الاجتماعي³، وهذا ما لوحظ في تونس، حيث لعبت التكنولوجيات الرقمية دورا في عملية التحول الديمقراطي في تونس، حيث ساعدت وسائل الإعلام الجديدة على التخطيط للمظاهرات في ظرف قياسي مقارنة بالأساليب التقليدية، كما أنها تجمع الملايين من المواطنين،

¹ - عبد اللطيف الحشاني، الأحزاب والمنظمات الوطنية ودورها في الثورة ومجراها، ثورة تونس الأسباب والسيقات والتحديات، (ترجمة: محمد مالكي)، بيروت: المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، 2012، ص 232.

² - زهير الخويلدي، "فلسفة الثورة التونسية: الدوافع والآليات والتحديات"، مجلة الحياة الثقافية، ع220، تونس، 2011، ص48.

³ - نبيلة بن يوسف، "دور الوسائط الإلكترونية في تشكيل الرأي العام"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، ع05، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص 222.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

فحوّلت الأرضية الافتراضية إلى تغير ثوري جذري، فالشبكة الرقمية هي أداة فاعلة وسعت دائرة الانتفاضات الشعبية بنشر مقاطع عن الوضع المتأزم الذي عاشه الشعب التونسي¹.

- المؤسسة العسكرية التونسية:

لعب الجيش التونسي دورا أساسيا في عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها تونس من خلال الحفاظ على وحدة البلاد، حيث جسد الوعي الديمقراطي المتمثل في طبيعة العلاقات المدنية والعسكرية، على عكس الانتفاضات الشعبية التي عرفت الساحة العربية، كما أن أسلوب الجيش التونسي أملتة جملة من العوامل التاريخية أبرزها ابتعاد الجيش وعدم تدخله في السياسة منذ الاستقلال وهو ما ساهم في دعم الانتفاضة الشعبية².

3/ مساهمة الجزائر في دعم استقرار تونس

شهدت السياسة الخارجية الجزائرية حركية دبلوماسية إقليمية مكثفة، لاسيما باتجاه تونس، فأكثر ما ميز حركية الدبلوماسية الجزائرية هو التطورات الخطيرة التي شهدتها مشارف الحدود، بسبب الأزمة والتداعيات الخطيرة التي قد تنعكس على المنطقة ككل، فقد حرصت الجزائر كثيرا على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع الأزمة، ولم تتوانى في الدعوة إلى تكثيف الجهود

¹- أحمد الساري، جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية: من المجال الافتراضي إلى الثورة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 11.

²- مصعب شنين، "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016"، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017، ص 136.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

ودعوة دول الجوار، ممثلة في دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي الشريكة لها، من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية¹.

أما على الحدود التونسية الجزائرية في جبل الشنابلي ومنطقة الكاف، فقد استشعرت الجزائر خطورة التهديدات على حدودها، فكتفت تواجدها العسكري والأمني على الحدود، ناهيك عن تقديم الدعم لتونس ماديا ولوجيستيا والقيام بعمليات التنسيق الأمني بين الجانبين، للتصدي للتهديدات وعلى رأسها الإرهاب الذي يشكل تهديدا مشتركا للطرفين، فمن بين منفعدي الاعتداء الإرهابي بعين أميناس بجنوب الجزائر، كان منهم 11 عنصرا تونسيا²، بالإضافة إلى تزايد نشاط الجريمة المنظمة على الحدود التونسية الجزائرية، أين استغلت جماعات وشبكات الجريمة والتهريب الاضطرابات والمشاكل الداخلية في تونس للقيام بأعمال التهريب خاصة المخدرات، التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الجزائر وتونس والمنطقة ككل، ولعل أبرز الأخطار هو نشاط تجارة وتهريب السلاح عبر الحدود الذي يدخل جزء منه من ليبيا إلى تونس، أين يتم تخزين واستعمال جزء منه في تونس للقيام بأعمال إرهابية، وجزء آخر يمر عبر الحدود التونسية الجزائرية نحو الجزائر وهو ما شكل تهديدا صريحا لأمن واستقرار الجزائر³.

¹ - شاكِر ظريف، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات"، مرجع سابق، ص212.

² - الحسين بن الحاج نصر، تونس والجزائر ترفعان مستوى التنسيق الأمني لضبط الحدود، أطلع عليه بتاريخ: 02/22/2020، نقلا عن: <http://www.alriyadh.com>

³ - سليم بوسكين، "تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014"، مرجع سابق، ص 147.

المطلب الثالث: الأزمة الليبية 2011

1- أسباب الأزمة الليبية

1/ تاريخيا: يوجد تنافس كبير بين الشرق والغرب الليبي إذ يوصف بالصراع المناطقي على النفوذ، فقد ساند شرق بنغازي معمر القذافي في الإحاطة بالنظام الملكي، إلا أن هذه المنطقة أصبحت مصدر الانقلاب ضد نظام معمر القذافي.

2/ اجتماعيا:

أ/ البناء الطبقي: أحد الخصائص التي ميزت المجتمع الليبي وجود ثلاث طبقات الطبقة المتسلطة وهي الطبقة الحاكمة وتملك النفوذ والسلطة، الطبقة الثانية يطلق عليها طبقة التجار وهي الطبقة التي حاربها النظام، والطبقة الثالثة وهي طبقة العامة لا تملك لا سلطة ولا نفوذ، وتسبب عدم التوازن في البنية الاجتماعية في ليبيا إلى انقسامها إلى ولايات أصغر مثل بنغازي في الشرق، وطرابلس في الغرب، وفازان في الجنوب، وجبال أماجيك في الغرب، ومصراتة في الشمال، والمحرمات في الغرب¹.

ب/ التغيير الديمغرافي: ساهمت فيه الفئة الشبابية بانفتاحهم على العالم الخارجي ورفض التناقضات التي كرسها النظام الليبي، والثقافة المغيبة حيث سيطر النظام على الكثير من الثقافات

¹ - حوار عنوانه: محللون يتساءلون: هل تحولت ليبيا إلى «بؤرة» لتصدير الإرهاب إلى العالم؟ في القدس العربي، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/12، نقلا عن: <https://www.alquds.co.uk>

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

في المجتمع وهو ما أدى إلى ظهور الأمية وانخفاض مستوى التعليم، مما أثر على المجتمع الليبي ومنع من قيام معارضة¹.

3/ إقتصاديا:

تبنت ليبيا النهج الاشتراكي إذ يؤكد على أن الشعب شريك في الإنتاج وليس أجير مع سيطرة العمال على المؤسسات الاقتصادية وتوزيع عادل للثورة، فتحكمت الدولة الليبية في النشاطات الاقتصادية والمراكز التجارية على غرار تحكمها في النظام السياسي، كما أن علاقة ليبيا الخارجية وخصوصا بالدول الغربية كانت سيئة بسبب سياسة العداء، الأمر الذي أثر على الاقتصاد الليبي، ما جعل النظام السياسي الليبي يتخذ إجراءات تقشف لمواجهة تدني المداخيل المالية²، فقد تمثلت العقوبات المفروضة على ليبيا سلسلة من الإجراءات، كحظر الرحلات الجوية من وإلى ليبيا، وفرض حظر على صادرات الأسلحة، وتقليص التجارة والمعاملات الدبلوماسية، وتجميد الأصول الليبية، فرغم معاناة الشعب الليبي من هذا الحصار إلا أن القذافي رفض الانصياع للمطالب الغربية وهذا أثر على الاقتصاد الليبي³.

¹ - محمد ضياء الدين، "محمد أحمادي أحمد،" السياسة الأمريكية تجاه الثورات العربية دراسة حالي مصر وليبيا 2011-2017، "أطروحة دكتوراه، جامعة النيلين، السودان، 2018، ص 183.

² - تمارا كاظم، محمد غسان، عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018، ص 125.

³ - ماجد الحموي، "قضية لوكربي بين السياسة والقانون - العلاقة بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن"، مجلة جامعة دمشق، ع02، سوريا، 2011، ص 37.

4/ سياسيا:

إن النظام وهيكل الدولة مبنية على أساس النظام القبلي، من خلال التحالفات بين قبيلة القذافة، الورفلة، مقارحة، الذين يقدمون الدعم للنظام ويسطرون على أجهزة الأمن، لكن باعتبار أن النظام قبلي فإن الولاء يكون للقبيلة قبل الدولة ومن هذا المنطلق حددت التوجهات السياسية الداخلية والخارجية للدولة¹.

5/ الظروف الإقليمية والدولية:

انطلقت احتجاجات اجتماعية في ليبيا منتصف شهر فيفري 2011 من مدينة بنغازي (شرق ليبيا) مطالبة بإسقاط نظام القذافي وتزامنت هذه المطالب مع اضطرابات في عدة دول عربية كتونس ومصر واليمن وسوريا، لتدخل ليبيا بعدها في موجة من العنف المسلح والفوضى، فسرعان ما تم تدويل الأزمة الليبية من خلال قرارات منظمة الأمم المتحدة التي فرضت حظر الأسلحة على ليبيا، وكذا تعليق الجامعة العربية لعضوية ليبيا وإجراءات محكمة الجنايات الدولية للتحقيق في جرائم ضد الإنسانية، ثم انطلقت العمليات العسكرية لحلف الناتو على التراب الليبي بتاريخ 2011/3/19، لتدخل البلاد في مشاهد دموية، وتصبح بذلك مصدر لتهديد الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي والدولي².

¹ - شهرزاد فكيري، "الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية - أنموذج ليبيا"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2017، ص 245.

² - مولود بلقاسمي، "الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع.11، لبنان، 2015، ص 65.

2- أطراف الأزمة الليبية

أ/ الحكومة الليبية:

يقودها العقيد معمر القذافي واعتمد الحسم العسكري أثناء تسعة أيام من الاحتجاجات الشعبية، بواسطة استخدام الذخيرة الحية في تفريق المتظاهرين ودفعهم نحو بيوتهم، حيث كان ذلك مؤشرا على تعقيد الأزمة الممتدة للماضي السياسي على مدى 42 سنة من حكمه، وتعكس هذه الطريقة الخاصة بالتسلطية في إدارة الأزمة.

ب/ المعارضة ممثلة في المجلس الوطني الانتقالي:

طرحنا اقتراحات على الزعيم الليبي معمر القذافي بمغادرة البلاد، أو البقاء في البلاد والتخلي تماما عن السلطة وضمان أمن وسلامة شخصه وعائلته وأركان حكومته، كما استغلت الأطراف الخارجية خاصة بعض الدول الأوروبية والعربية مناخ اللعبة الصفرية في الأزمة الليبية، فعمدت إلى دعم فصائل المعارضة لإنهاء حكم معمر القذافي بواسطة أيادي مواطنيه، سواء عن طريق حصاره دوليا، وإلقاء الأسلحة بواسطة الطائرات على المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، ودعم أعمال وأنشطة المعارضة في الداخل والخارج بالأموال الخليجية في المقام الأول، مما أضعف قوات معمر القذافي¹.

¹ - صورية زاوشي، "أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات 2011-2015"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2016، ص 234.

ج/ حلف الناتو:

كان صدور القرار الأممي عن مجلس الأمن تحت رقم "1973" القاضي بفرض حظر جوي فوق ليبيا، وحماية المدنيين بكافة الإجراءات الضرورية، وبداية التدخل الدولي في ليبيا تحت لواء الحلف الأطلسي ودعم الدول العربية لتأخذ القرار حيز التنفيذ فسميت عدة أسماء على العمليات العسكرية في ليبيا¹، وقد بدأت فعليا بتاريخ 19 مارس 2011 ولم يكن قرار حلف الأطلسي بالتدخل في الأزمة الليبية أمرا يسيرا نظرا لخبراته السلبية في الأزمات الدولية السابقة، فقد اتفق على أن تتخذ قرارات الحلف بإجماع الدول وذلك دون تصويت وقد نشر الحلف الأطلسي ثلاث سفن في منطقة المتوسط إضافة إلى نشر قوة لتفكيك الألغام وطائرات المراقبة².

ومنه فقد انقسمت الدول بين مؤيد ورافض بحسب المصالح الاستراتيجية فنجدها كالاتي:

- روسيا: شكّلت أحداث الربيع العربي التي أصابت في إحدى موجاته ليبيا مخاوف لروسيا الاتحادية أحد حلفائها في شمال إفريقيا، فروسيا تربطها علاقات مع ليبيا في المجال الاقتصادي والعسكري وصفقات الأسلحة، لكن اكتفت روسيا خلال الأزمة بإيفاد مبعوث خاص إلى ليبيا في

¹ - Congressional Research Service, **Operation Odyssey Dawn Libya, Background and issues for congress**, 28 March 2011, p25.

² - علاء الدين زردومي، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 135.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

جوان 2011 وهو رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الاتحاد الروسي، لعقد اتصالات مع الزعيم الليبي وممثلي الاتحاد الإفريقي للعب دور الوساطة في الأزمة الليبية¹.

- فرنسا: أدان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في البداية الاستخدام المفرط وغير المقبول للقوة ضد المدنيين في ليبيا ودعا إلى وقف فوري لأعمال العنف واستقالة العقيد القذافي من حكم ليبيا، تم الجنوح لاستخدام القوة العسكرية بإرسال حاملات طائرات الهليكوبتر ميسترال وحاملة طائرات شارل ديغول وغواصات هجومية إلى الساحل الليبي وقيامها بضربات عسكرية²، إضافة إلى السعي لإنشاء قواعد عسكرية على الأراضي الليبية لحماية الثروات النفطية، وتعزيز الأمن في دولة تتمتع بأطول شريط ساحلي في جنوب المتوسط (1850 كم)، باستخدام قوات تقوم بمهام استخبارية ولمكافحة الإرهاب³.

- إيطاليا: لم يكن موقف إيطاليا من الأحداث في ليبيا مختلفاً كثيراً عن الدول الغربية الأخرى، حيث عرضت إيطاليا استخدام سبع قواعد جوية لعمليات الناتو في ليبيا، وكانت صقلية أهمها، كما استمرت لعدة سنوات في دعم غرب ليبيا، حيث تم تصنيفها كمنطقة رمادية، ومن جهة أخرى يعد

¹ - سفيان ملوك، "السياسة الخارجية الروسية والتحولت السياسية في المنطقة العربي دراسة مقارنة حالي ليبيا وسوريا"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2018، ص 117.

² - عصام عبد الشافي، "خريطة الأهداف والمصالح ماذا تريد فرنسا من ليبيا"، اطلع عليه بتاريخ: 2020/12/15، نقلا عن: <https://eipss-eg.org>

³ - "التفاعلات الرئيسية في الشرق الأوسط 2019-2020"، اطلع عليه بتاريخ: 2019/0/15، نقلا عن: <https://www.politics-dz.com>

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

موقف إيطاليا ثابت في دعم جهود الأمم المتحدة للعودة إلى المسار الصحيح، حيث قدمت روما الدعم العسكري لحكومة الوفاق الليبية¹.

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** نددت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" حينها ما سمته بأعمال العنف التي يمارسها النظام الليبي ضد شعبه ووصف الرئيس الأمريكي حينذاك "باراك أوباما" الأحداث على أنها عمل خارج عن الأعراف الدولية، وأن النظام الليبي بقيادة معمر القذافي فقد شرعيته ويجب عليه الرحيل، وقد شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في فرض حظر الطيران بأكثر من 120 طائرة، وواصلت فيما بعد التدخل في الشؤون الليبية ودعم حكومة الوفاق (حفتر)، داعية لإنهاء الهجمات على طرابلس لعدم تعرض ليبيا لتدخل أجنبي مباشر، لقطع الطريق أمام تغلغل النفوذ الروسي².

3/ مساهمة الجزائر في إدارة الأزمة الليبية

بالنسبة لمفهوم الأمن الوطني الجزائري، تعتمد دوائر الأمن السيادية في الجزائر للحفاظ التام على المؤسسات والقيم الجوهرية للمجتمع، وحماية الدولة من خطر القهر على يد قوة وتهديدات أجنبية، فهو مجموعة من الإجراءات والسياسات المعتمدة للحفاظ على الحق في البقاء والتحديد الدقيق والواعي للمخاطر والتهديدات القائمة والمحتملة التي يتوجب التعامل معها، ومن هذا المنطلق يمكن فهم خصائص مفهوم الأمن الوطني الجزائري من خلال ما يمثله من قيم

¹ - سفيان ملوكي، السياسة الخارجية الروسية والتحول في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 137.

² - محمد ضياء الدين، محمد أحمدامي أحمد، "السياسة الأمريكية تجاه الثورات العربية دراسة حالي مصر وليبيا 2011-2017"، مرجع سابق، ص 251.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

سياسية ذات طابع نسبي وديناميكي متغير ومتطور، تحدد بالزمان والمكان الجغرافي للجزائر، ويمثل الأمن الوطني الجزائري نقطة التقابل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للجزائر، وبعبارة عنه من خلال المواقف المعتمدة إقليمياً ودولياً¹، فقد طرحت قضية الطوارق بعد الأزمة في ليبيا إشكالات كبيرة للجزائر، نتيجة امتداد الروابط القبلية مع الجزائر، فقد قام الطوارق بالعديد من العمليات المسلحة ضد بلدانهم خاصة مالي وليبيا، كادت أن تؤدي إلى انفلات أمني وفتح مناطق شرقية جنوبية للقتال محاذية للجزائر²، ناهيك على تداعيات الوضع في مالي والصراعات الطائفية في دول الساحل الإفريقي، وهو ما أثر سلباً على الأمن القومي للجزائر بفعل موجات اللاجئين، بل أدخلها في دوامة الإرهاب العابر للحدود للصحراء، وبشكل هجوم عين أميناس (ولاية إيزي) بتاريخ 20/01/2013 الأخطر من نوعه في صحراء الجزائر، باعتباره الشريان الاقتصادي للبلاد، من طرف جماعة إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تدعى كتيبة الموقعون بالدم، يقودها الإرهابي بلمختار ومكونة من جنسيات إفريقية ومغربية وحتى أجنبية، أين تم احتجاز أكثر من 600 عامل جزائري وأكثر من 40 رهينة أجنبية من جنسيات مختلفة بأحدث الأسلحة، فتشير هذه التداعيات في المجال الأمني إلى ضرورة تأمين المواقع النفطية بأجهزة مراقبة متطورة وهو طلب الشركات المتعددة الجنسيات كذلك للعودة للعمل في الجزائر³.

¹ - منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-المبادئ- التحديات، مرجع سابق، ص 60.

² - إكرام ابركان، الفراغ الأمني في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، قالمة هيلوبوليس، 24 - 25 نوفمبر 2013.

³ - عمراني كريوسة، سهام زروال، الجزائر بين تداعيات سقوط القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، قالمة هيلوبوليس، 24 - 25 نوفمبر 2013.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

- الجهود الدبلوماسية الجزائرية في إدارة الأزمة الليبية

كثفت الجزائر من مساعيها لتسوية الأزمة في ليبيا، من خلال توصيات مع أطراف الأزمة خاصة بالمنطقة الشرقية، بعدما كانت تركز تحركاتها في السابق على قوى الغرب في ليبيا، كما استفادت الجزائر من تحركاتها من خلال دفع عملية الحل السياسي دوليا بعيدا تأثير الانزلاقات الأمنية على الجزائر، وكذا تعديل "اتفاق الصخيرات" من مجموعة الثوابت، يتمثل أبرزها في:

- مشاركة كافة الأطراف الفاعلة دون استثناء في عملية الحوار والمسار السياسي لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتعديل الاتفاق السياسي الليبي.

- إشراك أطراف النظام الليبي السابق في عملية الحوار السياسي، انطلاقا من أنهم يتمتعون بقدر من الثقة السياسية والنفوذ لدى المجتمع الليبي، بما قد يساهم في إتمام عملية المصالحة الوطنية.

- إنشاء مجلس عسكري أممي يتولى منصب القائد الأعلى لجيش الليبي، يمارس مهامه لمعالجة أزمة انقسام القوات المسلحة الليبية¹.

- تتضمن المبادرة الجزائرية خطوات ومقترحات تستهدف تسوية عملية لكافة المشاكل المطروحة حول الوضع الليبي المعقد، مع التشديد أن الحوار سيكون جامع ومن بين هذه الخطوات التي جاءت على شكل توصيات أعدها مجموعة من الخبراء، نذكر في الآتي:

¹ - مولود بلقاسمي، الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية، مرجع سابق، ص 74.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

أ/ الخطوة الأولى: الترخيص لمجموعة عمل تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بتحديد قوائم قادة الميليشيات أنها ستدفع قادة أمام حالة الأمن والاستقرار في ليبيا، وهذه الخطوة ستكون لها آثار وخيمة، اعتبار من إيقاف ظاهرتي العنف والشغب.

ب/ الخطوة الثانية: تهدف إلى تحديد آليات لتقديم الدعم والمساعدة الدولية للليبيا، في إطار المساعي الرامية إلى نزع السلاح وإحداث إصلاحات لمصالح الأمن الليبية، وإلغاء حالة التجنيد لدى الميليشيات، وكذا إعادة بناء هياكل الدولة.

ت/ الخطوة الثالثة: تتمثل في العمل على تقديم دعم دولي واستشارات ومرافقة ليبيا في إعداد دستور، وتوفير التكوين السياسي في مجال الحوكمة الديمقراطية، لضمان تمثيل كافة الشرائح ومكونات الشعب الليبي في البنية السياسية الليبية الجديدة، بالإضافة إلى دفع عملية الحوار، مع تشجيعها على الابتعاد عن سياسات الميليشيات في مسعى الإقصاء والتهميش أي الدعوة إلى "مبادرة مصالحة وطنية شاملة ودون استثناء"، وإعادة دمج وقبول أعضاء قبيلة القذافة والقوى الموالية لها، كما توصي المبادرة بتأطير المجتمع المدني الليبي كشريك في طريق ترقية الديمقراطية ومراعاة دور الشباب في الحياة السياسية¹.

أما الحالة الأمنية المغاربية فيبرز فيها اتجاه الدول إلى التعامل الثنائي، انطلاقا من المصالح الحيوية، حيث وفي إطار تضيق وحصر التنسيق والتبادل الأمني في التعامل الثنائي، فقد شاركت الجزائر في عقد العديد من اللقاءات الوزارية لدول الاتحاد المغاربي كان أبرزها اجتماع

¹ - حفيظ صوايلي، "تفاصيل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية"، اطلع عليه بتاريخ: 2020/01/26، نقلا عن:

<http://www.elkhabar.com/ar/politique/428567.html>

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

وزراء الشؤون الدينية 2012 ومؤتمر أمن الحدود في مجلس وزراء داخلية اتحاد المغرب العربي لدراسة مختلف القضايا على رأسها الأزمة الليبية، وزيادة التنسيق الأمني فيما بينهم لتفادي المخاطر القادمة من ليبيا، ما كشف عن الاجتماع التنسيق الرابع بين دول المنطقة في تونس ديسمبر 2017، حيث يوجد تنسيق أمني بين الجزائر، تونس ومصر، يتعدى تبادل المعلومات الاستخباراتية إلى اتفاق على نشر أعداد كافية من القوات العسكرية على طول الحدود وتم الاتفاق على تجنيد قوات عسكرية وأمنية قوامها 130 ألف عنصر عسكري ورجل أمن لمراقبة الحدود البرية بين ليبيا ودول الجوار الثلاثة¹.

¹ - ياسين سعيدي، "اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية"، مجلة المستقبل العربي، عدد 462، بيروت، 2017، ص 62.

الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم طرحه في هذا الفصل، يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية واضحة وثابتة في مواقفها باستثناء البعد الأمني والمساس بالوحدة الترابية للدولة، التي تعتبر السمة البارزة في جميع القرارات التي تأخذ في هذا السياق، وخاصة في ظل التصعيد الأمني والاستقرار غير المسبوق في المنطقة التي تشكل تهديد أمني بالدرجة الأولى على الجزائر، وفي ظل كل هذا التصعيد تسعى الجزائر إلى تفعيل مجموعة من الجهود الأمنية والدبلوماسية والوساطة الأممية على الصعيد الدولي والأفريقي، بالإضافة إلى التنسيق العربي والمغاربي لإدارة الأزمات التي تعصف المنطقة.

الفصل الثاني:

دراسة جيوبوليتكية وأمنية لمنطقة
الساحل الافريقي

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

تمهيد:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق التي تتميز بخصوصيات على المستويين الإقليمي والدولي، وهو ما سيعرض في هذا الفصل من حيث التعرف على المستوى الجغرافي والبناء الاجتماعي والبعد الحضاري، إضافة إلى بنيتها السياسية والإمكانيات والثروات التي تحظى بها، وخاصة التطرق للبيئة الأمنية ذات الخلفية التاريخية والثقافية - الدينية، الشيء الذي أثر على واقع المنطقة ودفع بدولها للتعاون والتنسيق الأمني والاقتصادي للخروج من الأزمات التي توترقها، وبالتالي فهذا الفصل يبحث في تبيان الواقع الجيو سياسي لهذه منطقة التي تولي لها الجزائر اهتماما بالغاً في ظل تزايد التنافس الدولي عليها وتفاقم الأزمات فيها، التي أضحت تهدد الأمن والسلم في دول المنطقة، فعلى ضوء ذلك سنبحث في سبل مواجهة الجزائر لتلك الأزمات المختلفة وطرق معالجتها.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي

المبحث الأول: التعريف بمنطقة الساحل الافريقي

تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بخصائص جيوسياسية وتركيبية بشرية متميزة، تخفي وراءها تعقيدات يصعب إدراكها أو السيطرة على مكوناتها، لتصبح المنطقة إحدى أكثر مناطق لعالم توترا، الأمر الذي يتطلب التعريف وفهم واقع المنطقة، لبلورة رؤية متكاملة للتصدي للتهديدات الواردة منها، ومجابهة حالة التآزم المستشرية فيها، ووضع آليات وطنية ناجعة للتعامل معها.

المطلب الأول: دراسة جغرافية وديمغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي

المدقق في منطقة الساحل الافريقي يجد أن بعدها الجغرافي يمثل نقطة إلتقاء وامتداد حضاري وانساني ثري، ووعاء اقتصادي مهم، وهو ما يفسر التنافس الكبير بين القوى الكبرى في العالم على هذه المنطقة.

1- الخصوصية الجغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي

لا يمكن وضع تعريف شامل وواضح لمنطقة الساحل الإفريقي باستثناء أنها قلب القارة الإفريقية، فبناء على هذا يمكن التميز بين تياران أساسيان هما:

الأول: يعرف الساحل الإفريقي على أساس الأدبيات التاريخية العربية، بحزام التماس بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء، كما تعرف هذه المنطقة ببلاد السودان، غير أن هذه التسمية يتم التمييز فيها بين السودان الغربي والسودان الشرقي، فالأول هو كل المجال الذي يمتد من غرب دارفور وما

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي

وراء هـ شرقاً أي السودان حالياً وإريتريا وإثيوبيا وجيبوتي، إلا أن التفاعلات الحديثة أخذت تشكل مركزاً تاريخياً للساحل الإفريقي والصحراء الكبرى تأثراً بالمحورين معاً¹.

الثاني: يمتد الساحل الإفريقي من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً وتقدر مساحته بثلاثة ملايين كلم مربع، فمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنها دراسة فلييب هينريغ بعنوان "التأثيرات الأمنية للمتغير المناخي في منطقة الساحل: آفاق سياسية"، تلك المنطقة التي تقع بين خطي عرض 12 درجة و 22 درجة ويتراوح مناخها بين شبه جاف جنوباً وجاف شمالاً²، كما يعتبرها المنطقة التي يحدها البحر الأبيض المتوسط شمالاً وموريتانيا والمحيط الأطلسي غرباً والبحر الأحمر شرقاً والتشاد جنوباً، أما قلب الساحل فيشمل الشمال الغربي لموريتانيا وشمال مالي والنيجر، يحده شمالاً الصحراء الكبرى وجنوباً منطقة السافانا والسنغال، بوركينا فاسو، النيجر والتشاد، السودان وأرتيريا³. (أنظر الملحق رقم 01، ص 274).

- دول الساحل الإفريقي:

1/السنغال: هي دولة تقع غرب إفريقيا بين موريتانيا شمالاً وغينيا جنوباً ومالي شرقاً والمحيط الأطلسي غرباً، يُعتبر مناخها استوائياً حاراً، كما تبلغ مساحتها 196,722 كم مربع.

¹- كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص 09.

²- سفيان منصوري، "السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري"، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص 50.

³- شمسة بوشناق، استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل: الرهانات والقيود، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول التحديات الأمنية للدول المغاربية على ضوء التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، 15-16 نوفمبر، 2013.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي

2/ موريتانيا: تقع موريتانيا في غرب إفريقيا بين دولة السنغال والجمهورية العربية الصحراوية، يُعتبر مناخها حاراً وجافاً، كما تبلغ مساحتها **1,030,700** كيلومتراً مربعاً، وعدد سكانها يبلغ **3,840,429** نسمة بحسب إحصائيات عام **2018**، ولغتها الرسمية هي العربية¹.

3/ مالي: تشترك في حدودها مع عدة دول، الجزائر شمالاً والنيجر شرقاً، بوركينا فاسو وساحل العاج من الجنوب وغينيا من الغرب الجنوبي وموريتانيا غرباً، مناخها بين القاحل إلى شبه الاستوائي، أما مساحتها فتبلغ **1,240,192** كيلومتراً مربعاً ويغلب عليها الأراضي السهلية، أما عدد سكانها فبلغ **18,429,893** في سنة 2016.

4/ النيجر: تقع في الجهة الغربية من قارة إفريقيا وهي دولة حبيسة، يعود سبب تسمية النيجر بهذا الاسم إلى نهر النيجر الذي يمر بأراضيها، يحدها شمالاً الجزائر وليبيا وجنوباً نيجيريا والبنين وغرباً بوركينا فاسو ومالي وشرقاً تشاد، مساحتها **1.270.000** كم مربع.

5/ بوركينا فاسو: تقع غرب إفريقيا وشمال دولة غانا، يُعتبر مناخها استوائياً كما تبلغ مساحتها **274,200** كيلومتراً مربعاً، يغلب عليها الأراضي السهلية، أما عدد سكانها فبلغ **19,742,715** حسب إحصائيات عام 2018².

¹- محمود شاكر، عمق السنغال، دمشق: مكتبة الفتح، 1971، ص 08.

²- آلاء دعوع، "معلومات عن دولة النيجر"، اطلع عليه بتاريخ: 2020/02/20، نقلاً عن:

<https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A>

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي

6/ التشاد: تقع في وسط إفريقيا وجنوب ليبيا، يتراوح مناخها بين الصحراوي في الشمال والاستوائي في الجنوب، كما تبلغ مساحتها **1,284,000** كيلومتراً مربعاً، أما عدد سكانها فبلغ **15,833,116** نسمة بحسب إحصائيات عام 2018.

7/ السودان: تقع في الشمال الشرقي لإفريقيا، بين مصر وإريتريا، يُعتبر مناخها حاراً وجافاً، تبلغ مساحتها **1,861,484** كيلومتراً مربعاً وتشكل المناطق السهلية معظمها، أما عدد سكانها فبلغ **43,120,843** نسمة بحسب إحصائيات عام 2018.

8/ إريتريا: تقع في شرق إفريقيا بين دولتي جيبوتي والسودان، يُعتبر مناخها متغيراً من الصحراوي الجاف على ساحل البحر الأحمر، إلى مناخ بارد ورطوبة عالية في المرتفعات الوسطى للبلاد، حتى تُصبح المناطق شبه قاحلة في التلال الغربية، كما أن مساحة إريتريا تبلغ **117,600** كيلومتراً مربعاً، أما عدد سكانها فبلغ **5,970,646** نسمة بحسب إحصائيات عام 2018¹.

2- التركيبة الديمغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي

يمثل العنصر البشري عنصر محوري في الجغرافيا السياسية ومشكلاتها المتعددة لأن السكان كعامل حيوي متحرك ضمن أي وحدة سياسية وعلى درجة كبيرة من الأهمية للدولة فهو يرتبط بتوزيعهم وتركيبته، كما يعتبر التنوع العرقي صفة تميز مجتمعات الساحل الإفريقي ويبدو هذا الاختلاف بين السكان ذوي البشرة الفاتحة الذين يسكنون الجزء الشمالي والقسم الجنوبي أين

¹- فاطمة مشعلة، "مفهوم دول الساحل الإفريقي"، اطلع عليه بتاريخ: 2020/02/20، نقلا عن:

https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%%88%D9%85_%D8%AF%D9%88

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

يقطنون ذات البشرة السوداء، ففي موريتانيا مثلا ينتمي ثلثي السكان إلى "المور" ولكن هذه النسبة تشمل أغلب الحراثين وهم الخدم السود الذين يعيشون في خدمة أسيادهم البيض وتعتبر موريتانيا مثلا مزيج بين المور العرب والبربر والسود الأفارقة¹ في وقت مضى.

أما في تشاد فتوجد ثلاث مناطق جغرافية، مناخية، وتوزيع غير متوازن للكثافة السكانية، حيث تعتبر تشاد دولة ذات كثافة سكانية قليلة مقارنة مع دول الجوار، فقد وصل إجمالي عدد السكان في عام 1957 مليونان ونصف، ووصل عام 1988 إلى خمس ملايين ونصف، وسنة 2015 إلى 13 مليون نسمة، ويُقدّر متوسط الكثافة السكانية بها حوالي 7.9 فردا في الكلم المربع، كما تتميز مناطق الشمال بكثافة سكانية أقل بسبب الطبيعة الصحراوية².

أما في دولة مالي فنجد 23 عرقا موزعة على مجموعات رئيسية: الماندينغ، بامبرا، سونينكي، مالنكي، البولزار، بال، توكولور والبولتاويك، بوبوسينوفو، ميانكا الصحرابين، مور، طوارق عرب وسوغاي ويتجمع 10/9 تسعة أعشار السكان والسود المستقرين جنوب البلاد فيما يعرف المصطلح الفلاحي مالي الصالحة.

كما يضم النيجر أرض مقسمة إلى ثلاث مناطق ففي الغرب نجد "جرما شنغهاي" بنسبة 22 بالمائة من إجمالي عدد السكان، وفي الوسط والشرق "الهاوسا" الذين يمثلون نسبة 56

¹- مشاور صيفي، دور الجغرافيا السياسية في منطقة الساحل الإفريقي، اطلع عليه بتاريخ: 20 /02/ 2020، نقلا عن: <http://www.politics-dz.com/threads/mntq-almnn-fi-saxhl-alzmat.356>

²- منطقة الساحل الأفريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية: التنافس الفرنسي - الأمريكي نموذجا، اطلع عليه بتاريخ: 2020/02/20، نقلا عن:

<https://tsaidali.wordpress.com/2015/08/29/%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%9>

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي

بالمائة، وفي الشمال "الطوارق" الذين يمثلون نسبة 10 بالمائة، كما يضم النيجر مجموعات عرقية أخرى مثل "الفولا" و"الكانوري" و"العرب" و"التوبو" و"الجرما" السلطة السياسية، في حين يدير "الهوسا" الشؤون الاقتصادية¹.

أما بوركينا فاسو فتتشكل من توليفة إثنية متنوعة تضم الموسي، البامبار، الموري واثنيتان أخرى مع نسبة قليلة، كذلك هو الشأن بالنسبة للسودان فحوالي 52 % من السكان من السود، 39 % من العرب 6 % ومن البجا السوداني نجد قبائل البدو الرحل والمسلمين، ولكن ليسوا كلهم عرب مثل البجا أما الوسط فنجد قبائل، وفي الوسط الغربي نجد السود المسلمين العرب، يتمركزون في جنوب كردوفانو السود المسلمين أين تقطن قبائل الفور، مراجبي².

قبل الخوض في غمار الصراع الاتني في منطقة الساحل الإفريقي، لابد من التوقف عند المعايير التي حددت المعالم الخاصة لجماعة إثنية معينة ونقصد بها ما يلي:

أ/ التسمية: كما لأي جماعة لابد لها من اسم مجسد لهويتها.

ب/ الاعتقاد الموحد: بين أفراد الجماعة على وحدوية الأصل أي الجينات.

ت/ الاشتراك في التراث: يظهر في الأساطير والخرافات والمعتقدات.

¹- فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2001، ص 171.

²- بدر حسن الشافعي، "الدعوة الإسلامية في إفريقيا نجاحات بالرغم من التحديات"، مجلة قراءات إفريقيا، عدد 1، مصر، 2012، ص 08.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

ث/ الاشتراك في ثقافة واحدة: عادة ما تقوم على توليفة مشتركة ومكتملة من الدين والقوانين، العادات والتقاليد¹.

فضلا عن هذا التنوع الاثني بمنطقة الساحل الإفريقي، نجد كذلك **التعدد الديني** بين المسلمين والمسيحيين وأصحاب المعتقدات الإفريقية المحلية، كذلك **التعدد اللغوي** بين اللغة العربية والفرنسية والإنجليزية واللغة المحلية للقبائل المختلفة، فوجود هذه التركيبة البشرية المتنوعة والتنوع الاثني في منطقة الساحل الإفريقي أدى إلى نشوب صراعات ونزاعات قبلية وعرقية مست بأمن واستقرار دولها، خاصة في الجانب التسييري ومعضلة التنمية المحلية، مما أدى إلى إخلال التوازن المناطقي وعدم التجانس الاجتماعي، الشيء الذي زاد من ضعف العدالة الاجتماعية فنشبت الأزمات والنزاعات داخل أقاليم هذه الدول².

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي

رغم ما تزخر به دول منطقة الساحل الإفريقي من ثروات ضخمة إلا أنها تواجه مشاكل اقتصادية عديدة، تسعى لمواجهتها بوضع سياسات اقتصادية وإصلاحات شاملة، فحسب الإحصائيات التي قدمتها المؤسسات الإفريقية الثلاث مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، فقد قدر حجم الديون الخارجية لبوركينا فاسو وحدها بحوالي

1751 مليون دولار أمريكي، والسودان **34360** مليون دولار أمريكي، ومالي حوالي **1863**

¹- أبصير أحمد طالب، "المشكلة الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص28.

²- بشرى عبد الكاظم عبيد، "الصراع والتنافس الدولي والإقليمي على منطقة الساحل الأفريقي"، مجلة كلية التربية للبنات، عدد29، كلية بغداد، 2018، ص 06.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2012 كان الناتج الداخلي الخام لكل من المغرب والجزائر وتونس أعلى بـ 11 مرة من الناتج الداخلي الخام لكل من تشاد وموريتانيا ومالي والنيجر¹.

أما فيما يتعلق بمتوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2009 فقدّر بـ 350 دولار في النيجر ، ويعتمد أكثر من 50 بالمائة من سكان المنطقة على الأنشطة الزراعية - الفلاحة والرعي وصيد الأسماك، فالجزء الجنوبي من الساحل يتميز بتنوع المحاصيل كالذرة الرفيعة والفول السوداني والقمح وقصب السكر، والجزء الشمالي يتميز بجودة المحاصيل وإنتاج القطن².

ومع دخول موريتانيا والنيجر والتشاد ضمن الدول المنتجة لعديد الثروات، تغيرت النظرة للساحل الإفريقي على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث أن اليورانيوم يمثل 68% من صادرات النيجر بعد كندا وأستراليا، علاوة على معادن الحديد والنحاس في موريتانيا، والزنك في بوركينا فاسو، إلا أن أثر كل هذه الثروات لا يظهر على هذه الدول، سواء في عملية تحقيق التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية³.

كما تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بثروة مائية كبيرة، فنهر النيجر هو ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد النيل والكونغو إذ يبلغ طوله نحو 4160 كلم، وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم مربع، وهو

¹- أسماء رسولي، "التحديات الأمنية في دول الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2018، ص 100.

²- زهيرة مزار، "الاستراتيجية الأمنية للدول الإقليمية تجاه منطقة الساحل الإفريقي دراسة حالة الجزائر، فرنسا"، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2018، ص 84.

³- جميلة علاق، إستراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، أطلع عليه بتاريخ: 2020/02/22، نقلا عن:

<https://www.democraticac.de/?p=43847>

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي

صالح للملاحة، كما يعتبر نهر السنغال سادس أطول الأنهار في إفريقيا، لهذا تعتبر المنطقة محل صراع الدول الكبرى، على اعتبار أن الدراسات تؤكد أن الحروب القادمة سترتبط بأزمات المياه، وتتوفر دول الساحل على موارد اقتصادية ذات صفة إستراتيجية خصوصا في السودان والتشاد اللذان تتمتعان باحتياطي نفطي هائل، كما أن مستقبل العالم الطاقوي موجود بهذه المنطقة، لا سيما في ما يتعلق بالطاقة الشمسية كون هذه المنطقة صحراوية¹، لكن بالرغم من هذا الزخم الهائل من الثروات، إلا أن المستفيد هي الشركات المستغلة والفئات التي تدور في فلكها².

كما نتج عن ضعف الأداء الاقتصادي انتشار الفقر علاوة على الأوضاع المناخية والحركة الديمغرافية المتزايدة والفشل السياسي، في الوقت الذي وجب على الدول الاعتماد على آليات متطورة للرفع والنهوض باقتصاداتها، نجدها لاتزال تستخدم وسائل زراعية بسيطة، الشيء الذي انعكس سلبا على النشاط الزراعي والمردودية الإنتاجية لدول الساحل الإفريقي³، ويمكن إجمال أسباب الفشل الاقتصادي لدول الساحل الإفريقي في النقاط التالية:

- هشاشة وعدم نجاعة البنية التحتية والتعليمية لدول الساحل الإفريقي.
- عدم استقرار المنتجات الزراعية هي أحد السمات المشتركة في المنطقة الساحلية، فهي تصنف دائما حسب تقرير التنمية البشرية في فئة البلدان المتخلفة.

¹- عادل جارش، تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري، أطلع عليه بتاريخ: 2020/02/22، <https://www.democraticac.de/?p=2448> نقلا عن:

²- Le Sahel central: au cœur de la tempête, Rapport Afrique de Crises group N°227, 25juin 2015, p3.

³- نسرین عبد الحمید، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006، ص25.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي

- انتشار الآفات الاجتماعية كالبطالة والفقر والمجاعة المتزايدة بسبب سوء التغذية أدى إلى ظهور أزمات عديدة، وبالتالي تغذية الصراعات وصعود أصوات الأقليات للمطالبة بالعدالة الاجتماعية¹.

إن النشاط الاقتصادي في دول منطقة الساحل الإفريقي مدعوم بأوضاع الطلب الخارجي خاصة في الاستثمارات العامة والخاصة، غير أن تفشي الأمراض والأوبئة يؤثر على القطاع الاقتصادي بجانب التداعيات الإنسانية الحادة، إضافة إلى تصاعد التهديدات الأمنية وتشديد أوضاع التمويل العالمية بمعدلات أسرع، خاصة في البلدان التي تعتمد على التمويل الخارجي وتصدير المواد الطبيعية².

إلى جانب ما ذكر نضيف تهاون وتواطؤ الحكام والقادة في الدول المذكورة لقبولهم رشاي وصفقات مضرّة باقتصاديات دولهم*.

المطلب الثالث: الأهمية الحضارية والسياسة لمنطقة الساحل الإفريقي

لكل منطقة خصوصية حضارية ويعتبر الساحل الإفريقي من بين المناطق التي تنوعت فيها الحضارات عبر الزمن وشكّلت جسر تواصل وعبر بين شمال إفريقيا ووسطها وجنوبها، كما أنها شكّلت منطقة صراع وتآزم طويلة مراحل عديدة من تاريخها.

¹ - Mehdi Taje, la sécurité du Sahara et du Sahel: L'importance stratégique du Sahel, **cahier du CEREM**, centre d'étude et de recherche de l'école militaire, Paris: No.13, décembre, 2009, p.16.

² - زهيرة مزارة، مرجع سابق، ص 86.

* أنظر كتاب جون بركنز، الاغتيال الاقتصادي للأمم اعترافات قرصان اقتصاد، تر: مصطفى الطناني، عاطف معتمد، ط2، مصر، دار الطناني للنشر، 2010.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

1- الامتداد التاريخي لمنطقة الساحل الإفريقي

إن الدراسات التنقيبية في منطقة الساحل الإفريقي عن المعالم الأثرية، أشارت إلى أن المنطقة عرفت الوجود والنشاط الإنساني منذ آلاف السنين.

أ/ منطقة الساحل الإفريقي في الفترة الإسلامية

أدى ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي إلى ازدياد وشائج الاتصال العربي الإفريقي، فقد أمد الإسلام العربي غطاء فكري وروحي ساعدهم على خلق وحدة وطنية وتحقيق غاية ثقافية، فصار الإسلام ركيزة أساسية للثقافة بالمنطقة، وأصبحت العربية لغة القرآن الكريم، وعاء الفكر والثقافة الإسلامية بالمنطقة، كما ترتب عن وصول المسلمين الأفارقة إلى السلطة ووجود عادات مسلمة على رأس دول منطقة الساحل إلى توطيد العلاقات بالدول الإسلامية في بقية العالم الإسلامي، وذلك عن طريق التجارة فكان يزور الكثير من تجار وعلماء المشرق العربي وما جاوره منطقة الساحل الإفريقي¹.

ب/ منطقة الساحل الإفريقي والغزو البرتغالي:

حل بمنطقة الساحل الإفريقي ضعف سياسي وتدهور اقتصادي وتخلف حضاري كأحد مظاهر التدهور العام الذي حل بحوض البحر المتوسط منذ أول القرن السادس عشر، نتيجة

¹ - عبد الرحمن قدوري، "الجذور التاريخية للعلاقات المتبادلة بين شمال وغرب إفريقيا"، مجلة السائرة للدراسات الانسانية والاجتماعية، عدد 01، جامعة بشار، 2015، ص 06.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي

للتغلب التجاري العظيم الذي نتج عن سيطرة البرتغاليين على مصادر التجارة الشرقية وانتقالها من الطريق البري عبر الوطن العربي إلى الطريق البحري رأس الرجاء الصالح، فقبل ذلك كان جزء كبير من تلك التجارة يشق طريقه إلى مصر بواسطة التجار العرب إلى إيطاليا¹، وبالتالي انتقل مركز الثقل الاقتصادي والرأسمالية التجارية من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى البرتغال أولاً ثم إلى باقي أقطار غرب أوروبا تدريجياً وامتدت آثار ذلك التحول إلى أواسط بلاد السودان وغربي إفريقيا، حيث انتقل جزء كبير من تجارة تلك المنطقة تدريجياً من مراكزه المنبثقة على أطراف الصحراء إلى المناطق الساحلية، في الجنوب والجنوب الغربي، التي يسيطر عليها الأوروبيون².

ج/ منطقة الساحل الإفريقي والاستعمار الفرنسي:

في الوقت الذي بقيت صحراء الطوارق بمثابة بقع بيضاء في الخرائط الاستعمارية الفرنسية بإفريقيا الغربية والصحراء الوسطى، تم تكوين صورة عن خصوصية المنطقة لدى صناع القرار الأوروبيين وهذا الأمر طغى على كل التوجهات السياسية الخارجية للدول الأوروبية، فعمل الاستعمار الفرنسي على استغلال ثروات المنطقة لخدمة قطاعه الاقتصادي لكن دون التغيير كثيراً في عادات منطقة الساحل الإفريقي³.

¹- سيد فليفل، الخلفية التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية عبر الصحراء الكبرى، ندوة العلاقات العربية الإفريقية، طرابلس: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، 1999، ص 58.

²- يوسف فضل حسن، العرب وإفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 41.

³- نبيل بوبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، "مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 31.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

2- البنية السياسية لدول الساحل الإفريقي

تأثرت الدولة الإفريقية الحديثة أو ما يسمى بدولة ما بعد الاستعمار، بسيطرة موجة نظام الحكم الدكتاتورية والاستبدادية على طبيعة الحياة السياسية وعدم الفصل بين الحكم والدولة، أين لجأت دول منطقة الساحل الإفريقي في هذه الفترة إلى فرض الإيديولوجيات التي تقوم على ترابط كل من السياسة والاقتصاد، واحتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية لاسيما سياسة القمع، أين تسببت هذه الأنظمة الدكتاتورية في صراعات دائمة على السلطة وذلك بممارسة جميع أشكال العنف، عبر الانقلابات العسكرية والاعتقالات السياسية والحروب الأهلية وكذا الأزمات المتكررة¹، كما ظلت دول منطقة الساحل تعاني من مشكلة الأقليات بمكوناتها الدينية، العرقية، القومية والثقافية التي شكّلت عبئا ثقيلا على مشروع التنمية الذي شرعت في بنائه الكثير من الدول غداة استقلالها، من أجل الوقوف أكثر على دور وأهمية الأقليات في صياغة الشكل السياسي للدولة².

كما ساهمت سياسات التهميش المعتمدة في تراكم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذا تغذية الصراعات والنزاعات القبلية والعشائرية التي أثّرت سلبا على النسيج الاجتماعي والثقافي في دول الساحل الإفريقي، فكانت إجراءات التغيير المعتمدة في هذه الدول غير كافية لاستقطاب البنية الاجتماعية التقليدية وتفكيكها بما يخدم الوحدة الوطنية³.

¹ - أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 105.

² - عبد الوهاب بن خليف، "البناء الاجتماعي والثقافي في إفريقي أو تجاذبات القبيلة والدولة"، أطلع عليه بتاريخ:

<https://www.politics-dz.com>، نقلا عن: 2020/02/23

³ - برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، بيروت: دار الطليعة، 1979، ص 14.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

وبالنظر إلى خصوصية منطقة الساحل الإفريقي، نجد أن مشكلة نيجيريا الناجمة عن اتساع مساحتها وتنوع سكانها الذي كان له آثار سلبية في تقسيم البلاد إلى ثلاث حكومات إقليمية كبرى، ومجموعة القبائل أو الشعوب الكبيرة فيها اليوروبا في الغرب والأيبو في الشرق والهوسا في الشمال، لذلك كان هناك إقليم شمالي وإقليم غربي وإقليم شرقي، أضف إلى ذلك قبيلة الأدولتي كانت تحت سيطرة قبيلة اليوروبا¹.

يمكن القول أن إشكالية بناء الدولة الوطنية في إفريقيا ككل ومنطقة الساحل خصوصا قد واجهتها العديد من العراقيل المادية والمعنوية، متجاوزة الواقع التقليدي الذي يتعارض مع تركيبيتها وخصوصياتها، وكذا الواقع الاجتماعي المعاصر وعليه يمكن إجمال هذه التحديات في مجموعة من النقاط، نذكر أهمها فيما يلي:

إن البناء الاجتماعي والثقافي التقليدي في دول الساحل، يشكل في حقيقة الأمر تهديدا لمقومات الدولة الوطنية الحديثة، وبالتالي تهديد الوحدة الترابية والسيادة الوطنية للدولة، فقد تقوم أقلية إثنية بفوضى أو مساعي انفصالية ضد النظام الحاكم أو باعتداء ضد جماعة إثنية أخرى.

كما أن فشل المشاريع التنموية بأبعادها المختلفة، في مجتمعات دول منطقة الساحل الإفريقي، أدى إلى ركود عجلة التنمية الشاملة، وهو ما أثار سلبا على أسس البناء الاجتماعي والثقافي ويؤدي إلى حتمية نشوب أزمات داخلية، كما عمل الإقصاء الاجتماعي والتهميش السياسي على

¹- عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية إنكسار دائم أم انحسار، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص23.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي

إضعاف العلاقات الاجتماعية وفتح المجال واسعا لبروز مطالب الأقليات التي تراوح بين مطالب اجتماعية واقتصادية من جهة، ومطالب سياسية انفصالية من جهة أخرى، وأحسن مثال هو حالة السودان بانفصال جنوبه عن شماله، والأزمات المتتالية في مالي، فاستمرار الانتساب القبلي للأفراد وتكريس الولاء للقبيلة والعشيرة على حساب الولاء للدولة الوطنية، يؤدي إلى تقوية أسس البناء الاجتماعي التقليدي القبلي وإضعاف مقومات البناء الاجتماعي الوطني¹.

¹- تيد روبرت غير، أقليات في خطر، تر. مجدي عبد الحكيم وسامية شامي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995، ص ص 109-111.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي

المبحث الثاني: البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

تعرف منطقة الساحل الإفريقي عدة مشاكل على غرار العوامل الداخلية المرتبطة بالتركيبة المجتمعية لدولها، وما تشهده من لا إستقرار جراء التهديدات اللاتماثلية التي أجبت الصراعات وعقدت الوضع خاصة في شقه الأمني، ما أثر سلبا على أمن واستقرار دول الجوار، وسنعرض في هذا المبحث أشكال الجريمة المنظمة التي تعاني منها المنطقة قيد الدراسة.

المطلب الأول: الإرهاب والجماعات المسلحة

حسب وزير الخارجية الفرنسي سنة 1934 بعد اغتيال ملك يوغسلافيا سنة 1937 عرفه بأنه "الأعمال الإجرامية الموجهة ضد الدولة والتي يكون من شأنها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس"، بمعنى حصر الإرهاب في التهديدات التي تمس استقرار الدولة بالدرجة الأولى¹.

وفي تعريف آخر للإرهاب هو " خطة استراتيجية متقنة بشكل فعال لضرب جهات معينة، وبهذا فهو ليس فعل فقط، بل هو مسار استراتيجي لضمان تحقيق أهداف معينة في وقت قياسي"²، وهذا التعريف يتضمن المعيار القيمي، وبالتالي يمكن القول أن الإرهاب في علاقته بالأمن يمس بمنطق

¹ - محمد سلامة الراوشدة، أثر قوانين مكافحة الإرهاب على الحرية الشخصية دراسة مقارنة، عمان: دار الثقافة، 2010، ص 36.

² - Adrien Burkhalter, **definition of terrorism**, Genève: center for security policy, 2016, p.4.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي

حقوق الإنسان من الحق في البقاء، وكذلك الأمن الإنساني بأبعاده السياسية، الاقتصادية، الصحية، البيئية، الغذائية والثقافية.

1- التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

تعاني دول ساحل من أزمة بناء الدولة وهشاشة أنظمتها، فأغلب دولها ينتشر فيها الفساد وإساءة استعمال السلطة واحترام حقوق الإنسان، هذه المؤشرات جعلت بيئة دول الساحل الإفريقي خصبة لتكوين ونشاط الجماعات الإرهابية والمسلحة. (أنظر الملحق رقم 2، ص 274).

أ/ حركة أنصار الدين:

تمثل التيار السلفي الجهادي في الطوارق شمال مالي وتسعى إلى إقامة الشريعة الإسلامية، زعيمها "أباد أغ أغالي" المكنى أبو الفضل، في عام 2011 لم تتفق هذه الجماعة مع الحركة الوطنية لتحرير الأزواد التي كانت تسعى إلى إقامة دولة مدنية في مالي، مما دفع بأباد أغ أغالي للتوجه نحو القاعدة، وبدأ التواصل والعمل تحت شعار التمكين للإصلاح في أرض أزواد.

تأسست الحركة في نوفمبر 2011 من طرف زعيم الطوارق "أباد أغ أغالي"، الذي تمتع بنفوذ كبير في منطقة شمال مالي ولدى الطوارق، تركز الجماعة في شمال مالي، ومع سقوط نظام القذافي وانتشار الفوضى في ليبيا تحول الفكر الجهادي في مالي إلى العمل الجهادي¹.

¹ - فؤاد جدو، "دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018، ص 144.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

ب/ حركة الجهاد والتوحيد:

انشقت عن القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي عام 2011 بزعامة الموريتاني "حمادة ولد محمد خير"، وتضم في صفوفها الشباب المتشددين، وعلى الرغم من تطابق أهدافها مع أهداف القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، فهي تسعى لتمويل أنشطتها بعمليات الخطف للحصول على فدية (Rançon)، بإصدار البيانات تعلن فيها مسؤوليتها عن اختطاف أوروبيين والمطالبة بدفع الفدية. ويمكن إرجاع انشقاقها عن القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي إلى ثلاث عوامل وهي كالآتي:

أولاً: معظم قيادة القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي من العرب البيض، وبالنظر لتاريخ التوتر بين العرب والأفارقة السود والتجاهل العربي للسود، أدى إلى توتر واستياء بين عناصر التنظيم، مما دفع بهم إلى الانشقاق وتشكيل تنظيم جديد، حيث نجد قيادتها تتألف من الأفارقة السود.

ثانياً: توفر أسلحة جديدة من ليبيا دفع للانقسام لتوسيع دائرة التنظيمات الإرهابية في الساحل وشمال إفريقيا، ومحاكاة لثورة الشباب على القادة في خضم الثورات العربية مما دفع عناصر التنظيم يواجهون قادتهم أيضاً في مختلف التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل.

ثالثاً: الانشقاقات في القيادة التي حدثت نتيجة الشكوك بأن القيادة الجزائرية للقاعدة مخترقة من طرف أجهزة الأمن الجزائرية¹.

¹- خالد بشكيط، "التحديات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، عدد 06، جامعة سطيف 2، 2018، ص 04.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

ج/ تنظيم بوكو حرام:

تأسس التنظيم على يد رجل الدين الشاب "محمد يوسف" سنة 2002، تمركزت في بدايتها في المنطقة الشمالية الشرقية من نيجيريا بهدف إقامة دولة إسلامية ثم توسعت في كامل البلاد، لتنتشر بعدها إلى خارج الحدود وتصبح رقما فاعلا في المعادلة الأمنية في الساحل الإفريقي، وقد كان عناصرها من رجال الدين والفقراء وانظم إليها فيما بعد مؤيدين آخرين كسبتهم من خلال التنديد ضد الفساد علنا داخل الحكومة النيجيرية، وكانت الجماعة قبل سنة 2009 لا تهدف إلى الاطاحة بالحكومة النيجيرية وفي الوقت نفسه تشارك في معارك على مستوى منخفض مع قوات الأمن النيجيرية، لكن سنة 2009 تغير الوضع بعد الاشتباكات مع قوات الأمن النيجيرية في عدة ولايات من الدولة، أهمها بورنو، بوتشي، يوبي، أين تم القضاء على المؤسسات المركزية للتنظيم، مما دفع بالكثير من عناصرها للهروب للدول المجاورة، لكن سرعان مع عادت للساحة من خلال تنفيذها عمليات إرهابية عنيفة ضد الحكومة في المدن الشمالية للدولة في نفس العام، وأبرزها؛ عمليات انتحارية أمام مقر الأمم المتحدة في اباجا مخلفة خسائر بشرية¹.

د/ تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي:

اعتبر تنظيما معقدا توسع بصفة واضحة في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وهو في الأصل منبثق عن الجماعة الإسلامية المسلحة، التي تحولت فيما بعد إلى الجماعة

¹ - Ioannis Mantzikos, **Boko Haram Anatomy of a Crisis**, Bristol, UK: Published by e-International Relation ,October 2013, p. 40.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

السلفية للدعوة والقتال، وعرفت عالميا لاسيما عند اختطاف 30 سائحا أوروبيين في الصحراء سنة 2003، كما نفذت عدة هجمات إرهابية في المنطقة قبل تحولها إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بتاريخ 27 جانفي 2007، عندما أعلن "عبد المالك درودكال" اعتماد الاسم الجديد لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، بما يتوافق مع الإستراتيجية الجديدة للقتال التي أدخلتها ساحة الإرهاب العالمي، ما جعلها منطقة نشطة إرهابيا وتهدد السلم والأمن الدوليين¹، وترجع فعالية التنظيم في هذا العمل الإرهابي لسببين هما:

أ/ **هيكلية التنظيم:** نظرا لطبيعة أنشطة التنظيم، لا يوجد مخطط هيكلي رسمي له، ولهذا فإن ضبطه هيكليا ليس سهلا، لكن يمكن القول أن عمل القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي مثل القاعدة الأم، يتمحور حول فكرة الولاء للزعيم وفقا للمنطق القبلي مع الحفاظ على الاستقلالية الذاتية.

ب/ **تمويل القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي:** اعتمدت على استخدام مختلف الجرائم للتمويل، حيث تجيز تمويل الجهاد من خلال الأنشطة غير المشروعة وعمليات الخطف وتجارة المخدرات، مما ساعد على بسط نفوذها في القسم الشمالي من مالي².

¹- Erin Foster-Bowser, Angelia Sanders, « Security Threats in the Sahel and Beyond: AQIM, BokoHaram and al-Shabaab», civil – military fusion center Mediterranean basin team presents, April 2012, P.4.5

²- خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 07.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي

2- مناطق التهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي

أ/ موريتانيا:

شهدت موريتانيا في مطلع القرن الجديد تنامي الهجمات الإرهابية ضد المصالح الغربية، وقام تنظيم القاعدة بعدة عمليات أدت إلى مقتل العديد من السياح الفرنسيين سنة 2007 ومقتل مدير مدرسة أمريكية في نواكشوط (جوان 2009)، وتعتبر القاعدة في موريتانيا إبان خلال حكم حركة طالبان 1996-2001 بقيادة "مختار بلمختار"، الذي يعتمد في تمويل نشاطاتها الإرهابية على تجارة المخدرات والتبغ والأسلحة والبشر، وامتدت من شرق موريتانيا وشمال مالي إلى جنوب غرب الجزائر، وكان نشاطها الإرهابي كثيف في عهد الرئيس الأسبق "معاوية ولد سيد أحمد الطايح"، حيث في جوان 2005 هاجمت كتيبة بلمختار ثكنة عسكرية موريتانية في شمال شرق البلاد عرفت بحادثة لمغطي، قتل فيها 90 جنديًا، إضافة إلى عمليات إرهابية أخرى.

ب/النيجر:

يأتي مصدر الخطر الرئيسي على الاستقرار في النيجر من حركات الطوارق وكذا القاعدة، وقد تعامل الرئيس مامادو تانجي، منذ عام 1999 مع الطوارق من خلال القمع العسكري، ثم الحوار السياسي برعاية ليبيا، كما باتت القاعدة في المغرب الإسلامي تشكل تهديدًا أمنيًا، حيث شهدت النيجر كذلك عمليات اختطاف افتتحت حقبة من المواجهة بين القاعدة والقوات الأمنية، فقد ازداد الوضع سوءا في النيجر عقب الانقلاب الذي حدث في فيفري 2010، بسبب عزم

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

الرئيس "تانغا" على البقاء في السلطة فعين في مكانه "محمد وداندا"، وتواصلت هجمات القاعدة على النيجر من خلال اختطاف سبعة من الرعايا "خمسة منهم فرنسيين" قرب مدينة "أرليت" الواقعة شمال البلاد، وهم عمال شركة فرنسية عاملة في مجال اليورانيوم، كما تسعى القاعدة إلى توسيع نشاط عملها إلى نيجيريا، حيث قال "عبد المالك درودكال": "نيجيريا قد انتقلت إلى قمة أجندة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"¹.

ج/ مالي:

مالي هو المعقل الثاني لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بعد موريتانيا، حيث يشكل نقطة هامة تنطلق منها القاعدة من أجل إبرام اتفاقيات إطلاق سراح الرهائن مقابل الحصول على الفدية، فقد عرفت مالي عدة مواجهات بين تنظيم القاعدة والحكومة بسبب إعدام الرهينة البريطاني الذي اعتقل لمدة أربعة أشهر، وردت السلطات المالية باعتقال عناصر من القاعدة في المغرب الإسلامي (جوان 2009)، ليتم اغتيال ضابط مخابرات مالي كبير بتاريخ 11 جوان 2009 بمدينة "تمبكتو"، وقد توالى عدة ضربات لمالي منها ما حدث في فيفري 2010 عندما تم إطلاق سراح الرهينة الفرنسي "بيير كامات" والإفراج عن رهينتين إيطاليتين شهرين بعد ذلك².

¹ -Massoud Fenouche, «Le Terrorisme et Ses Liens Avec Le Trafic de Drogue en Afrique Subsaharienne», DOCUMENT DE TRAVAIL, Terrorisme et Trafic de Drogues en l'Afrique Sub-Saharienne, Institut Espagnol d'Études Stratégiques (IEEE) et Institut Militaire de Documentation de l'Évaluation et Prospective(IMED), P.4.

² - عبد القادر الهلي، أمنية بوبصلة، تحدي الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، جامعة قالمة هيولو بوليس، 24-25 نوفمبر، 2013.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي

بالموازاة مع ذلك، استمرت العمليات الإرهابية منها في بوركينا فاسو لما زاد عدد الهجمات الإرهابية فيها ضد السلطات الشرعية للدولة، وكذلك النيجر تضاعفت الأنشطة الإرهابية بها والأنشطة المتطرفة العنيفة التي انتشرت في شمال البلاد والمناطق الأخرى، ووجب على الدول مواجهتها انطلاقاً من تمتعها بالسيادة على أراضيها لأن مسألة السيادة ليس قضية قتل أفراد وليست أيضاً دعم الجماعات الإرهابية¹.

¹ - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لغرب إفريقيا ومنطقة الساحل، S/2017/ 563، جوان 2017، ص 18.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

تشكل الجريمة المنظمة إحدى التهديدات العابرة للحدود والتي تؤثر على الأمن القومي للدول، وقد عملت جل قوانين الدول على وضع تعريف.

1. تعريف ظاهرة الجريمة المنظمة وخصائصها

تعتبر الجريمة المنظمة في القانون الإيطالي عن أعضاء المجموعات أو العصابات الذين يستعملون قوة وسلطة العصابة، لكي يستمدون منها القدرة على ارتكاب الجريمة والاستيلاء بشكل مباشر أو غير مباشر على الإرادة أو السيطرة على نشاط اقتصادي لتحقيق أرباح غير عادلة"، أما في القانون السويسري فهي كل "شخص يشارك في منظمة ويحافظ على انضمامه إليها وعلى أسرارها ويمارس أنشطة تتسم بالعنف كهدف في حد ذاته ويحصل على أرباح بوسائل إجرامية"¹.

وفي إطار الاتفاقيات الدولية منذ بدأ انتشار الجريمة المنظمة تضافرت الجهود لوضع تعريف لها في عديد من الندوات والمؤتمرات ومنها ما جاء في التقرير العام للأمين العام للأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة المنظمة ومعاملة المجرمين تحت عنوان "الجريمة المنظمة"، فيستخدم المصطلح للدلالة على الأنشطة الإجرامية الواسعة النطاق والمعقدة لجمعيات ذات تنظيم محكم، تستهدف إقامة وتمويل أو استغلال أسواق غير مشروعة وتنفيذ هذه العمليات خارج القانون، وهي لا تتوانى عن القيام بجرائم ضد الأشخاص كالتهديد، الإكراه عن طريق التخويف والعنف الجسدي، كما ترتبط بإفساد الشخصيات الهامة والسياسية بواسطة الرشوة والتآمر وتكون عابرة للحدود، ففي ميثاق الأمم المتحدة، تعرف الجريمة المنظمة بأنها؛ "جماعة منظمة مؤلفة من ثلاثة

¹- عارف غلاييني، الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، د. ذ. ب. ن: معهد قوى الأمن الداخلي، 2008، ص 06.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي

أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة لارتكاب أفعال أو جرائم خطيرة للحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو مادية أخرى¹.

تتميز الجريمة المنظمة بخصائص مختلفة عن غيرها من الجرائم الأخرى، نذكر منها: التخطيط، الاحتراف، التعقيد، القدرة على التوظيف والابتزاز، الخطورة على المجتمع، الهدف، التأثير السلبي على المجتمع، التركيز على التحالفات الاستراتيجية، وكذا الطابع الدولي، وهذه الخصائص مجتمعة تجعل من الجريمة المنظمة ظاهرة إجرامية عابرة لحدود الدولة وتتقاطع مع الإرهاب الدولي في بعض الأهداف، غير أن الجريمة المنظمة هدفها مالي بالدرجة الأولى، في حين أن الإرهاب هدفه سياسي في الغالب².

2- مجالات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي:

تتنوع الجريمة المنظمة من حيث المجالات خاصة ما يتعلق منها بتجارة المخدرات، والتجارة بالبشر، وتبييض الأموال، وهو ما سنتناوله.

أ/ تجارة المخدرات:

إن تجارة المخدرات بأنواعها تضر باقتصاد الدول المنتجة والمتاجرة بها، ذلك لعدم قدرة مؤسسات هذه الدول على تحديد وحساب الناتج الداخلي الخام والناتج المحلي الإجمالي بسبب

¹ - مبروك كاهي، منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول التهديدات في المنطقة المغاربية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 14-15 أكتوبر 2016.

² - زايد محمد إبراهيم، الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999، ص18.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

الأموال المتداولة في السوق، والتي يصعب تقديرها، وتصل إلى 11 % من مجموع التجارة العالمية حسب تقارير لمنظمة الأمم المتحدة، وتعد منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق تضررا من هذه الآفة الخطيرة، ففي عام 2012 تم ضبط 70 كيلوغراما من الأمفيتامين في مطار لاغوس في نيجيريا وزاد هذا الحجم بنسبة 82% في عام 2012، ثم زاد بعد ذلك في جانفي 2013 بنسبة 100%، حيث ضبطت الجمارك في السنغال كميات كبيرة في حدود دولة مالي، وضبط 150 كيلو في فيفري 2014، ولاتزال هذه التجارة في انتشار وتنامي واسع في المنطقة¹، بما تشكله من خطر وعدم الاستقرار وفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، أين ضبطت ورقة عمل مشتركة معنية بالاعتراض في المطارات وهي مبادرة متعددة الوكالات لمكافحة الاتجار بالمخدرات، لتعزيز الرقابة وتطبيق التشريعات في المنطقة ككل².

ب/ الاتجار بالأسلحة الخفيفة:

إن تزايد الأزمات وتفاقم المشاكل في إفريقيا عامة ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة، ساهم بشكل كبير في انتشار العديد من الأخطار والتهديدات، خاصة فيما يتعلق بالأسلحة الخفيفة التي تتدفق عبر الحدود في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، أين ازدادت هذه الظاهرة خطورة بعد الثغرات التي عرفتها كل من ليبيا وتونس، مصر ومالي، فقد أصبحت المنطقة من أكثر المناطق جذبا لبيع الأسلحة والاتجار بها، كما تساهم بعض الدول الكبرى في

¹- تقرير منظمة الاكواس، الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة الاتجار بالمخدرات، HONLAF/24/CRP، جويلية 2014، ص05.

²- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لغرب إفريقيا ومنطقة الساحل، ص 22.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي

التخلص من أسلحتها التي تعود إلى عهد الحرب الباردة وتجاوزها التطور التكنولوجي في ميدان التسليح خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين وفرنسا ببيعها لدول المنطقة¹.

تقع كل من مالي، والنيجر، تشاد وموريتانيا في قائمة أفقر 15 دولة في العالم، حيث أن 4/3 من نسبة السكان في هذه الدول تعيش تحت خط الفقر، هذه المؤشرات تجعل المنطقة أرض خصبة لنشاطات الجريمة المنظمة²، كما أن أغلب الأسلحة المنتشرة في القارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي وجنوب الصحراء خصوصا والمستعملة في النزاعات هي أجنبية الصنع، حيث أن 90 % من هذه الأسلحة تدخل عبر الحدود، في هذا الإطار أكدت إحصائيات حول التجارة بالأسلحة الخفيفة، بأنه في عام 1991 وصلت قيمة الأرباح من هذه التجارة إلى 9.8 %³ كما أن هذه النسبة عرفت زيادة منذ 2010، خاصة بعد الأزمة في ليبيا ومالي، حيث يؤكد الخبراء على أن ما مقداره 15 مليار دولار يتم هدرها بالحروب في إفريقيا، خاصة في تشاد، النيجر ومالي، والتي مناطق تمثل عمق الساحل الإفريقي⁴.

¹ - عبد الوهاب بن خليف، الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: التهديدات والحلول، ورقة مقدمة للملتقى الدولي المقاربية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، جامعة قالمه هيولو بوليس، الجزائر، 24-25 نوفمبر، 2013.

² - توفيق المديني، "الربيع العربي واليقظة العنيفة لمنطقة الساحل الإفريقي"، مجلة الوحدة الإسلامية، عدد 07، بيروت، لبنان، 2012، ص 25.

³ - امحمد برفوق، "المعضلات الأمنية في الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، مجلة الجيش، عدد 534، الجزائر، 2011، ص 25.

⁴ - خليفة نصير، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية"، مجلة البحوث والحقوق والعلوم السياسية، عدد 02، جامعة تيارت، الجزائر، 2018، ص 16.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي

ج/ تبيض الأموال:

ارتبطت ظاهرة تبيض الأموال مع انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي، ويقصد بتبييض الأموال أو غسيل الأموال أنها "عمليات يحاول من خلالها مرتكبوا الجرائم إخفاء حقيقة مصادر الأموال الناجمة عن هذه الأعمال غير القانونية وطمس هويتها، ليصعب التعرف على ما إذ كانت هذه الأموال ناتجة عن أعمال مشروعة أم لا"، كما تعد مداخل المخدرات المصدر الأول لغسيل الأموال في منطقة الساحل الإفريقي، ويتم غسل عائداتها الناتجة عن الأنشطة المحظورة كالإتجار بالأسلحة والاتجار وبالبشر وغيرهما¹، تمر عملية غسل الأموال بمرحلتين أساسيتين، وهما:

أ/ مرحلة الإحلال أو الإيداع النقدي: أين يتم إيداع السيولة النقدية داخل النظام المالي التجاري أو تحويلها إلى الخارج تحت بنود أو حسابات مصرفية وهمية.

ب/ مرحلة التغطية أو التعقيم والدمج: أين يتم طمس علاقة تلك الأموال مع مصادرها غير الشرعية من خلال القيام بعمليات مالية ومصرفية متتالي، ثم يتم دمج تلك الأموال المغسولة في الاقتصاد، على أساس أموال الشرعية².

¹- ولغرام لآخر، الجريمة المنظمة في منطقة الساحل، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012، ص 14.

²- عبد الوهاب بن خليف، الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: التهديدات والحلول، ورقة مقدمة للملتقى الدولي المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي، قالمة هيولو بوليس، 24-25 نوفمبر، 2013.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

د/ الاتجار بالبشر:

يعتبر مجال الاتجار غير المشروع بالنساء والأطفال، من النشاطات التي أخذت بعدا جغرافيا هائلا، لاسيما في الدعارة، أي الاستغلال والاسترقاق الجنسي عبر شبكات منظمة مختصة في جلب النساء والأطفال من الدول الفقيرة، لاسيما دول الساحل الإفريقي وتلجأ تلك المنظمات إلى السياحة الجنسية للترويج والمتاجرة في الجنس¹، مثلما حدث من استغلال للأطفال في الحروب والتهريب في مالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو، أشارت الكثير من الدراسات إلى تهريب البشر من دول جنوب الصحراء عبر شبكات مختصة في ذلك، يكون غالبا نحو دول الخليج العربي مروراً بالجزائر عبر موريتانيا، أو نحو أوروبا عن طريق مالي والجزائر ثم تونس، لتكون الوجهة إيطاليا أو محور المغرب نحو إسبانيا، كما تمتد كذلك شبكات الاتجار بالبشر من الساحل الإفريقي وحتى القارة الأوروبية، إذ يتم بيع الأطفال لبعض العائلات الأوروبية قصد التبني وفي بعض الحالات لأغراض جنسية وكذلك هو الأمر بالنسبة للنساء، كما قد يتم استخدامهم للعمل في ظروف غير إنسانية واستغلالهم في ترويج المخدرات ونقلها من مكان إلى آخر، مما يجنب قادة العصابات الاعتقال ومن ثم ملاحقة باقي أفراد المنظمات الإجرامية، وينتهي بهم الأمر باستغلال أعضائهم الداخلية الحيوية وبيعها في المختبرات الطبية الأوروبية والآسيوية أيضا².

¹ - الياس جوادي، ليلي لوكيل، آليات مكافحة الجريمة المنظمة على المستوى الوطني، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، قالمة هيولوبوليس، 24 - 25 نوفمبر 2013.

² - " le Sahel de tous les dangers ", consulté le: 20/02/2020, disponible sur: <https://www.maghress.com/fr/marochebdo/120794>.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الافريقي

لايزال مفهوم الهجرة غير المنتظمة مبهما، ووجب في هذا الباب العودة الى تعريفها وتبيان ما يميزها عن بقية الظواهر اللصيقة بها، ثم توضيح الأسباب المختلفة الداعية لها وهو ما سيتبين في النقطة الأولى من هذا المطلب.

1 /تعريف الهجرة غير الشرعية وأسبابها:

الإقامة غير المنتظمة حين أغلب المهاجرين يدخلون بشكل شرعي، ثم يمكنون مدة أطول مما تسمح لهم التأشيرة وأحيانا يحدث العكس، أين يدخل المهاجر بشكل غير منتظم، ثم يقوم بتسوية وضعيته قانونيا بعد حصوله على عمل...، وفي حالة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، فإنهم يمرون بعدة دول للعبور وبعضها يصرح له بالدخول وأخرى لا، إذا فخلال رحلتهم الطويلة يعتبرون أحيانا مهاجرين منتظمين وأحيانا أخرى غير ذلك¹.

¹- قط سمير، الهجرة غير المنتظمة في إفريقيا الساحل والصحراء نحو/عبر الجزائر: بين المناولة الأمنية مع أوروبا والمخاوف الداخلية"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قلمة هيولبوليس، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2013.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

وتعرف المفوضية الأوروبية الهجرة السرية بأنها "ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة، وأشخاص يدخلون بصورة قانونية وتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة بدون الحصول على الموافقة"¹.

كما عرف تقرير اللجنة العالمية للهجرة الصادر في أكتوبر 2005 بأن مصطلح "الهجرة غير الشرعية يطلق لوصف ظاهرة دخول الأفراد إلى البلدان خارقين قوانينها الداخلية، وهذا ما يشمل المهاجرين عبر الحدود وكذلك طالبي اللجوء الذين لا يحترمون قرارات طردهم"². وحسب المكتب الدولي للعمل، يعرف المهاجر غير الشرعي على أنه، "كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه بدون الوثائق القانونية اللازمة لذلك ويعتبر مهاجرا غير شرعي بوضعية غير مسرح بها من طرف السلطات الرسمية"³، فإن الهجرة غير الشرعية تعني عبور الحدود دون تقييد بالشروط اللازمة للدخول المشروط إلى الدول المستقبلية⁴.

أما منظمة الهجرة الدولية فأشارت إلى المهاجر غير الشرعي على أنه "المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول والإقامة أو

¹ - عزت أحمد شيشي، معاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010، ص135.

² - محمد غربي، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة، بيروت: دار الروافد الثقافية، 2014، ص21.

³ -Bureau International du Travail. Une Approche équitable pour les travailleuses migrantes dans une Économie mondialisée, **Rapport**, N ° 6.Genève.2004. pp.15-21.

⁴ - المادة 3 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريقا البر والبحر والجو المكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي

العمل في بلد ما، الشخص الذي تمكن من دخول البلد باستخدام الوسائل الاحتيالية والنصب والتزوير للمستندات الذي يستهدف وثيقة أسرار الهوية والمهاجرين في أوضاع غير نظامية¹.

ولظاهرة الهجرة غير الشرعية أسباب متنوعة، نذكر أهمها فيما هو آت،

أ/ الأسباب الاقتصادية:

من بين الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية، التباين في المستوى الاقتصادي بينما يعرف بالدول الطاردة والدول المستقبلة، ومرجع هذا التباين هو أن وتيرة التنمية في الدول الطاردة ومنها العديد من دول الساحل الافريقي تسير بشكل بطيء، على ما هو عليه في الدول المستقبلة ومن الواضح أن البلدان الطاردة تفتقر إلى التنمية وتعاني من شح فرص العمل وانخفاض الأجور ومن مستويات المعيشة الدنيا.

ب/ الأسباب الاجتماعية:

تعيش مجتمعات الساحل الافريقي جملة من التناقضات الاجتماعية، بل وحتى الصراعات خصوصا على مستوى التوفيق بين الأصالة والحداثة، وذلك في مختلف الجوانب الحياتية للأفراد والجماعات وكذلك دور الدين والديمقراطية والحريات الحزبية والمواطنة والولاء، أين يمتد ذلك إلى الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب، حيث ينتج عن ذلك تباين وجهات النظر حول العديد من القضايا الاجتماعية، ما يدفع كثيرا من اليائسين إلى الشعور بالاغتراب داخل المجتمع ليتضح

¹ -l'OIM (organisation intergouvernementale dans le domaine de la migration), "**Termes clés de la migration**", consulté le: 12/10/2019, disponible sur: <http://www.iom.int/fr/termes-cles-de-la-migration>.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي

من بعد ذلك أن هجرة الشباب الشرعية أو غير الشرعية تحمل في طياتها سخط الشباب على بعض من عاداته وأعرافه.

ج/ الأسباب السياسية والأمنية:

تعتبر المواطنة عن العلاقة أو الروابط القانونية التي تربط الفرد وتتحدد هذه العلاقة بواجباته تجاه الدولة ومع الحقوق التي يتمتع بها داخلها، وتختلف هذه الحقوق من دولة إلى أخرى فحول الساحل الافريقي تعاني من الحرمان في أبسط الحقوق منها حرية التعبير والرأي، وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة، حيث يتولد لدى الأفراد حالة من الشعور بعدم الأمان، ومحاولة التخلص من الواقع السيئ ستكون باللجوء إلى العنف لامحالة، ينجر عنها مزيد من اللاإستقرار في دول المنطقة من خلال مجموعة التمردات والانقلابات العسكرية، ومختلف العمليات الإرهابية تجاه الحكومة، وبالنسبة للبعض الآخر أو بعد المحاولات الفاشلة في إنجاح التغيير السياسي ستكون الوجهة الهجرة وهي نوعا من المغامرة بالأرواح، بالتالي فإن زيادة الهجرة غير الشرعية ترتبط بالدوافع السياسية المتمثلة في تضيق مساحات الحريات السياسية أو ما يسمى بالتغيب على المستوى السياسي، إضافة إلى الأسباب الأمنية الأزمات والحروب والنزاعات الداخلية المسلحة، وما ينتج عنها من تهريب للمدنيين عبر ارتكاب جرائم ضدهم¹.

¹ - باسم سامي، محمود الشجلوي، "الهجرة غير الشرعية من دول إفريقيا إلى أوروبا: أسباب وآثار"، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، عدد 05، المركز العربي الديمقراطي، برلين، 2019، ص 04.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي

كما شكل ازدياد حجم العنف وتوسع حالة اللاإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى بفعل أعمال العنف المتبادلة بين الطوارق والجيش مالي والنيجر، دافعا للهروب الجماعي لآلاف الأشخاص خصوصا من الطوارق نحو دول الجوار، فمن نيجيريا وصولا إلى سيراليون أين دفعت الحرب إلى هروب مليون شخص، لتتضاعف أمواج الهجرات السرية القادمة من جنوب الصحراء الكبرى، العبء الأكبر الذي يقع على بعض الدول ومنها الجزائر هو صعوبة ضبط وتحديد جنسية عدد كبير من سكان الطوارق والذين يتحركون بحرية شبه مطلقة في المناطق الحدودية المشتركة بين الجزائر وليبيا، ومالي والنيجر، بحكم امتلاك عدد منهم أكثر من جنسية، فاستنادا إلى إحصائيات رسمية من الجزائر فإنه يعيش حوالي 20000 شخص من مالي والنيجر من أصول ترقية في الجنوب الجزائري حصل 75% من هؤلاء على الجنسية الجزائرية، في حين تنتقل الأعداد المتبقية من الطوارق بكل حرية في الحدود المشتركة لدول الصحراء الكبرى بعيدا عن أي رقابة أو أرقام وإحصائيات رسمية¹.

2_ تدفقات الهجرة غير الشرعية نحو الشمال

خلال العقدين الأخيرين زاد تعداد المهاجرين في الأطر السرية، من الساحل الإفريقي مرورا بدول الشمال الإفريقي (عبر السواحل الجزائرية والمغربية والتونسية والليبية) ليمروا عبر البحر الأبيض المتوسط إلى دول جنوب القارة الأوروبية. ومنذ سنة 2006 عرف محور السنغال، موريتانيا، المغرب انتعاشا بفضل الطريق عبر الرابط الصحراوي (طنجة "جبل طارق" / نواديبيو/

¹- ظريف شاكر، "معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء وارتداداتها الإقليمية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 13، جامعة الوادي، الجزائر، 2016، ص 17.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

نواكشوط/دكار)، إلا أن المرور عبر ليبيا يبقى الطريق المفضل بعد الانفلات الأمني الذي حصل فيها حيث يتم عبور عشرات الآلاف منهم الأطفال والنساء، الكثير منهم لم يصل إلى أوروبا ليموت عرض البحر، وتكون الوجهة الأولى قبل السواحل إما إلى واحات في الشمال الشرقي لليبيا وإما نحو "تمنراست شمال الغربي، كما يتجه جزء آخر للمدن الداخلية والساحلية وآخرون يواصلون الطريق نحو المغرب، وعلى الرغم من أن الحدود المغربية الجزائرية مغلقة منذ عام 1994، فإن مهربين مغاربة أم جزائريين عارفين بخبايا الصحراء يقودونهم كمرشدين¹، وثبت أن الأسباب الاقتصادية والتي تنجم عنها مخاطر وآفات اجتماعية هي الأصل في مغامرة الهجرة أما الأسباب السياسية والأمنية تأتي في الدرجة الثانية، وقدرت منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنه في سنة 2004، حاو 120.000 مهاجر سري عبور المتوسط، بينهم 35000 من دول جنوب الصحراء، كما تقدر الأمم المتحدة المعدل السنوي لأعداد المهاجرين السريين الطامحين لبلوغ الضفة الأوروبية من إفريقيا بحوالي 300.000 شخصا سنويا، ينجح منهم حوالي 200.000 في حين تفشل 100.000 الأخرى في الوصول لمبتغاها².

¹ - عادل زقاع، سفيان منصوري، "أمن منطقة الساحل بين المنظور الأمني الفرنسي والاستراتيجية الأمنية الجزائرية"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، عدد 06، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2014، ص 24.

² - Henri Plagnol, Francois Loncle, *La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahéenne*, France : la Commission des Affaires Etrangères, Assemblée Nationale, (2012). p. 83.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي

المطلب الرابع: التنسيق المنظماتي الإقليمي في مواجهة التحديات المشتركة:

أ/ منظمة الاتحاد الإفريقي:

بعد إقامة العديد من اللقاءات المتتالية بين رؤساء الدول الإفريقية ابتداء من 1957 إلى غاية 1963، تم الإعلان عن تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، ومن أهدافها الكبرى هي تسوية الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية في دول القارة، ولا شك أن تحوّل منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي قد حمل في طياته آمالا لدى الشعوب الإفريقية في مجال بناء التعاون الإقليمي من ناحية، ومعالجة الأزمات المتفاقمة في القارة من ناحية أخرى¹.

وقد سعى الاتحاد الإفريقي إلى ممارسة دور فاعل في تسوية الأزمات والصراعات العرقية، سواء بالتوسط في التسوية وجهود المصالحة الوطنية ودعم إعادة الأعمار، وصولا إلى التدخل العسكري المباشر في الدول الإفريقية من خلال عمليات كثيرة مثل موريتانيا 2005، بعد حدوث الانقلاب العسكري عن طريق إرسال قوات عسكرية، الشيء نفسه بالنسبة لجزر القمر 2008 عن طريق إرسال قوات عسكرية لوضع حد للصراع حول السلطة ومحاولة انفصال جزيرة أنجوان².

¹- رجب عمر، عبد السلام العاتي، "دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية النزاعات دراسة حالة النزاع في الصومال"، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2012، ص 26.

²- فاطمة جيلاني، "الاتحاد الإفريقي والأمن في إفريقيا بين تعقد التهديدات وضعف الآليات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018، ص 10.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي

كذلك هو الشأن بالنسبة للتهديدات اللاتماثلية التي تعصف بالمنطقة كالجماعات الإرهابية، أين تم إنشاء قوات خاصة للقضاء على التنظيمات الإرهابية، وكذا من خلال مسار مجلس الأمن الإفريقي في إدارة الأزمات الإفريقية، حيث نلاحظ تفاوتاً في تحقيق الأهداف في جزر القمر، فقد تمت بنجاح كبير وتم تسوية الصراع وإعادة الأمور إلى نصابها، لكن في الأزمات الأخرى تختلف بين نجاح نسبي والتحكم في زمام الأمور وأخرى عدم قدرته على إدارته للأزمات بشكل فعال¹.

وفي إطار التعاون مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، تم وضع الآليات الإقليمية لمنع الأزمات من التفاقم وإدارتها وتسويتها، ففي هذا الصدد قامت مفوضية الاتحاد حسب المادة 16 من البرتوكول في مجال السلام والأمن بإعداد مذكرة التفاهم حول التعاون في مجال الأمن والتنسيق الأمني في شرق وشمال إفريقيا، ترمي إلى تفعيل الهندسة القارية للسلم والأمن².

ب/ تجمع دول الساحل الإفريقي

يُعد تجمع دول الساحل والصحراء واحد من بين التجمعات الإقليمية أو الفرعية العديدة التي شهدتها القارة الإفريقية، كما يعتبر كذلك منظمة فرعية للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء سواء كانت تنتمي للدول المؤسسة أو المنظمة، وقد تضمنت المعاهدة المنشئة لهذا التجمع بأنه اتحاد اقتصادي شامل، يستند على إستراتيجية تنفذ من خلال خطط تنموية متكاملة مع خطط

¹- محمد إبراهيم الحسن، "دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا"، مجلة قراءات افريقية، عدد 02، مصر، 2016، ص 26.

²- تقرير الاتحاد الإفريقي، التقرير المرحلي عن تفعيل القوة الإفريقية الجاهزة، جوان 2008، ص 18.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي

التنمية الوطنية للدول الأعضاء، التي تضم كل من مالي، النيجر بوركينا فاسو، تشاد وليبيا، وافقوا من حيث المبدأ على تشكيل تجمع اقتصادي إقليمي في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، وتعزيز آليات التعاون ودعم الاستقرار السياسي والأمني وأن يكون التجمع مفتوحا أمام دول كنيجيريا والجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا ومصر والسودان وأريتريا، تأسس بتاريخ الرابع فبراير 1998 بطرابلس عاصمة ليبيا.¹ ولنجاحه وجب تطبيق الإجراءات اللازمة الآتية:

- تسهيل حركة الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع ومصالح مواطني الدول الأعضاء.
- حرية الإقامة والعمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي.
- تشجيع التجارة الخارجية، عن طريق رسم وتنفيذ سياسة الاستثمار، في الدول الأعضاء وزيادة وسائل النقل والاتصالات الأرضية والجوية والبحرية بين الدول الأعضاء عن طريق تنفيذ مشاريع مشتركة بموافقة الدول الأعضاء على إعطاء مواطني الدول الأعضاء الأخرى الحقوق والامتيازات والواجبات نفسها المعترف بها لمواطنيها وفق دستور كل دولة، بالإضافة إلى تنسيق النظم التعليمية في مختلف المستويات، وكذا في المجالات الثقافية والعلمية.²

¹ - محمد وائل القيسي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسة شاملة حول تجمع دول الساحل الافريقي، اطلع عليه بتاريخ: 2020/02/29، نقلا عن:

<https://www.politics-dz.com/%d8%af%d8%b1%d8%a7%9>

² - المرجع ذاته.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي

ج/ التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (الاكواس)

أنشئ التجمع في ماي 1975 يمثل منظمة إقليمية فرعية بمثابة آلية مؤسساتية لدعم جهود التعاون بين دول منظمة غرب إفريقيا، تضم حاليا 15 دولة بعد انسحاب موريتانيا في ديسمبر 1999 وهذه الدول هي: جمهورية البنين، بوركينا فاسو الرأس الأخضر، جمهورية كوت ديفوار، غامبيا، غانا، جمهورية غينيا، وجمهورية ليبيريا والسنغال وجمهورية سيراليون، توغو، مالي، النيجر وجمهورية نيجيريا¹، وتسعى منظمة الاكواس إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، عبر حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات، والتنسيق بين هذه الدول في مجال السياسات الزراعية والمشاريع ذات العائد المشترك في مجال البحوث الزراعية والمائية والمواصلات².

وفي ظل التهديدات التي تهدد دول الجماعة الاقتصادية ودول الساحل كافة، قامت المنظمة بوضع برنامج عالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب، الذي يهدف إلى تعزيز نظم تلك الدول، خاصة فيما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب على مدى الفترة 2012/2013، كما نظم البرنامج المذكور عدة أحداث لإذكاء الوعي وتوفير التدريب لصالح مختلف الجهات المعنية بمكافحة الإرهاب، لاسيما وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة إنقاذ

¹- أحمد ايدابير، "دور منظمة الاكواس في بناء منطق السلم والأمن المستدام في منطقة الساحل"، منصة المنهل، اطلع عليه بتاريخ: 2020/03/03، نقلا عن: <https://platform.almanhal.com/Files/2/7268>

²- عمر الجيلي، الشيخ الأمين، التعاون العربي الإفريقي من أجل منافع اقتصادية متبادلة: المحفزات والتحديات في ظل العولمة، السودان: المصرف العربي، 2009، ص 21.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

القانون والقضاة، إضافة إلى إقامة حلقة عمل في السنغال سنة 2013 لمحاربة الجريمة المنظمة¹.

كما استطاعت المنظمة فرض نفسها في المسائل الأمنية في إفريقيا ووضع أسس الأمن الجماعي الإقليمي، خاصة عندما عمدت إلى توسيع دائرة اهتماماتها وتحقيق إنجازات مهمة في المجال الأمني والأزمات السياسية في المنطقة الحروب الأهلية والتنافس الدائم ببعض دولها على الزعامة الإقليمية، كما كانت سنة 1990 حاسمة بالنسبة للمجموعة وتحولها إلى منظمة قادرة على التدخل دبلوماسيا من أجل التسوية السلمية للأزمات والنزاعات، أو التدخل عسكريا في حال التهديد الخطير للأمن والسير الحسن للمؤسسات واستقرار أعضائها، حيث وجدت المنظمة نفسها في مواجهة سلسلة من النزاعات الأهلية بداية من ليبيريا سنة 1990 وانتهاء بالأزمة في مالي 2012، وما يدل على أن المنظمة دفعت مرغمة على تولي مثل هذه المهام هو تدخلها في النزاع الليبيري كأول تجربة لها في ميدان حفظ السلم والأمن في إفريقيا من دون أن تتسلح في تلك الفترة بالنصوص اللازمة لإضفاء الشرعية على نشاطها².

¹- تقرير منظمة الاكواس، الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة الاتجار بالمخدرات، HONLAF/24/CRP.1، جويلية 2014، ص 07.

²- عبد الحليم غازلي، "الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإسهامها في تسوية النزاع في شمال مالي 2012"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، عدد 02، 2016، ص 66.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

سعت الجزائر من خلال مقارنتها الأمنية إلى حماية فنائها الخلفي من التهديدات العابرة للحدود، مستخدمة في ذلك أشكال التفاوض المختلفة للتخفيف من حدة الأزمات وأبعادها التي تعصف بالمنطقة ككل والأمن القومي الجزائري خاصة.

المطلب الأول: أهمية منطقة الساحل الإفريقي لدى الجزائر

إن علاقة الجزائر بدول الساحل الإفريقي تحكمها عوامل جغرافية وتاريخية وجيوبوليتيكية، حيث تمثل الخلفية الجنوبية والغربية للجزائر، وتظهر في التداخل اللغوي والثقافي، وترجع اهتمامات الجزائر بالساحل الإفريقي كونها تحتل جزء كبير من القارة الإفريقية وعمقها الجيوسياسي خاصة أنها تمثل حلقة وصل بين أطراف دول الساحل الإفريقي، فالجزائر بمكانتها الاستراتيجية تتعدى الدائرة المغاربية والساحلية إلى المستوى الإقليمي كبوابة إفريقية، حيث تبلغ مساحتها 2 381 741 كلم، أي ما يعادل 8% من المساحة الكلية للقارة، وبحكم موقعها وشاسعة مساحتها تتقاسم حدودها البرية مع 7 دول، 5 عربية واثنان إفريقية على ثلاث جهات، فيحدها من الشرق تونس وليبيا مجتمعة بـ1893 كلم، ويحدها من الجهة الجنوبية النيجر ومالي مجتمعة بـ2332 كلم، ومن الجهة الغربية المغرب الأقصى، الصحراء الغربية وموريتانيا مجتمعة بـ2081 كلم¹.

¹- طاهر دحموح، "الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد16، بيروت، لبنان، 2018، ص69.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي

وتسعى الجزائر لقطع الطريق عن أي تدخل أجنبي في المنطقة تحت مبررات إنسانية أو مكافحة الإرهاب، ودعت دول الساحل الإفريقي إلى تأمين الحدود من مخاطر الإرهاب وتجارة الأسلحة والهجرة غير الشرعية بعيدا عن التواجد الأجنبي بالمنطقة¹.

1- علاقات الجزائر بدول الساحل الإفريقي

أصبحت الجزائر المستقلة من بين اللاعبين الأساسيين في إفريقيا بحكم خصائصها الجيوسياسية على المستوى الإقليمي والإدارة السياسية التي ظهر بها حكامها، أين تمثل دورها في الاصطفاف بجانب التيار المناهض للاستعمار في إفريقيا والعمل على تحقيق الوحدة والتضامن الإفريقيين، فبالنسبة لدعم حركات التحرر كان المحور الرئيسي في السياسة الخارجية الجزائرية نتيجة لما عانتها الجزائر طوال السنوات الكفاح ضد المستعمر، كما عملت الجزائر بقوة على توحيد القارة الإفريقية ودعم التضامن بين شعوبها عبر منظمة الوحدة الإفريقية، وفي المجال الاقتصادي دعت الجزائر إلى مسألة إعادة النظر في العلاقات شمال/ جنوب وتقوية العلاقات الاقتصادية جنوب / جنوب، ويندرج المسعى الذي بادرت به الجزائر على مستوى الأمم المتحدة حول إقامة نظام البناء والتنمية والبنك الدولي للتنمية والصندوق العربي للتنمية في تطوير للمنشآت القاعدية وهو أهم ضمانة لتطوير مؤشرات النمو والمبادلات التجارية بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي مثل النيجر ونيجيريا، كما سعت الجزائر بصفة رسمية إلى تقوية وتنويع العلاقات الجزائرية الإفريقية، حيث جسدت الدبلوماسية الجزائرية هدفا استراتيجيا للرفع من التعاون مع دول المغرب

¹- ظريف شاكر، مرجع سابق، ص 43.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي

العربي ودول الساحل الافريقي وإفريقيا، ليصل إلى مستوى شراكة إفريقية حقيقية وفاعلة، تعددت فيها اللقاءات وكرست الجزائر لنوع جديد من العلاقات الجزائرية الإفريقية وتبادل المعلومات والاعتماد المتبادل¹.

2- نشر الوعي السياسي بين الدول الإفريقية

إن الاستقرار الذي عملت الجزائر على تحقيقه بفعل السياسة المتبعة في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله، وكذا تحسين الظروف الداخلية انطلاقا من سلسلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كان له الأثر الايجابي في انتقال البلاد إلى حالة استقرار مؤكدة في سياستها الأمنية المرهونة بأمن جوارها الإفريقي الذي يمثل الفناء الخلفي للجزائر.

3- نشر ثقافة السلم والأمن في إفريقيا

تمكنت الجزائر من تحقيق حصيلة معتبرة لصالح كافة البلدان النامية في مجال النشاط السياسي والأمني، والاقتصادي والثقافي خلال عقدين من الزمن، أين عمدت إلى تفعيل نشاطها السياسي على الساحة الدولية وبرمجة مصداقية جهازها الدبلوماسي في كل القضايا الإقليمية ونشر السلم والأمن في القارة والعمل على تكريسه بشكل فاعل، حيث نجد الجزائر دائما تعمل على التدخل بشكل أو بآخر في حل النزاعات في القارة، ففي 2013 احتضنت الجزائر اجتماع السلم

¹- عمار جفال، العلاقات العربية الإقليمية الواقع والآفاق، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2018، ص 67.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي

والأمن في إفريقيا بعد التعهد واستعدادها الكامل في المساهمة في توطيد العمل من أجل حل النزاعات في إفريقيا¹.

المطلب الثاني: مساعي الجزائر التنموية في منطقة الساحل الإفريقي

بنيت الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في هندسة عقيدتها الأمنية المبنية على الوساطة الدبلوماسية والتنمية بين دول الساحل الإفريقي، من أجل الوصول إلى حلول سلمية للأزمات والنزاعات الإقليمية التي لها تأثير بالغ ومباشر على أمنها القومي، من خلال مجموعة من المساعي والمشاريع التنموية المدرجة فيما هو آت؛

1- مشروع الطريق العابر للصحراء

من الناحية التاريخية يعتبر الطريق العابر للصحراء أول مشروع إفريقي من نوعه يدخل في سياق البرنامج الإفريقي للهيكل الأساسية للطرق على مستوى القارة، والذي يغطي تسعة طرق رئيسية من شأنها ربط جميع عواصم الدول الإفريقية، بغية ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة ويربط بين ستة بلدان هي الجزائر، تونس ومالي النيجر، تشاد ونيجيريا، كما يساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هذه البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة بكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب

¹- أعمر بوريشة، "العلاقات السياسية والدبلوماسية الجزائرية الإفريقية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، عدد 06، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص. ص. 21.20.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

الجارة¹، كما يهدف هذا الطريق من خلال السياسات الشاملة لدول المنطقة لتوفير شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فدوره يكمن في تشكيل منطقة حرة لتتقل البضائع والأشخاص وفرص عمل واستغلال الموارد الطبيعية وضمان تسويق المنتجات والإمداد وتنقل اليد العاملة وكذا إنشاء هياكل تكميلية في جميع المجالات الطاقة، المياه الاتصالات السلكية واللاسلكية، الإدارة، السكن، التعليم والصحة، فالشيء الذي يبرر وجود الطريق الأنشطة والوظائف الناجمة عنه، مما يجعل تحقيقها ممكن في تنمية التبادلات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق والمساهمة في فك العزلة عن مجموعات سكانية بأكملها وكذا التكامل الاقتصادي الإقليمي والوطني، ترقية الوحدة الوطنية وتحقيق أمن الممتلكات والأشخاص، فنظرا للمرحلة الراهنة من التنمية في هذه البلدان فإن الطريق يعتبر أيضا البديل الوحيد الرابط لنقل البضائع عوض الوسائل المختلفة الأخرى التي تبدي عجزا كبيرا فالسكك الحديدية غائبة، عفا عليها الزمن أو غير مستغلة، النقل النهري قديم وناقص التجهيز والنقل الجوي باهظ الثمن، لكن الطريق هو ببساطة حيوي بالنسبة للبلدان غير الساحلية الثلاثة النيجر ومالي وتشاد، التي يجب على تجارتها الخارجية في مجملها أن تعبر الطريق الذي يضم الممرات التي تربطها بالموانئ الرئيسية في خليج غينيا عموما، فالسياسات الاقتصادية في جميع هذه الدول تعتبر الطريق عاملا رئيسيا في تنافسية منتجات تجارتها الداخلية والخارجية والنمو الاقتصادي ومكافحة الفقر²، كما أن وجود إطار للتعاون وتوحيد الأنظمة عبر الاتحاد الاقتصادي

¹- نور الدين دخان، الحامدي عيدون، "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، مجلة دفاثر السياسة والقانون، عدد17، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016، ص 12.

²- الأمانة العامة للجنة الربط للطريق العابر للصحراء، دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، الجزائر: المكتب الهندسي المشترك، 2009، ص07.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

والنقدي لغرب إفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا وتحسين الكفاءة وزيادة القدرة على حل المعوقات التي تواجهها البلدان المعنية، مع تنسيق السياسات الاقتصادية واستعادة المصداقية لدى المتعاملين، والعمل من أجل بناء سوق للتجارة بين الدول الأعضاء من خلال العابر للصحراء لصالح مختلف المناطق الاقتصادية، وزيادة القدرة على المساومة لمواجهة التكتلات الإقليمية في العالم.

2. مشاريع نقل كابل الألياف البصرية وأنابيب البترول والغاز

تربط هذه المشاريع بين نيجيريا والجزائر مروراً بالنيجر ومالي استناداً إلى طرق الصحراء التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول، فتفرض عليها رسوم وقنوات توجه لتنمية تلك المناطق الحدودية، بالإضافة إلى مباشرة الجزائر ومنذ فترة تمويل عمليات حفر آبار المياه، وكذا مراكز التكوين الاحترافي والمراكز الصحية خصوصاً في شمال مالي والنيجر وتشاد¹.

من الخارطة الجيوسياسية للدول الساحلية والمغربية المشكلات والقضايا الأمنية التي تشوب أوساطها ما بين أزمات داخلية وخارجية ذات طابع حدودي ونظراً لخاصية الانتشار والمخاطر التي تشكل تحدياً كبيراً لأمن منطقة الساحل الإفريقي وإدراكاً من الجزائر من خلال الحرب على الإرهاب بأن الفقر والأمية من الأسباب التي أنتجت الإرهاب والفكر الجهادي في المنطقة، فقد أكدت على ضرورة تطوير مقاربة اقتصادية شاملة لمحاربة الإرهاب العابر للحدود، وذلك بمراعاة العنصر البشري من خلال إقامة مشاريع تنموية، يكمن بواسطتها القضاء على البطالة وضمان

¹ - الأمانة العامة لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، مرجع سابق، ص. ص 88، 102.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي

استقرار الأمن في المنطقة ولذا نجد الجزائر تلح على تفعيل آلية التنمية لتجاوز الصعوبات التي تعصف بالمنطقة والقارة ككل¹.

المطلب الثالث: إستراتيجية الجزائر في مواجهة التهديدات المشتركة في الساحل الإفريقي

من أجل مكافحة فعّالة للإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، كثفت الجزائر من مشاوراتها خاصة في إطار ما يعرف بدول الميدان، التي تضم الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا، وذلك بتبادل الزيارات الرسمية لمختلف الفعاليات السياسية والعسكرية والأمنية بدءا من رؤساء الدول ووصول لوزراء الداخلية والدفاع لهذه الدول، في إطار لقاءات ثنائية ومتعددة الأطراف تهدف للتشاور والتنسيق حول مختلف القضايا وفي مقدمتها المسائل الأمنية، حيث توجت اللقاءات والمشاورات السياسية بتوقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم بينها².

وفي هذا السياق احتضنت الجزائر ندوة وزارية تنسيقية جمعت كافة دول الساحل بحضور وزراء الخارجية الدول المعنية مالي، النيجر، موريتانيا، ليبيا وتشاد، وبوركينا فاسو في مارس 2010 للنظر في الوضع الأمني بالمنطقة، والحث على تكثيف الجهود لمواجهة الجماعات المسلحة وتنظيمات الجريمة المنظمة وفي السياق ذاته ناقشت ضرورة تحديد الدول لأولوياتها الأمنية من خلال مقارنة متناسقة تشمل المستوى المحلي والإقليمي.

¹ - حمزة برباح، "الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، عدد 06، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص 08.

² - إدريس عطية، دور الجزائر في مواجهة الظاهرة الإرهابية في دول الميدان بالساحل الإفريقي: بين التغذية المحلية والتضخيم الدولي، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قالمه هيولوبوليس، الجزائر، يومي 24-25 نوفمبر 2013.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي

أ/ على المستوى الوطني: مسؤولية الدول في القيام بمكافحة فعّالة وشاملة للإرهاب.

ب/ على مستوى الشراكة: تدعيم التعاون بين دول المنطقة، من خلال وضع آليات اتفاقيات محكمة¹، أما في إطار التعاون الثنائي قام الرئيس المالي "أمدوتو مكايتوري" بزيارة للجزائر في أكتوبر 2011، حين تم التباحث حول التداعيات الأمنية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتعزيز التعاون بالمنطقة وفي السنة نفسها، انعقدت الدورة العاشرة للجنة المتابعة الجزائر الموريتانية التي صبت اهتمامها على التنمية الاقتصادية لمواجهة التحديات الأمنية والارتباط بين الجماعات الإرهابية وسكان المنطقة الفقيرة من الساحل الإفريقي، وكذا بعث الاستقرار والسلم والأمن.

1- أزمات منطقة الساحل الإفريقي لدى صانع القرار الجزائري

يعتبر رئيس الدولة الممثل الأعلى للدولة في المسرح الدولي، فهو من يشير إلى سيادة الدولة وقدرتها على التحرك في نطاق التعامل الدولي، كونه من يقوم بتوجيه السياسة الخارجية، ووزير الخارجية في النظم الرئاسية يقوم بتنفيذ إرادة رئيس دولته ويعمل وفق توجيهاته ويكون مسؤولاً أمامه عن أعمال وزارته تبعاً للدستور وهو من يسير السياسة الخارجية للأمة فهو من يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويبرم المعاهدات ويصادق عليها، فالمادة 28 من الدستور الجزائري المعدل سنة 2008، تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، داعية للتعاون الدولي وتنمية علاقات الصداقة بين الدول، فسياستها الخارجية مستوحاة من حسن نيتها، وتشهد على استمرارية مبدأ عدم التدخل خاصة خارج إطار الأمم المتحدة، وتبنيها لمبدأ الحوار لحل

¹- منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 315.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي

الآزمات والنزاعات، فمكنتها هذه المبادئ من اكتساب صورة الدولة المحترمة لسيادة الدول والمقبولة لدى الأطراف المتنازعة كوسيط محايد، ما أهلها لتحقيق نجاحات دبلوماسية بارزة¹.

وتسجيل حضور ايجابي في الحركية التي طبعت تلك التحولات، وبرز مع ذلك في الخطاب السياسي القائم على التعاون مع البلدان الإفريقية باعتبار إفريقيا تمثل عمقا استراتيجيا للجزائر، ومنذ أن استعادت الجزائر مكانتها على الساحة الدولية اهتمت بجدية حل الآزمات الإفريقية، فأمن الجزائر مرتبط بالأمن الإفريقي، لذا يجب الاستمرار في بناء القارة الإفريقية ودول الجوار على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية².

تتمسك الجزائر بالإطار المرجعي الذي رسمته الثورة الجزائرية في سياستها الخارجية رغم ما طرأ عن الواقع الدولي من تحولات، هذا ما يؤكده صانعوا القرار الجزائريون في كل مناسبة وظرف دولي، لكن النخب الحاكمة لم تتغير من جهة الجزائر ذات النظام السياسي الذي يعطي للشخص في هرم السلطة كامل الحرية في توجيه السياسة الخارجية³.

ويمكن القول أن اهتمام صانع القرار الجزائري بمنطقة بدول الجوار يعود بالدرجة الأولى إلى تعدد الآزمات في المنطقة وتأثيراتها خصوصا أزمة مالي، وبالتالي فإن جل الاهتمامات تقوم

¹- فريدة حموم، "الجزائر ودول الجوار: إعادة توجيه سياستها الخارجية بما يتماشى والتحول في مفهوم الأمن"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، عدد 01، جامعة بسكرة، الجزائر، 2020، ص 09.

²- جهاد الغرام، "الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا المحددات والأبعاد"، اطلع عليه بتاريخ: 21/02/2021، نقلا عن: <https://drive.google.com/drive/my-drive>

³- عبد الرؤوف بن الشهيبي، "الثابت والتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار 1999-2018"، أطروحة دكتوراه، جامعة صالح بونيدر، قسنطينة، الجزائر، 2019، ص 388.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي

على العامل الأمني لألوبيته القصوى في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المنطقة كل، فمن خلال دراستنا للواقع الأمني للساحل الإفريقي اتضح أنها تعاني من العديد من المشاكل التي تجعل الوضع غير مستقر ومعقد أصلا من نزاعات إثنية وإرهاب وجريمة منظمة¹.

كما حاولت الجزائر مواكبة تطور مفهوم الأمن والتحول في طبيعة التهديدات من خلال وضع استقرار منطقة الساحل عموما ومالي خاصة، ضمن خارطة عمل سياستها الخارجية ومحاولة حل الأزمة بين الجيش المالي ومرتدي الشمال، مع وضع آليات اقتصادية وأمنية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة لحدود دول المنطقة وفق تصور عولمة الأمن، فوظفت بذلك مختلف قدراتها لجعلها منطقة آمنة للتقليل من تهديداتها لأنها واقتصادها الوطني، لكن رغم ذلك فقد تأثرت الجزائر بالتحويلات التي عرفت المنظومة الدولية، ووسعت من مضامين أمنها القومي واتسمت أكثر بالطبيعة اللينة، حيث لم تعد التهديدات العسكرية وحدها تحظى بنفس الأهمية، بحكم التهديدات الجديدة التي أخذت بالظهور والتنوع بشكل متنامي على كافة المستويات محليا وإقليميا وعالميا، لكن تعاملها مع الأوضاع الأمنية لدول الجوار وما ينجر عنها من تهديدات على أمنها القومي ومحافظة الجزائر على مبادئ سياستها الخارجية لا يعكس فعليا العقيدة الأمنية الجديدة².

لذلك فقد أصرت الجزائر على التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من منطلق أنه يمس سيادتها ويعمل على تفتيت وحدتها الوطنية وهو ما يعرض الدول المجاورة إلى

¹- محمد الأمين بن عائشة، "تطور الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي وأبعاد اهتمام الجزائر بالمنطقة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، عدد 05، المركز العربي الديمقراطي، برلين، 2017، ص 163.

²- فريدة حموم، مرجع سابق، ص 14.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

أخطار محدقة بها، ومن تزايد حالات اللجوء والهجرة غير الشرعية والحركات المتطرفة الجهادية على حدودها والتخوف من انتقال عملياتها إلى العمق الجزائري، وهو ما أدى إلى غلبة البعد الأمني في سياستها الخارجية، فرفعت الحكومة من ميزانية الدفاع لتصل عام 2015 إلى 13 مليار دولار وهو ما يعادل 11.6 بالمائة من الميزانية العامة للبلاد، التي تفوق 112 مليار دولار لمواجهة التهديدات الخطيرة التي تشهدها على الحدود¹.

ورغم الاستمرار في السير على خطى الميراث العقائدي للسياسة الخارجية، إلا أن هناك تباين في المواقف ونوع من المرونة يظهر جليا فيما يلي:

مثال (1): نلاحظ أن صراع الأدوار في السياسة الخارجية الجزائرية عند تتبع مسار قضية الصحراء الغربية، من ناحية تدعم الجزائر علنا حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وتعتبر إقليم الصحراء محتلا من طرف القوات المغربية، وتبعا لذلك تقدم كل الدعم لجبهة البوليزاريو*، كما تقف ضد كل المحاولات المغربية الرامية إلى ترسيخ وجودها في الصحراء الغربية المحتل، لكن من ناحية أخرى تسعى الجزائر إلى إثبات التقارب مع المغرب، وتطبيع العلاقات الثنائية وتعزيز مشاريع الشراكة الاقتصادية لدفع التجربة التكاملية في إطار اتحاد المغرب العربي.

مثال (2): لم تعترض الجزائر على تدخل الناتو في ليبيا ولم تشكك حتى في دوافعه الإمبريالية، ولجأت فقط إلى تقديم نقد غامض لتنفيذ وتفسير القرار 1973 المعتمد من طرف الأمم المتحدة،

¹ - رابح زغوني، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابا المصالح: دراسة حالة الربيع العربي"، مجلة سياسات عربية، عدد 23، المركز العربي للأبحاث ودراسة الدراسات، الدوحة، 2016، ص 83.

* - الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، حركة تحررية صحراوية، أنشئت بتاريخ 20 ماي 1973، تعرف اختصارا بالإسبانية بالبوليساريو Polisario، حملت لواء الكفاح ضد الاحتلال المغربي للأراضي الصحراوية.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

بعد طرحه من قبل القوى الغربية، فتردد الجزائر بشأن التدخل يمكن تفسيره بخوفها من العواقب المحتملة التي قد تتعرض لها مناطقها الحدودية¹.

مثال (3): رفضت الجزائر التدخل الفرنسي وكذلك المشاركة العسكرية في مالي، إلا أن الجزائر اضطرت إلى فتح مجالها الجوي أمام المقاتلات الفرنسية حتى لا تظهر السياسة الجزائرية أنها معطلة للجهود الدولية لحفظ السلم والأمن الدوليين ومكافحة الإرهاب، خاصة بعد القرار الصادر من طرف الأمين العام للأمم المتحدة، الداعم للتدخل العسكري الفرنسي في مالي الذي اعتبرته إيجابيا كونه يشمل مقارنة من المقاربات المطروحة إلى جانب التسوية السلمية².

لكن هذه المواقف قد لا تف بالتحديات الأمنية الداخلية والجوارية، فالجزائر نظرا لحجمها ووزنها الإقليمي، وفي ظل عصر العولمة وتسارع انتقال التأثيرات عبر الحدودية تجعل من هذه المواقف الكلاسيكية تترتب عنها تحديات تعرض مكانتها الإقليمية للاهتزاز والتهديد البارز، أضحت الجزائر محاطة بسلسلة من التغيرات الجوارية والتحديات الحدودية غير التقليدية على حدودها المجاورة، فهي تكتفي بالتعامل مع الحكومات الضعيفة في المنطقة فقط، والاكتفاء بالتصريحات وعدم ملأ الفراغ في المناطق الرمادية في منطقة الساحل خصوصا أمام تزايد حركات التمرد في مالي.

¹ - محمد شاعة، "الأدوار الإقليمية للسياسة الخارجية الجزائرية: مراجعة المصادر والأداء"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، عدد 12، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 12.

² - وهيبه دالع، "السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي"، اطلع عليه بتاريخ: 2021 / 02 / 21، نقلا عن: <https://drive.google.com/drive/my-dri>

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي

2_ الآليات العسكرية والأمنية لمواجهة التهديدات المحتملة:

نظرا لتطور واتساع شبكة الجماعات الإرهابية، سارعت دول المنطقة إلى خلق آليات عسكرية مفعلة، وأجهزة مزودة بأنظمة اتصالات للتصدي لهذا التهديد، بصيغ مختلفة.

أ/ لجنة الأركان العملياتية المشتركة

أنشأت لجنة الأركان العملياتية المشتركة خلال اجتماع رؤساء قيادة أركان دول الميدان الجزائر، مالي، النيجر، وموريتانيا، الذي انعقد يومي 21 و 23 أوت 2009 بتمنراست، ليتم الإعلان الرسمي على تأسيسها في 12 أبريل 2012، وتعمل اللجنة على سد النقص في مجالات التنسيق والتبادل المعلوماتي والاستخباراتي الذي تفرضه ضرورة مكافحة الإرهاب، وقد حددت اللجنة منطقة مشتركة للنشاط العملياتي تمتد عبر شريط صحراوي على طول 1956 كلم وعمق 933 كلم، يغطي المناطق الحدودية المشتركة للدول الأربع.

ب/ وحدة التنسيق والاتصال:

أنشئت بالجزائر بتاريخ 2012/04/06 بناء على توصيات اجتماع وزراء الخارجية السبع: الجزائر ومالي، موريتانيا، النيجر وبوركينا فاسو، ليبيا وتشاد المنعقد في 2012/03/26،

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي

من خلال التأكيد على الوحدة لتأمين المعلومات الأمنية والتكتيكية والعملياتية لقيادة لجنة الأركان والعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب، والتحديات الموجودة في الساحل الإفريقي¹.

3_ القمم واللقاءات المشتركة:

أ/ قمة جانت 1990:

عقدت القمة بمدينة جانت بولاية إيليزي في أقصى الجنوب الشرقي للجزائر، يومي 08 و 09 سبتمبر 1990، بغرض حل مسألة الطوارق، حيث ضم اللقاء قادة ورؤساء كل من الجزائر، ليبيا، النيجر ومالي، تحت قيادة الرئيس الأسبق "الشاذلي بن جديد"، وانتهى اللقاء بتأكيد على ضرورة تنمية المناطق الحدودية ووضع حد لتهميش المجتمعات الطوارقية.

ب/ ندوة الشراكة والتنمية

اعتبرت هذه الندوة حول الشراكة والتنمية بين دول الميدان الساحلي والشركاء الدوليين بمثابة إستراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث عقد الاجتماع بتاريخ 2012/04/10، وكلفت الجزائر بتنظيم ندوة دعت فيها الأطراف الأربعة لدول الساحل للشراكة في مجال الأمن والتنمية، كما شارك في الحضور الشركاء الإقليميين وأعضاء في الأمم المتحدة

¹ - إلياس قسايسية، الآليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، (ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قلمة هليوبوليس، الجزائر، يومي 24-25 نوفمبر 2013).

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي

وبعض المنظمات الإقليمية وتطرفت الإستراتيجية إلى تشكيل ورشات عمل لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، و بعث التنمية في المناطق المعزولة والارتباطات الفعلية بين الأمن والتنمية¹.

¹- منصور لخضاري، مرجع سابق، ص355.

الفصل الثاني : دراسة جيوبوليتيكية وأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي

خلاصة الفصل:

مما سبق، يمكن القول بأن منطقة الساحل الإفريقي هي سلسلة موارد نفطية كبيرة ومتنوعة، أضف إلى ذلك موقعها الجغرافي الذي جعلها محط الأنظار، بالإضافة إلى الموروث الثقافي والفصائل العرقية، ما يميزها عن باقي المناطق والأقاليم، إلا أن هذا التنوع العرقي أدى إلى خلق أزمة تشكيل الدولة بدلا من أن يساهم في بناء الدولة القومية، ما جعلها بعيدة عن العالم الخارجي الذي شكّل ما يعرف بالانحصار في معظم دوله، إضافة إلى التهديدات الكبرى مجتمعة كالتنظيمات الإرهابية التي تؤرق المنطقة وتزايد نشاطات التهريب بكل أشكاله (المخدرات وأسلحة...)، والهجرة غير الشرعية التي جعلت من المنطقة أمام رهانات أمنية، مما استدعى تضافر الجهود للحد من التهديدات الأمنية بالفناء الخلفي للجزائر الذي من شأنه أن يؤدي إلى انزلاقات خطيرة في ظل التقارب الثقافي والبعد الجغرافي الذي يربط الجزائر بدول الساحل ما دفعها إلى صياغة إستراتيجية لمواجهة كل التهديدات الآتية من جنوب الصحراء.

وبالتالي فاستراتيجية الجزائر في إفريقيا مبنية على الحلول السلمية واعتماد الحوار والتفاوض والوساطة، دون الجنوح إلى الآليات العسكرية، مرتكزة في ذلك على الأبعاد السياسية والتنمية في إدارة الأزمات الجوارية، أين سعت الجزائر من خلال تبنيها هذه الاستراتيجية إلى تحقيق نتائج إيجابية في إطار بناء إفريقيا مستقرة بما أن أمن الجزائر مرهون بأمن المنطقة.

الفصل الثالث:

إدارة الجوائر للأزمة في مالي:
السياق والتوازنات

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

تمهيد:

يتم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة دولة مالي منذ التأسيس وعن الموارد الطبيعية التي تزخر بها، فضلا عن التركيبة السكانية التي ساهمت في الزج بها إلى انزلاقات أمنية خطيرة، حيث يصنف الواقع العام في شمال مالي على أنه من الأزمات الاجتماعية المتأصلة أو المتجذرة، نتيجة الرفض أو التكيف السلبي للحكومة المركزية في باماكو مع المطالب الاجتماعية الهوياتية لسكان الشمال في مالي، وبالذات المتمركز في المثلث الاستراتيجي (غاو، تومبوكتو وكيدال) منذ ستينيات القرن الماضي إلى غاية 2013 وإعلان انفصاليهم عن الحكومة، بالإضافة إلى أن التحولات الجارية والمتسارعة في المنطقة أثارت مسألة عميقة بشأن التصور الجزائري في هذا الشأن على خلاف الأزمات الإفريقية الأخرى، خصوصا أن أزمة طوارق شمال مالي تشكل محكا حقيقيا أمام دبلوماسيةيتها، حيث عمدت إلى تبني استراتيجية واسعة تشمل عديد الأبعاد في مقدمتها الحوار والحل السلمي ورفض التدخل الأجنبي، لما له من تداعيات على الأمن القومي الجزائري.

وبذلك يتكون الفصل الثالث من الدراسة من ثلاث مباحث، تندرج تحتها مطالب وصولا إلى

الخلاصة.

المبحث الأول: دراسة جيوبولتيكية لدولة مالي

تتمتع دولة مالي بخصائص جيوسياسية تجعل منها لاعب مستقل بتركيبته الاثنية المتعددة والمميزة، التي تقوده إلى انزلاقات وأزمات خطيرة في ظل تضارب المصالح والرهانات الجيوسياسية للقوى الإقليمية والدولية الكبرى.

المطلب الأول: التطور التاريخي لدولة مالي

تعد مملكة مالي من الممالك القديمة في إفريقيا، وكانت جزء من دولة غانا الإسلامية خلال القرن العاشر والحادي عشر ميلادي، أين تأسست دولة مالي وأخذت في تأكيد وجودها بداية من 1235م، بقيادة "سنديانا كيتا و اومارا يدياتا" أو مارايو، دامت فترة الحكم 25 سنة واستطاعت الاستيلاء على إمبراطورية غانا¹، كما اعتمدت مملكة مالي نظاما إداريا لا مركزيا، أين تم تقسيم المملكة إلى عدة ولايات يدير كل ولاية واحدا من أهل المنطقة وتنقسم كل ولاية بدورها إلى مقاطعات تحوي عدة قرى. ازدهرت مملكة مالي في الكثير من الجوانب السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد سيطرت المملكة على الطرق التجارية ووطدت المواصلات مع القوى المجاورة واستغلال مناجم الذهب، فضلا عن الازدهار الثقافي والتعليمي².

¹ - سيدي المختار محمد الصالح دبالو، مرجع سابق، ص 15.

² - جاسم ظاهر، إفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال، مصر: المكتب المصري للنشر، 2003، ص 38.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

ويعتبر الطوارق والصونغي أول من سدد الضربات لإمبراطورية مالي، الأمر الذي انتهى بضعف السلطة المركزية في نهاية القرن الرابع عشر، فتصاعد نفوذ قبائل صوغت بسبب ضعف السلطة المركزية، فشن الطوارق عدة هجمات على تومبكتو حتى سيطروا عليها سنة 1433م، كما استولوا على المناطق الداخلية مثل ولاتة وميما وجاو، وقام الطوارق بدعم مركزهم عن طريق التجارة عبر الصحراء الكبرى، إلا أن هذا النفوذ لم يدم طويلا، فاستمرت الإمبراطورية القديمة تعيش بجوار الإمبراطورية الجديدة وانسحب الماندنغو جنوبا ليكوّن دولة ساموري توري في القرن التاسع عشر، ومن ثم أدت الصحراء الكبرى دورا مهما في كونها جسر بين الشمال العربي والسودان الغربي وحلقة وصل بين قطبين اقتصاديين، واستمر هذا الوضع حتى حكم الباشاوات المنطقة حتى 1825، فكانوا على دراية بالطبيعة المناوئة للشماليين واستوطنوا بنهر النيجر، تم تعزيز التواجد العسكري ونصبت ما يعرف بالأرماولا في المنطقة حتى بداية القرن التاسع عشر¹، حتى كونت دولة أحمدو شيخو التكلورية حول باماكو والتي استمرت إلى غاية الهجوم الفرنسي على منطقة سيجو 1890، غير أن المناطق الشمالية في مالي ظلت بعيدة عن حكم الفرنسيين حتى سنة 1899، ولم تتم السيطرة عليها نهائيا إلا بهزيمة الطوارق سنة 1902².

احتلت فرنسا مالي بعد مقاومة عنيفة بقيادة علماء الدين، انتهت باستشهاد عدد كبير منهم وتمكنت من السيطرة على المنطقة عام 1904م، وتم تحويل اسمها إلى المستعمرة "السودانية

¹ - أحمد عبد الدايم، محمد حسين، "تاريخ القضية الأزوادية وتطورها"، مجلة قراءات إفريقية، عدد 06، الجزائر، 2013، ص30.

² - محمد الأمين هيلاس، تطورات الأوضاع في غرب إفريقيا - مالي نموذجا، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، 2012.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

الفرنسية" ولما تم تكوين الاتحاد الفيدرالي للسودان الغربي والسنغال (دولة مالي) لإحياء ذكرى إمبراطورية دولة مالي التاريخية، اتخذ "موديبو كيتا" رئيسا للدولة الفيدرالية ذو اتجاه ثوري مناوئ لفرنسا من 1960 إلى 1968¹، أين اعتبرت فترة حكمه فترة ذهبية في التاريخ السياسي الحديث لدولة مالي على الإطلاق، لما اعتبرت آنذاك ضمن الدول الإفريقية الرائدة نتيجة السياسات المنتهجة ضد الوجود الفرنسي، قبل أن يتم الانقلاب العسكري عليه بقيادة الجنرال "موسى تراوري" عام 1986م، فبعد توليه للسلطة أصدر تعديلا دستوريا سيطر من خلاله الحزب الواحد على السلطة وقمع كل مظاهر الديمقراطية، حيث قامت مظاهرة طلابية تم سحقها من قبل الجيش، وقد أنشئت في 1976 معاهدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي ضمت بعض دول الساحل الإفريقي، وخلال فترة حكمه اندلع نزاع حدودي بين مالي وبوركينا فاسو سنة 1985م، وأحيل إلى محكمة العدل الدولية².

¹ - أحمد عبد الدايم محمد حسين، مرجع سابق، ص 33.

² - محمد الأمين هيلاس، المرجع نفسه.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

المطلب الثاني: الطبيعية الجيوسياسية لدولة مالي

تقع جمهورية مالي في غرب إفريقيا وهي دولة حبيسة، تحدها الجزائر شمالا، والنيجر شرقا، وبوركينا فاسو وساحل العاج في الجنوب، وغينيا والسنغال وموريتانيا من الغرب، وتزيد مساحتها عن 1.240.000 كم مربع، ويبلغ عدد سكانها 19.58 مليون نسمة حسب إحصاءات عام 2018، عاصمتها باماكو، وتتكون مالي من ثمانية أقاليم، حدودها الشمالية تصل إلى عمق الصحراء الكبرى، أما المنطقة الجنوبية من البلاد فيمر بها نهر النيجر والسنغال، وبقد أثر الموقع الفلكي والجغرافي في مالي على السكان والديمغرافيا وانتشارهم، أين يعيش أربعة أخماس في المناطق الريفية، بينما يقطن المدن خمس السكان فقط¹، كما تنقسم مالي إلى ثلاثة أقاليم طبيعية، الصحاري القاحلة في الشمال والسهول شبه الصحراوية في الوسط، وأراضي الحشائش المنبسطة في الجنوب، وتُوجدُ مرتفعات جبلية قليلة في مالي، كما أن نهر السنغال ونهر النيجر هما النهران الرئيسيان في مالي، حيث يعيش السكان في المدن والقرى الواقعة على ضفافهما وبالقرب من أوديتهما، حيث يروي نهر النيجر جنوب البلاد فيجعل الاراض مناسبة لزراعة القطن والأرز، ولا تفتقر مالي إلى المواد الطبيعية الهامة كالذهب واليورانيوم والفوسفات، الحديد، والمنغنيز، القصدير والنحاس، إلا أنها في الغالب ليست مستغلة بعد². (أنظر الملحق رقم 03، ص 275).

¹ - إبراهيم أحمد، نصر الدين، التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991، القاهرة: مكتبة عبد الملك عودة الإفريقية، د س ن، ص. ص. 35.33.

² - خليل، حسين، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتك، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013، ص369.

المطلب الثالث: الخصوصية السوسيو-اقتصادية لدولة مالي

1- التركيبة الاجتماعية والتنوع العرقي في مالي:

تعد مالي من الدول المركبة عرقيا، وهي ميزة معظم الدول الإفريقية، حيث تتكون من العديد من الإثنيات، ما جعلها عبارة عن فسيفساء من الأعراق تعيش في كنفه، ومعظم سكان مالي من الأفارقة الأصليين، ويكوّن الفولان وأقاربهم التكرور أكبر مجموعة سكانية فيه، حيث ينحدر أصل الفولان من الأفارقة، أما المجموعة الثانية من حيث الحجم فهم الماندنغو وينقسمون إلى ثلاث مجموعات ثانوية هي البمبارا والمالكيون والسوننكي، كذلك تضم المجموعات السكانية الكبرى في مالي الدوجن والسنغاي والفلتاكو، وتشكل العناصر البيضاء خمسة بالمائة من مجموع السكان، وتشكل مجموعة النحو 50 بالمائة من إجمالي سكان مالي، أما البول فيمثل 17% والفولت إي كنحو 12% والسنغاي نحو 6%، والطوارق والعرب نحو 10% والمجموعات العرقية الأخرى، كما تعد الفرنسية هي اللغة الرسمية في البلاد، وتعد لغة البامبرا أكثر اللغات استخداما، إذ يستخدمها نحو 80 % من إجمالي السكان، ويتحدث الفولان والتكرور اللغة الفولانية، ويتحدث الطوارق يتحدثون بلغتهم التماشيك، أما اللغة الفرنسية فهي لغة التخاطب في دواوين الدولة وفي المدارس، فمالي دولة فرانكوفونية¹، أضف إلى ذلك أن أقلية البارما هي الأكثر عددا في دولة مالي، حيث تشكل 31.9% من إجمالي السكان، وهم موزعون على ضواحي العاصمة المالية وسيكاسو،

¹ - « Les ethnies ,les ethnies aux Mali », consulté le: 10/06/2021, disponible sur: www.geocities.com/infomali/ethnies/Baramba/html.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

سيغو، يستعملون في تعاملاتهم لغة البارما، وهذا راجع لاستحواذهم على أغلبية المناصب الإدارية¹. (أنظر الملحق رقم 08، ص 277).

2- الوضع الاقتصادي في مالي:

تتميز دولة مالي بمجموعة من الموارد الاقتصادية المهمة، فهي تزخر بالعديد من المعادن والثروات كالذهب، البوكيست، اليورانيوم، الحديد، النحاس، المغنيز، الفوسفات، الملح وغيرها من الموارد، ويعتبر الذهب أهم المصادر المعدنية لاقتصاد مالي، إذ تعد ثالث منتج للذهب في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا وغانا². (أنظر الملحق رقم 06، ص 276).

ومن أهم القطاعات التي يركز عليها اقتصاد مالي الزراعة، حيث تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي ثلاثة ملايين هكتار أي ما يعادل 10 بالمائة من الأراضي، كما تشير الإحصائيات إلى أن أكثر سكان البلاد يمارسون النشاط الزراعي خاصة زراعة الحبوب لتغطية الحاجات الأساسية للسكان، وتأتي في مقدمة الدول المنتجة للأرز على مستوى دول غرب إفريقيا، كذلك تعتبر من الدول المنتجة للمادة الحيوية القطن ويعد المحصول الرئيسي للتصدير، حيث يغطي نصف صادرات مالي نحو الخارج ونحو 15% من الناتج المحلي الداخلي، وقد بلغ إنتاج مالي القطن 400000 طن في سنة 2014، ويعيش على حساب مورد القطن حوالي ثلاثة

¹-علي عشوي، "سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1998، ص 11.

²- "المقومات الاقتصادية في جمهورية مالي"، اطلع عليه بتاريخ: 2020/03/15، نقلا عن:

<http://www.acresg.org/36650>

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

ملايين مواطن، غير أن هذه الزراعة التي تمثل عماد الاقتصاد تتعرض من حين لآخر إلى تقلبات السوق الدولية في ظل نقص الإمكانيات التي لا تجعلها منافسا للدول الغربية¹.

وتعد الثروة الحيوانية أكبر ثروة بالبلاد بعد الزراعة، وتمثل نحو 10 % من الناتج الوطني الخام، أين يعتمد عليها نحو 30% من السكان، وترتكز بالمناطق الشمالية للبلاد، حيث تعتبر المورد الأساسي لسكان هذه المناطق العرب الطوارق والفلان، فحسب الإحصائيات الاقتصادية، فإن هذه الثروة تحتل المركز الثالث من صادراتها الخارجية، خصوصا إلى البلدان المجاورة كالسنغال وساحل العاج وموريتانيا، كما يعتبر قطاع صيد الأسماك جزءا من الاقتصاد مالي، فهو يشكل نحو 4.2 % من الناتج المحلي الإجمالي، تنتج ما قيمته 100000 طن سنويا، ويعمل فيه قرابة ربع مليون شخص، وينتفش نشاط صيد الأسماك في المناطق القريبة من دلتا النيجر وبحيرات "سليكي" و"مانتلي" وبحيرة "دبو" ومعظم الإنتاج من السمك هو أسماك الشبوطو السلور والأسماك النهرية، وترتكز جمهورية مالي من الجانب الصناعي أساسا على تصنيع الوسائل الزراعية، فهي تعتمد كليا في هذا الجانب على المساعدات الخارجية، فقد اتخذت سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمارات الفردية عبر تحرير الاقتصاد وفتح السوق أمام الاستثمارات الداخلية والخارجية، في ظل وجود أكبر المصانع في البلاد تابعة للدولة، وكانت قد شيدت بفضل المساعدات الخارجية²، وبلغ الناتج المحلي عام 2014 نسبة 10.94% وتوزعت مصادره طبقا لتقديرات البنك الدولي إلى قطاع الزراعة 38.56%، قطاع

¹ - Claude Ardit, Pierre Janin et Alin Marien, *La lutte Contre L'insécurité Alimentaire Au Mali*, Paris: Karthala, 2011, p. 51.

² - عبد الله بن صالح، عملية بناء الدولة في مالي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2015، ص. ص 145.148.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

الصناعة 24.4% وقطاع الخدمات 37%، فالملاحظ إذن أن الاقتصاد المالي عرف ارتفاعا في النمو بعد سنة 2013 بمعدل نمو وصل إلى 8.5% سنة 2014، وتحقيق نسبة نمو مفترضة ب: 5.4% سنة 2015 بعد توقيع اتفاقيات السلام بالجزائر، وقدرت قيمة الصادرات لعام 2014 بـ 296 مليون فرنك في حين بلغت الواردات 470 مليون فرنك¹.

رغم المؤشرات الدالة على النمو الحاصل في اقتصاد مالي من خلال التقديرات فإن البنية الاقتصادية للدولة تتأثر بالظروف الطبيعية من المناخ والطابع الصحراوي لأراضيها، خاصة أن معظم السكان يركزون على النشاط الزراعي في المناطق الشمالية والجنوبية، فالزراعة هي القطاع الأول التي تعتمد عليه الدولة في تغطية حاجيات السكان، إلا أن هذا القطاع يعاني من نقص المعدات المتطورة للنهوض به خاصة أن الدولة عانت منذ الاستقلال في تنفيذ برامجها التنموية الاقتصادية، كما أن فشل الدولة والقوميات الموجودة بها عمل على زعزعة الاستقرار بدل تحقيق الانسجام والاتساق الهوياتي لبناء دولة واحدة، كما أشارت إليه تقارير العجز في مؤشرات التنمية العالمية في مالي، حيث ارتفع الفقر إلى 63.4 % سنة 2001 حسب إحصائيات البنك العالمي، ورغم مجهودات الحكومة والجماعة الدولية، إلا أن تداعيات الأزمة السياسية والأمنية في سنة 2012 ألفت بظلالها على اقتصاد مالي، حيث ارتفعت نسبة الفقر من 41,7 % سنة 2011 إلى 42,7 % سنة 2012، وقد عانت البلاد من أزمة إقتصادية جعلتها غير قادرة على تحقيق التنمية ولا الاستقرار، ما اضطرها إلى الاستدانة الخارجية سنة 2013، أين وصلت إلى ما

¹ -Présentation du Mali, consulté le: 04/02/2022, disponible sur:
<http://www.diplomatie.gov.fr/Fr/Dossiers-pays/mali/présentation-du-mali/>

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

يزيد عن 158 ترليون فرنك إفريقي، وهو ما كان له تداعيات مباشرة على الجانب التنموي للبلاد في مجالات عديدة منها التعليم والصحة وانتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية¹، فعلى مستوى التعليم بلغت نسبة الأمية 57% من سن 15 سنة فما فوق حسب إحصائيات UNICEF لسنة 2012، أما الصحة فمتوسط العمر بلغ 55 سنة طبقا لتقديرات البنك العالمي لسنة 2012، وبالنسبة لمؤشر التنمية البشرية فقد احتلت مالي المرتبة 176 من بين 187 دولة، حيث فشلت الدولة المتسلطة في السيطرة على الوضع².

ويذهب الكثير من المفكرين إلى أن درجة التنمية الاقتصادية في أي بلد تحدد بمستوى فاعلية الدولة ومدى استقرارها السياسي والأمني، ويولى اهتمام كبير من طرف المجتمع المدني في تحقيق التنمية التي تسمح بدمج كل شرائح المجتمع في عملية بناء البنية التحتية للدولة وتشجيع المنافسة المحلية للتقليل من العنف والتهميش الذي تعاني منه، والقضاء على التسلط الممارس من طرف السلطة السياسية، وهذا ما أكده العديد من الباحثين حول العلاقة الوثيقة الموجودة بين الحرية السياسية والتنمية الاقتصادية، فحالة الاستقرار والحروب الأهلية تفرض على المجتمعات تحويل جزء من مداخل نشاطاتها الإنتاجية والتنمية إلى تسخيرها في نشاطات تخريبية ومن خلال ذلك، فالتنمية ليست مجرد نمو إقتصادي وارتفاع في معدلات الدخل الفردي، بل هي عملية شاملة تمس الإنسان مثلما تمس تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية³.

¹ - Ahmed M. Thaim, « Économie Malienne : sous le poids de la dette », disponible sur: [http://www.maliweb.net/economie/economie-malienne-poidsdette-306202-html\(20/03/2020\)](http://www.maliweb.net/economie/economie-malienne-poidsdette-306202-html(20/03/2020)).

² - عبد الرحمن حمدي، إفريقيا وتحديات عصر الهمينة : أي مستقبل؟ ، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007، ص 45.

³ - Banque Mondial, **Braiser La Spiral Des Conflits Guerre Civil Et Politique de Développement**, traduit par: Monique Berry, Bruxelles :Boeck université.1er eds.2005, p.30.

المبحث الثاني: نشأة وتطور الأزمة في مالي

لقد كان شمال مالي طوال عقودٍ منطقة صراع مسلح تخوضه حركات الطوارق ضد الحكومة المركزية على خلفية مطالب سياسية إثنية بلغت إلى حد محاولات الانفصال، خاصة بعد تطورات أزمة سنة 2012، أين انخرطت فيها جماعات وتنظيمات مختلفة، وما زاد الوضع تعقيدا تضارب المصالح الإقليمية والدولية، والتدخلات الأجنبية غير المباشرة والمباشرة وعلى رأسها التدخل العسكري الفرنسي.

المطلب الأول: البعد التاريخي لمسار الأزمات في مالي

إن الحديث عن قضية الطوارق يستوجب الرجوع للإطار التاريخي والخلفية التاريخية التي تعود حسب بعض المؤرخين لفترة ما بعد الاستقلال، وتجدر الإشارة أن هناك ثلاث اتجاهات تحاول وضع فهم وإدراك صحيح لقضية الطوارق في المنطقة.

الاتجاه الأول: يعتبرها قضية سياسية وظفتها الأنظمة لأغراض خاصة ويمثل هذا التوجه "مانودياك" من خلال مؤلفه "Touareg, la tragédie"، وهم من طوارق النيجر.

الاتجاه الثاني: يصنفها قضية إثنية، شأنها في ذلك شأن العديد من الدول الإفريقية ذات التركيبة الديمغرافية المتباينة والتي تعاني من الفقر وغياب العدالة الاجتماعية، ويمثل هذا الاتجاه "أندريسال يفون" في كتابه "مسألة الطوارق في النيجر".

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

الاتجاه الثالث: حاول الجمع بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والبيئية لاسيما ظاهرة التصحر الذي ضربت مناطق يسكنها الطوارق، فالتدهور البيئي هدم كل البناء الاجتماعي، ما أكدته "فارمامايقا، محمد تيسا" في كتابه "وضع الطوارق أثناء التحول المناخي في المنطقة الساحلية، وفشل السياسات الحكومية في المناطق المتضررة"¹.

إن جذور الأزمة في شمال مالي تعود لعدة عقود بين الحكومة المركزية في باماكو والطوارق الذين شكلوا حركات مسلحة في الشمال سنة 1959، اندلعت أول ثورة عام 1960، لما شن الطوارق في شمال مالي أربعة حركات تمرد أساسية آخرها كان في عام 2012، أما فيما يخص التمرد الأول فقد قاده زعماء القبائل التقليديين من الطوارق، ويعبرون عنه بثورة "كيدال" ويرجع السبب الرئيسي لهذا التمرد في رفض المتمردين إلى تسليم الضباط الفرنسيين الذين كانوا يحكمون الإقليم الشمالي من مالي للسلطة العسكرية لمالية وتصرفهم في الشؤون العامة والخاصة لسكان شمال مالي².

كما كان للطوارق عام 1962 طرح مخالف للاستقلال الذي حصلت عليه دولة مالي،

وبحسب ماكارتنها مفريس Macartan Humphreys وهاباي محمد Habayeag

Mohamed فقد حاول متمردوا الطوارق إحياء مشروع قديم يسمح بإدارة منطقة الصحراء

¹ - توفيق بوستي، إسماعيل بوقنور، جهود الدبلوماسية في تسوية النزاع الطوارقي المالي، ورقة عمل للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، قالمة هيلوبوليس، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2013.

² - Keita Modibo, « la résolution du conflit touarègues au mali et au Niger », note de recherche du GRIPCI, chaire Raoul- dan Durand en études stratégique et diplomatiques, N°10, juillet 2002 , p.10.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

المستقلة تحت اسم منظمة مشتركة لمناطق الصحراء (OCRC) **Organisation Commune des Régions Saharienne**، حيث تشرف المنظمة على مشروع يمثل المصالح الاقتصادية والتجارية، ويكون لها حقوق استغلال حقول النفط، أما بالنسبة للرحل فقد كان الغرض من هذا المسعى هو محاولة منع تقسيم أو تقطيع أوصال مناطقهم والتمتع بحرية التنقل نظرا لخصوصية ونمط معيشتهم¹.

وفي أول تمرد تم حسمه من طرف السلطات العسكرية في مالي المنطقة الساحلية الصحراوية **1973/1971**، اندفع الطوارق إلى الهجرة نحو المناطق الحضرية والإدارية أو باتجاه دول مجاورة كالجزائر وتشاد وليبيا وموريتانيا، ونحو ليبيا أين تلقوا تكوينا عسكريا من النظام الليبي، فضلا عن التكوين الإيديولوجي حيث عقد سنة **1989** مؤتمرا لتوحيد جهود الطوارق في مالي والنيجر، وفي نفس الفترة اقترح النظام الليبي تحت زعامة "معر القذافي" على المقاتلين الطوارق شراء عتاد عسكري، أضيف إلى ذلك تنامي مشاعر التمرد عند الطوارق اللاجئين العائدين من الجزائر، وكان معظمهم من الشباب الذين عانوا من الظروف الصعبة وتولدت لديهم رغبة في استرجاع الحقوق وتحقيق الحياة الكريمة على الأرض الأم، ويعرف هؤلاء "بتمش كاشومار"، أين رفعوا السلاح في وجه السلطات ببامako².

¹ - Humphreys and Habayeag Mohamed, «Senegal And Mali», **working papers**, January 2003 consulté le: 01/02/2023, disponible sur: www.columbia.edu/~mh2245/papers1/sen_maliPDF.

² - Abdenour Benantar, «la sécurité nationale algériennes dans les années 90: entre la méditerranée et le Sahara», **the Maghreb review**, vol 8,3-4. 1993, p.158.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

وكانت أول شرارة للاصطدام بين الطرفين آنذاك بعد الهجوم على مقر للدرك الوطني في "تشينتيبراد" بتاريخ 07 ماي 1991، واستمر الصراع المسلح في مناطق الطوارق ضد السلطات المركزية التي قادتها العديد من الحركات والجبهة الموحدة لتحرير الأزداد، ليتأجج النزاع بتدخل قوى إقليمية كليبيا والسنغال في ظل تضارب المصالح، ليتم بعدها الجنوح إلى عقد معاهدات السلام بين الطرفين في إطار إتفاق تمناست بالجزائر 1991¹.

واستمر تطور الأوضاع خلال عشرية التسعينات من هدنة إلى اتفاق السلام، حيث لم تصمد تلك الاتفاقيات طويلا لعدم رضى الأطراف المتنازعة وتدخل الأطراف الخارجية في القضية، مما جعل أمدها يطول إلى غاية توقيع اتفاقية السلام 1995، والتي أعطت صلاحيات واسعة للتسيير اللامركزي للأقاليم الطارقية، غير أن ضعف الإيرادات المالية والتأخير في تنظيم الانتخابات في المنطقة أثار سخط ممثلي الطوارق².

وزاد الوضع تعقيدا بانفجار الأزمة الغذائية عام 2005 الناتجة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، تلاها تمرد في ماي 2006 واستمر إلى غاية 2009 تنديدا بتلك الأوضاع وسعيا وراء تحقيق أوضاع أفضل، فبدأ التمرد عن طريق 150 ضابطاً من أصول تارقية ثكناتهم العسكرية بكيدال وميناكا وتيسالي بأسلحة ومركبات الجيش تحت قيادة مقدم من الطوارق "حسن آغفا جاجا"، لكن سريعا ما استولى "إياد آغ غالي" على قيادة الجماعة الجديدة وهي التحالف

¹ - George klute, hostilités et alliance, archéologie la dissidence des Touaregs au mali, cahiers d'études africaines, p58.

² - عبد الله راقي، مسألة استقلال الطوارق وتداعياته على أمن الجزائر، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، قالمة هليوبوليس، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2013.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

الديمقراطي من أجل التغيير وطالبي التنفيذ الكامل للميثاق الوطني عام 1992، والحصول على مزيد من الاستقلالية في تسيير المناطق الشمالية خاصة كيدال لتعزيز التنمية في الشمال، بالإضافة إلى العمل على التوزيع المتساوي للموارد القومية.

يمكن اقتصار تمرد 2006 على محاولة من بعض الأفراد محدثي الشراء من عشيرة كلاً ضاع، لترقية مناصبهم على حساب عشائر أخرى، وفي تسعينيات القرن العشرين اتحد أفراد "واي فيرجو ميسي" ضد حركة أزواد الشعبية مما ساهم في بزوغ تمرد 2006¹، مما أدى بجيش مالي المتمركز في الجزء الشمالي بحجة مكافحة الإرهاب، خاصة بعد الاحتجاجات التي كانت تهدأ في كل مرة باتفاقيات سلام هشة بوساطة ليبية وجزائرية مع الحكومة المركزية وذلك راجع لعدم التزام الحكومات بتنفيذ بنود الاتفاقيات، وكذا استمرار عزل الطوارق في صحراء شمال مالي واعتبارهم "المثلث الأصفر" أي قطاع طرق وجماعات إرهابية، حيث أصبح العديد منهم لاجئين في الدول المجاورة خاصة في الجزائر على الرغم من الاتفاقيات المتكررة بين الحكومة وأقلية الطوارق، بقي الاندماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للطوارق ضعيفا في مجتمع مالي ومشكلا عاملا في هشاشة الدولة، وهو ما سجله مكتب الأمم المتحدة "اتفاقية السلام بين ثوار الطوارق لم يتم احترامها وإعادة إدماج هذه الأقلية في مجتمع مالي وتحقيق الوحدة القومية للدولة"².

¹ - مايكل شوركين، ستيفاني بيراد، تحقيق السلام في شمال مالي الاتفاقيات السابقة والنزاعات المحلية وآفاق التسوية الدائمة، اطلع عليه بتاريخ: 2021/03/14، نقلا عن: <https://www.politics-dz.com>

² - Cline Lawrence, " Counterterrorism Strategy in the Sahel", **Studies in Conflict & Terroris**. p899.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

تم تشكيل لجنة للمتابعة في كيدال سنة 2007، لكن لم تكن تتوفر على سلطة اتخاذ القرارات، ونظرا لهشاشة الدولة وعدم قدرتها على الالتزام بالمواثيق المبرمة للدمج بدأت جماعة "باهانجا" بانتفاضتها في أوت 2007، مطالبة بتوسع نطاق الحكم الذاتي لشمال مالي، ما أدى للتمرد وتأزم الوضع في منطقة الساحل الإفريقي بعد شن طوارق النيجر أيضا هجوما على السلطة المركزية النيجرية في فيفري 2007، نظرا للخلل الموجود في عملية اندماج هذه الشريحة العرقية الممتدة في منطقة الساحل الإفريقي، الشيء الذي أوجد فراغا أمنيا، مما عزز نشاط الإجرام والجماعات الارهابية وتنوع نشاط الجريمة المنظمة، وبدأ التصعيد في حدة الأزمة في شمال البلاد في 26 أوت 2007 عندما تم اختطاف زعيم متمرد طوارق مالي "إبراهيم أغ باهانغا" ورهائن من الجنود في زاوطن شرقي البلاد، التي تبعد على الجزائر 1000 كلم شمال شرق عاصمة مالي¹.

المطلب الثاني: أزمة مالي في ظل الحراك العربي 2011/2012م

من الأسباب التي أدت إلى التمرد هي الشكاوي المتزايدة من سياسة الرئيس "أما دو توماني"، عندما سمح بتدفق مسلحين من ليبيا إلى مالي، ففي جانفي 2012 وقع هجوم على حامية عسكرية في شمال مالي، وهو ما تسبب في خسائر كبيرة، وحدث الانقلاب العسكري ضد الرئيس بقيادة النقيب "أما دة حيا سانوغو" بتاريخ 22 مارس 2012 لسوء تسييره لقضية الطوارق في شمال

¹ - زهيرة مزارة، عامر حاج، "أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي: بين المخاطر الأمنية والانفصال مالي نموذجا"، مجلة آفاق العلوم، عدد 10، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018، ص 06.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

البلاد، كما جاء في بيان للجنة الانقلاب أن انهيار الدولة وعجزها في تسيير أمورها يدفع لحدوث اختلالات داخل المنظومة ويؤدي إلى إنفلات أمني. (أنظر الملحق رقم 07، ص 277).

وفيما يتعلق بالمتغير الاثني فإن أقلية الطوارق حساسة جدا بالنسبة للواقع الأمني للمجموعات، وكذا إزاء السلطة التي تدفعها إلى تعزيز أمنها، إضافة إلى عزلها عن التمثيل السياسي، كما أتاح الفراغ السياسي في مالي الفرصة للمتمردين للسيطرة على باقي المنطقة الشمالية، إذ تحالفت مجموعات الحركات الجهادية الإسلامية وجماعة أنصار الدين وفرضوا سيطرتهم العسكرية على أجزاء كبيرة من شمال مالي، الذي يضم كل من ولايات كيدال وجاو وتوميوكتو، على مساحة 822000 كلم²، وهي مساحة تعادل مساحة فرنسا وبلجيكا مجتمعتان، يعيش فيها 03 ملايين مواطن من قبائل الطوارق، أي ما يمثل ثلثي مساحة مالي، وبهذا أسسوا ما يعرف بدولة الأزواد المستقلة بتاريخ 06 أبريل 2012¹. (أنظر الملحق رقم 04، ص 275).

من جهة أخرى، وحسب مدخل أو معيار الحرمان، نجد أن الطوارق يعانون من أزمتين بنيويتين أساسيتين هما:

أ/ الفقر: أثر الفقر على تقييد المشاركة السياسية واستعمال العنف من طرف الأنظمة السياسية المتعاقبة في مالي، وكذا غياب تمثيل سياسي فعلي وشامل لهم، وعدم تمتعهم بالحقوق والحريات.

¹ -Interview réalisée par Germain B. Nama, « Mali. Rebelles Touaregs : “Pourquoi nous reprenons les armes...” », consulté le: 14/04/2022, disponible sur: <http://www.courrierinternational.com/articl/coup-d-etat-militaire-un-grand-bond-en-arriere>.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

ب/ أزمة التوزيع: وقد زادت حدة هذه الأزمة في تفاعلها مع طبيعة المنطقة كموجات الجفاف، مشكلة ما يسمى بالحرمان السائد، لا سيما في المناطق الشمالية من البلاد، من شأنه دفع الحركات المسلحة للطوارق للحد من ما يعتبرونه إهمال دولة مالي للطوارق ورفع شعار استرجاع الحقوق المهضومة ومحاربة اللاعدالة في توزيع الثروة وتوزيع السلطة السياسية على كل المكونات الاجتماعية للدولة¹.

المطلب الثالث: أطراف الأزمة في مالي

تعددت أطراف الأزمة في جمهورية مالي، وكلما زاد عددها زاد تعقيد إدارتها وطال أمد حلها، في ظل تداخل الفواعل وتضارب المصالح المحلية والإقليمية والدولية.

1. الأطراف المحلية:

1.1/ الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA:

تعتبر حركة من الحركات العديدة الموجودة في مالي، تأسست مطلع جانفي 2010م، تتشكل بالأساس من "توماسنيين" نسبة إلى كلمة توماست وتعني القومية باللغة الطوارقية المستقلين وغيرهم وقد أدمجت في صفوفها حركات تمرد يسيطر عليها متمردون سابقون من الطوارق في تحالف 23 ماي 2006، الذين ترأسهم إبراهيم أغ باهنغا كما تضم في صفوفها مئات المقاتلين

¹ - فاطمة بقدي، المسألة الطوارقية والمساوي الجزائرية لاحتواء الفوضى الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قالمه هيولوبوليس، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2013.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

الماليين والنيجيريين العائدين من ليبيا، فضلا عن عشرات من الضباط والجنود المنشقين عن الجيش النظامي في مالي، وحاولت الحركة الجديدة أن تشرك بعض القيادات من العرب في صفوفها، لكن قيادتها العسكرية بقيت لدى زعماء الطوارق.

2.1/ حركة أنصار الدين الأزواذية:

يُعرفها مؤسسوها بأنها حركة شعبية جهادية سلفية، أسسها الزعيم التقليدي "إياد أغ غالي" الذي يعد من أقدم المتمردين الطوارق في مالي، أين قامت بتمرد ضد حكومة مالي في بداية تسعينات القرن الماضي، إلى أن تم توقيع معاهدة السلام بينهما، وسرعان ما تصاعد الوعي بالجهاد السلفي بسقوط النظام الليبي وعودته إلى أراضي مالي، حيث اتخذ من إقليم الأزواد مقر للمقاتلين الطوارق لإقامة حكم إسلامي في إقليم أزواد¹.

وقد بدأ إياد غالي نشاطه العسكري بالهجوم على مدينة "أغلهوك" في أقصى شمال مالي غرب كيدال في أواخر جانفي 2012، أين سيطر على قاعدة عسكرية محصنة تابعة للجيش المالي، وتم الاستيلاء على عتاده، كما استطاعت جماعة أنصار الدين بالتنسيق مع تنظيم القاعدة وجماعة الجهاد والتوحيد وهو التنسيق الذي أشار إليه إياد غالي في أول خطاب وجهه لسكان تمبكتو بتاريخ 04 أفريل 2012 بعد سيطرة قواته عليها، قال: "اجتمع إخوانكم من المجاهدين ومن جماعة أنصار الدين وتعاهدوا على نصرته الحق وإقامة الدين ورفع الظلم عن المظلومين وجمع

¹ - يوسف محمد صبحي السنيطي، "أزواد جذور الصراع"، اطلع عليه بتاريخ: 2021/03/21، نقلا عن:

<https://www.politics-dz.com>

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

شمل المسلمين، وتوحيد كلمتهم على كلمة التوحيد، لا إله إلا الله محمد رسول الله"، ورغم أن هذه الفصائل تعاونت على إسقاط الحاميات النظامية لجيش مالي في تساليت وكيدال وجاو وتومبكتو، فإن كل فصيل من الفصائل الثلاثة له توجهاته وأهدافه الخاصة¹.

3.1/ حركة التوحيد والجهاد لغرب إفريقيا:

حركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا منبثقة عن تنظيم القاعدة على يد سلطان ولد بادي سنة 2011، وأمير تنظيم القاعدة في منطقة الصحراء الموريتاني حماد ولد محمد الخير، يميل إلى الحركة عشرات المقاتلين وأبناء القبائل العربية في شمال مالي، أين أصبحت الحركة ضمن التيارات السلفية المعروفة بالأزواد والتي أدخلت ضمن أقلية الطوارق وأعلنت أول عملية عسكرية لها في 2011 بالقرب من الحدود الجزائرية، بالإضافة إلى مشاركتها في التمرد سنة 2012 في شمال مالي، وتصنف هذه الجماعة من أخطر الجماعات في شمال مالي على الإطلاق².

4.1/ القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

أقامت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تدريجيا سلسلة من العلاقات مع المجموعات القبلية المحلية، فبعد عملية اختطاف 32 سائحا أوروبيا في صحراء الجزائر سنة 2003، اتخذت من الساحل الافريقي ملاذا لها بعد التضييق المفروض عليها من الجزائر، علاوة على ذلك فهي

¹ - خيري عبد الرزاق جاسم، "الحركة الأزوادية في مالي وتكوين الدولة"، مجلة دراسات دولية، ع57، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص 10.

¹ - مادي ابراهيم كانتني، الأزمة في مالي، مرجع سابق، ص 13.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

معروفة باعتمادها مختلف طرق التهريب والتجارة المحلية، بالإضافة إلى عمليات الاختطاف (الرهائن) التي تشنها لتمويل نشاطاتها من خلال طلب الفدية (أموال)، وشكلت القاعدة علاقة وطيدة مع حركة أنصار الدين وتعاونوا في انتفاضة الطوارق 2012 وإن لم تتوفر تفاصيل عن هذا التحالف من حيث كمية الأسلحة والأعضاء المتدخلين في الحركة والتنسيق العسكري، كما شهدت القاعدة عدة انفصالات ومشاكل داخلية، ونتيجة لذلك انبثقت عنها جماعة الموقعون بالدم في أواخر سنة 2012¹.

5.1/ سلطات مالي:

تمثل حكومة مالي طرفا هاما في الأزمة بالإضافة إلى الجيش النظامي الذي له تأثير كبير على البيئة السياسية والأمنية، حيث كانت حكومة مالي محورا في جلب الأزمة من المستوى الإقليمي إلى المستوى المحلي ثم الوطني، حيث أن هذا التحول المفاهيمي والجغرافي عندما قام الانقلاب العسكري على الرئيس أمادو توري، قامت الحكومة برعاية الجيش بإنشاء اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية نتيجة لسلسلة الاضطرابات المتتالية التي واجهتها الدولة، فالسياسات المتخذة لتحسين الوضع في القسم الشمالي لم تنجح إلى حد كبير².

¹ - نبيل بيوبية، "الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلام في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2018، ص 292.

² - Adam Thiam, "Bamaco, The 2018 presidential election in Mali", consulté le: 21/12/2022, disponible sur: <http://WWW.istrategie.org/programmes/observatoire-du-monde-arabo-musuliman-et-du-sahel/the-2018-presidential-election-in-mali-17>.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

6.1/ الموقعون بالدم:

انشقت جماعة الموقعون بالدم عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي نتيجة عدم الاتفاق، وتأسست على يد المدعو "مختار بلمختار" في أواخر سنة 2012م، ومع ذلك لم يسفر خروجه عن القاعدة قطع العلاقة بين المجموعتين، فالمجموعتان شنتا هجوما في 2013م بالجزائر والذي يعتبر أهم هجوم نفذ منذ التأسيس¹.

2- الأطراف الإقليمية

1.2/ المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في أزمة مالي:

أبدت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الاكواس) إدراكها التام للأوضاع الأمنية في شمال مالي، أين عقدت قمة استثنائية في أبيدجان يوم 27 مارس 2012 حول الأزمة في مالي بعد الانقلاب الذي أطاح رئيسها بأمادو توماني توري، وعبرت على أنه في حال عدم انصياح حركات التمرد للمنظمة ستتخذ جميع الإجراءات اللازمة بما في ذلك استخدام القوة للحفاظ على وحدة مالي الترابية، وسبق أن تبنت في البداية مسعى الوساطة والتسوية السلمية للأزمة، حيث اعتبرت أن التمرد انتهاكا خطيرا للمواثيق والقوانين التأسيسية للجماعة الاقتصادية في إخلالها باحترام وحدة الدولة الترابية².

¹- نبيل بيوبية، مرجع سابق، ص 293.

²- عبد الحليم غازلي، "الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإسهامها في تسوية النزاع في شمال مالي 2012"، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.06، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2016، ص11.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

في ذات السياق، طلبت الحكومة المؤقتة في مالي سبتمبر 2012 مساعدة الإكواس في مواجهة تهديد الحركات الإسلامية المتفاقم وقمع التمرد الذي تشهده البلاد، وقد اعتمدت المجموعة في تلبية طلب مالي على مقاربة تتكون من شقين لحل لأزمة من خلال تكليف الرئيس البوركينابي "بليز كومباوري" بالتفاوض مع ممثلي حركة أنصار الدين على أمل إقناع هذه الجماعة بقطع علاقاتها مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والقبول باتفاق سلام مع حكومة مالي، حيث تعهد أنصار الدين بعد محادثات السلام في منتصف نوفمبر 2012 في واغادوغو مع الرئيس كومباوري بنبذ التطرف والإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وكذا الدخول في حوار مع جميع الأطراف لحل الأزمة، تلتها مفاوضات أخرى لوفد آخر من أنصار الدين في الجزائر في محاولة لإنهاء الأزمة بعد ضغط الإكواس دبلوماسياً، من أجل تدخل عسكري في حال فشل المفاوضات، وفي هذا الإطار أحالت الإكواس إلى مجلس الأمن الدولي طلب الحكومة المؤقتة في مالي لمساعدتها في قمع التمرد¹.

ويمكن تتبع مسار تدخل الإكواس في شمال مالي من خلال النقاط التالية:

- في 12 أكتوبر 2012 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2071، الذي يفوض للإكواس والإتحاد الإفريقي وضع خطة للتدخل العسكري الدولي في مالي وتقديم تقرير عن تطورات هذه التحركات في غضون 45 يوماً.

¹ - فريدوم أونوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، اطلع عليه بتاريخ: 2021/03/29، نقلاً عن: <https://goo.gl/71f>

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

- اجتماع باماكو، عقد اجتماع آخر يوم 11 نوفمبر 2012 في أبوجا وأجمع ممثلو الاكواس على تشكيل قوة تدخل قوامها 3300 جندي، لاستعادة شمال مالي من المتمردين الإسلاميين، وتقديم قرار المجموعة إلى الاتحاد الإفريقي، وأيد مجلس الأمن والسلم قرار الاتحاد الإفريقي لاعتماد الخطة المقترحة.

- أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 2085، الذي اعتمد في 20 ديسمبر 2012 والذي يقضي كمرحلة أولية مدتها سنة واحدة بحث السلطات السماح بنشر قوات في مالي وعلى التسريع في وضع إطار عمل للتفاوض مع جميع الأطراف في شمال مالي ممن قطعوا كل علاقاتهم بالمنظمات الإرهابية¹.

واصلت الإكواس مفاوضاتها مع المتمردين الإسلاميين في شمال مالي، إلا أنه بعد تعثر هذه المفاوضات، بدأ المقاتلون الإسلاميون الهجوم على بلدي كوناو سافاري وبلدة كونا بتاريخ 10 جانفي 2013 م، وفي اليوم الموالي نشرت فرنسا بعض قواتها ضمن ما أطلقت عليه اسم "عملية سير فال Operation Serval*"، وذلك بناء على مناشدة رئيس مالي فرنسا للتدخل، كما أن التحرك السريع الذي أقدم عليه الإسلاميين لم يستدرج فقط فرنسا للتدخل، بل بدأت كذلك دول غرب إفريقيا بإرسال قواتها على عجل نحو مالي، وبذلك ضيعت الجماعات الإسلامية فرصة للتوصل لحل سلمي².

¹- فريدوم أونوها، المرجع نفسه.

²- أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 235.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

والملاحظ من خلال تتبع مسار الأزمة في مالي وتعامل الإكواس معه، هو الغياب العلني للصراع التاريخي بين الأقطاب والقوى داخل الجماعة الاقتصادية الطامحة للعب دور المهيمن، حيث أكدت مرارا على عدم قبول توظيف الحركات المتمردة المسلحة للأزمة الدستورية في مالي وأكدت كل الدول الأعضاء في منظمة الإكواس عن دعمها المتواصل لجهود الحكومة المالية الهادفة إلى صيانة وحدة البلاد الترابية.

2.2/ الاتحاد الإفريقي:

اتخذ الاتحاد الإفريقي مواقف واضحة وإجراءات مباشرة إزاء الأزمة في مالي سنة 2012، وذلك بتجريم الانقلاب العسكري بداية وتجميد عضوية مالي في مؤسسات الاتحاد الإفريقي وهو ما عبرت عنه رئيسة المفوضية الإفريقية نيكوسازانا دلاميني زوما بقولها: "أن الوضع في مالي معقد جدا وسلامة البلاد أصبحت مهددة بعد الانقلاب العسكري وينبغي تنظيم انتخابات حتى يتاح للحكومة بسط سلطتها وشرعيتها الضروريتين"¹.

*برخان: عملية عسكرية فرنسية، قالت فرنسا أنها تهدف لوقف تقدم الجماعات الإرهابية المسلحة نحو جنوب مالي، وطردتهم من شمال مالي بعد أن احتلت المنطقة سنة 2012.

¹ - عبد الحي العلمي، "رفض دولي وإقليمي لإعلان الطوارئ استقلال شمال مالي"، اطلع عليه بتاريخ: 2022/12/15،

نقلا عن: [https:// www.dw.com/a1864368](https://www.dw.com/a1864368)

3. الأطراف الدولية

1.3 / فرنسا:

لم يكن تدخل فرنسا العسكري في مالي مفاجئاً، فجزور التواجد الفرنسي في مالي يعود للحقبة الاستعمارية، وعليه فقد كانت فرنسا من أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين انغماساً في أزمة مالي منذ اندلاعها في 2012، وكان صاحبة الدور الرئيسي في نقل أزمة مالي للنقاش الدولي وإصدار ثلاث قرارات في مجلس الأمن حسب مواد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما كانت فرنسا هي المحرك الرئيسي لقرار منظمة الاكواس القاضي بإرسال قوات إلى أرض مالي في مهمة الحفاظ على الوحدة الترابية للدولة، وعمدت فرنسا في استراتيجيتها خلال التعاطي مع الأزمة بحشد الدعم الدولي والإقليمي لدعم حكومة مالي في السيطرة على الوضع والدعم اللوجستي والمالي أيضاً، كما أن تداخل المصالح الإقليمية بين بلدان غرب إفريقيا ومالي، كان أحد العوامل المحفزة لتدخل قوات الإكواس لتحقيق الأهداف الفرنسية بالمنطقة وذلك لمجموعة من الاعتبارات وإثباتاً للرأي العام الدولي أن المنظمات الإفريقية غير قادرة على تسوية الأزمات بمعزل عن الدول الكبرى¹، وفرنسا عدة مصالح ترعاها في دولة مالي، نذكر منها الآتي:

¹ - أسامة غفران، أزمة مالي والتدخل الخارجي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 08.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

أ- المصالح الأمنية الفرنسية في مالي:

أدى التدخل العسكري الفرنسي إلى إحياء النموذج القديم لإدارة الأزمات في إفريقيا¹، فقد جاء بناء على طلب رسمي من حكومة مالي بعد أن عرفت البلد اضطرابات خطيرة جعلت من النظام غير قادر على التحكم في زمام الأمور خصوصا في القسم الشمالي منها، ففرنسا بررت وصنفت تدخلها العسكري المباشر في إطار دعم ومساندة لدولة صديقة وليس تدخلا في شؤونها الداخلية، بالإضافة إلى استخدام ذريعة محاربة المجموعات المتطرفة في إطار الحرب على الإرهاب المهدد لاستقرار مالي بل المنطقة برمتها وذو تداعيات خطيرة على المصالح الأوروبية في دول الساحل، فمن هذا المنطلق تحالفت مع العديد من دول الساحل لإتمام العمليات العسكرية وتقديم الدعم اللوجستي والعسكري، حيث أشار الرئيس الفرنسي إلى أن التدخل تحكمه اعتبارات مرتبطة بالمصالح الفرنسية والدولية في مالي².

وفي هذا الإطار قامت العديد من الدول بتقديم مساعدات بحضور كل من قادة مالي، كجنوب إفريقيا الغابون، الجزائر، البحرين، وممثلين عن كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، الصين، الهند ألمانيا، فنلندا، النرويج سويسرا، هولندا، أين تم جمع ما يناهز **455.53 مليون دولار**، إضافة لمساعدات أخرى كالتدريب، الدعم اللوجستي والأسلحة والوقود، والمساهمات الرئيسية قدمت من الولايات المتحدة الأمريكية (**96 مليون دولار**)

¹ -Damien Helly, Camilla Rocca, La crise au Mali et les relations Afrique-Europe international, center for development Policy management , N° 52 , juin 2013.

² -أمنة عساوة، انعكاسات التدخل الفرنسي في شمال مالي على الدور الإقليمي الجزائري، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، جامعة قلمة هيلوبوليس، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2013.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

إضافة لمبلغ (8 ملايين دولار) تم تقديمها سابقا، وساعدت اليابان بمبلغ (120 مليون) إضافة للمعونات الإنسانية من الاتحاد الأوروبي (50 مليون)، ومن ألمانيا وحدها (20 مليون)، وعلى غير العادة قدمت مملكة البحرين 10 مليون دولار وقدمت الدول الإفريقية ما مجموعه 23 مليون دولار؛ جنوب إفريقيا (10 مليون)، إثيوبيا (5 مليون)، نيجيريا (5 مليون) وغانا (3 مليون)، وتعهدت عدة دول إفريقية بزيادة مساهمتها بالقوات العسكرية بما فيها نيجيريا، غانا التشاد، النيجر، بنين، بروندي السنغال، ساحل العاج، ليبيريا، توغو، بوركينا فاسو وسيراليون، إضافة للتبرعات النقدية والعسكرية تعهدت غينا الاستوائية بتوفير الوقود لكل من قوات "الأفيسما*" وقوات جيش وأمن مالي، بينما اقتصرت المساهمة الصينية على مليون دولار، ومساهمات متواضعة لبعض الدول الإفريقية والأوروبية، تراوحت ما بين 0.5 إلى 6 مليون دولار لكل منهم¹.

ب/ المصالح الاقتصادية لفرنسا في مالي:

يمكن تفسير التدخل الفرنسي في شمال مالي بتواجد احتياطات مهمة من النفط واليورانيوم، ففي سنة 2010 حصلت فرنسا على موافقة رئيس مالي للتقيب، وعن الغاز والفوسفات أيضا، تزيد الثروات من رغبة فرنسا واهتمامها بشمال البلاد خصوصا إقليم أزواد الذي

¹ - مهاري تادلي مارو، "بعثة الدعم الدولي لمالي... التدخل العسكري أولا والعمل السياسي ثانيا"، اطلع عليه بتاريخ:

2021/03/28، نقلا عن:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/03/20133410503616483.html>

***الأفيسما:** بعثة الدعم الدولية التي تقودها إفريقيا في مالي، أنشئت بقرار من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي وأجازها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره رقم 2085، لمساعدة مالي في استعادة بسط سلطاتها على كامل أراضيها ومرافقتها في عملية استعادة الشرعية الديمقراطية.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

أصبح في قلب اهتماماتها الاستراتيجية، بالإضافة إلى ما تقوم به شركة توتال الفرنسية في حوض تاودني الموجود في موريتانيا والتوغل شرقا نحو إقليم الأزواد، لما أثبتت الدراسات عن وجود احتياطات ضخمة من النفط، الشيء الذي يفسر السياسات الهجومية التي تنتهجها فرنسا في إطار زيادة التنافس مع الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة والصين في المنطقة¹، حيث تعددت الوسائل الأمريكية لتنفيذ هذه السياسة، فبعضها كان من خلال مساعدات اقتصادية أو تنسيق أمني وبعضها كان من خلال مشاريع إقامة قواعد عسكرية، أين تعاملت فرنسا مع السياسة الأمريكية بمزيج من المواقف الدفاعية والتسليم بالأمر الواقع وسياسة الانتظار، ثم عادت لتستغل التغيير الذي جاءت به سياسة إدارة أوباما الأقل توسعية في إفريقيا والأقرب للانكماشية فتبنت سياسة هجومية ذات طبيعة عسكرية، من أجل تثبيت نفوذها وقوة تمركز في القارة، فالتنافس الاقتصادي أخذ أهمية قصوى في بين القوى الكبرى، خاصة الصين التي أصبحت منذ عام 2009 الشريك التجاري الأكبر لإفريقيا، وعليه فإنّ هذه السياسة الفرنسية لا يعترضها أيّ نقدٍ أو معارضة من الشارع أو النخب الفرنسية².

ج/ المصالح الإستراتيجية لفرنسا:

يعود الحضور والتأثير الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي لعدة عوامل كوجود اتفاقيات للتعاون العسكري والأمني مع معظم دول المنطقة نشاد، مالي، موريتانيا، النيجر، ناهيك عن وجود

¹ - الجبلاي جدار، "قراءة في أبعاد التدخل الفرنسي في مالي"، اطلع عليه بتاريخ: 2021/03/28، نقلا عن: <file:///C:/Users/seven/Desktop/Nouveau%20dossier/%D8%B3%D8%AD%D9%8412.htm>

² - أسامة غفران، أزمة مالي والتدخل الخارجي، مرجع سابق، ص 11.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

قوات عسكرية فرنسية في كل من ساحل العاج، تشاد، بوركينا فاسو والسنغال، حيث أن أغلبها مستعمرات سابقة لها ترتبط معها باتفاقيات أمنية ودفاعية، فمنطقة الساحل تعد عمقا جيواستراتيجيا لإفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية والبحر الأحمر حسب الشركاء الاقتصاديين والعسكريين لفرنسا، هذا يعني أن التهديدات التي تعرفها المنطقة يمكن أن تمتد إلى مناطق أخرى كأن تصل للحدود البحرية لأوروبا من خلال زيادة نسب الهجرة غير شرعية ومختلف أشكال الجريمة عن طريق جنوب المتوسط، هذا ما جعل فرنسا تولي أهمية بالغة للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل خاصة الإرهابية، نتيجة عمليات الاختطاف المتكررة لمواطنيها وهو الأمر الذي جعل الموقف الفرنسي أكثر تشددا ويدفع نحو ضرورة التدخل العسكري لاحتواء الوضع قبل استفحاله¹.

2/ الولايات المتحدة الأمريكية:

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم تواجدها في المنطقة على أنه تواجد ذو أبعاد إنسانية ويهدف بالأساس إلى تخليص المنطقة من مشاكل الإرهاب، إلا أن الحقيقة الثابتة خلف الانتشار العسكري الأمريكي في كل إفريقيا هي تأمين مصالحها النفطية في المغرب العربي ومنطقة الساحل، حيث تغطي القارة الإفريقية السوق الدولية للطاقة بحوالي 30 بالمائة من الاحتياطات العالمية، فالمصالح الاستراتيجية الأمريكية بإفريقيا قد تعاضمت مؤخرا وأغلب هذه المصالح ذات الصلة بالطاقة متواجدة في غرب القارة².

¹- عادل مساوي، "المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي"، اطلع عليه بتاريخ: 2021/03/29، نقلا عن:

<https://goo.gl/t7FVpm>

²- إسماعيل بالروايح، الاستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قالمة هيلوبوليس، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2013.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

وفي إطار المقاربة الأمريكية تجاه المنطقة، تم وضع مبادرة تنتهج مبدأ الاستباقية من أجل واختزال كل وجودها في النشاط الدفاعي وليس الهجومي حيث لا تهدف إلى القضاء على شبكات الإرهاب النشطة فقط، بل تهدف إلى مساندة الحكومات المحلية على استئصال الأسباب الأصلية للإرهاب كالفساد والبطالة والضعف الاقتصادي وضعف معدلات التنمية، ومن جهة أخرى تسعى المبادرة الأمريكية في الساحل الإفريقي إلى تجسيد مبدأ العمل بالأيادي الإفريقية، من خلال تدريب ودعم جيوش دول المنطقة على مكافحة الإرهاب، ومنه تقليص الدور الأمريكي للتدخل في مواقف الأزمات والنزاعات الأهلية الإفريقية، وبما أن مالي لا تخرج عن هذه العقيدة فقد أدرجت هي الأخرى في حسابات الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد الزيارة التي قام بها رئيس مالي "موسى تراوري" إلى واشنطن سنة 1990، بغية كسب حليف جديد في المنطقة، وبناء على ما سبق فقد دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حل الأزمة بالطرق السلمية والمشاورات السياسية رافضة كل ما من شأنه تعقيد الأمور خلال الأزمة التي عرفت البلاد سنة 2012 من جهة، ومن جهة أخرى مرجحة ومستعدية لفكرة الحل العسكري خاصة في ظل تنامي الإرهاب ومرحبة بالتدخل العسكري الفرنسي في مالي¹.

¹ - إيملي هونت، الإرهاب الإسلامي في شمال غرب إفريقيا هل هو شوكة في عنق الولايات المتحدة؟، د ب ن: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2007، ص 18.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

المبحث الثالث: دور الجزائر في إدارة أزمة مالي

يعبر الدور الجزائري في التعامل مع أزمة مالي عن قوة إرادتها وفق منهج شامل في مساهمة وإدارة الأزمات في إفريقيا، فمن خلال هذا المنهج حاولت الأخذ بعين الاعتبار طبيعة التهديدات الأمنية التي تؤثر على حدودها الجنوبية وأمنها القومي خصوصا بعد التدخل الفرنسي والتوازنات الإقليمية والدولية الساعية لتحقيق المصالح الحيوية لتلك الدول في مالي ومنطقة الساحل ككل.

المطلب الأول: الأساليب الجزائرية المعتمدة لإدارة الأزمة في مالي

تنوعت الأساليب التي اعتمدتها الجزائر في محاولة الوصول لحلول سلمية توافقية، تتخطى بها الأزمة وتبعاتها.

1. مساعي الوساطة

من المتعارف عليه أن الأزمات ذات البعد الاجتماعي المتأصل والمتجذرة تتميز عادة بصعوبة تسويتها وفي بعض الأحيان باستحالة إيجاد حل نهائي لها والقضاء عليها، فالمجتمعات الديمقراطية تتعايش فيما بينها، وفق سلم قوامه القيم المشتركة والمواطنة، واعتماد ثقافة الدولة والمساواة أمام القانون بدلا من الإثنية أو القبلية، وغيرها من قيم الديمقراطية الغربية التي نادى بها فرنسيس فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ والرجل الأخير".¹

¹ - Feuille de route des négociations dans le cadre de processus d'Alger, signé le 24 juillet 2014.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

وتعتبر الجزائر وسيطا تقليديا لإدارة الأزمات في إفريقيا عامة وفي منطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، في محيط يتسم بتنافس قوى إقليمية ودولية لاحتواء الدور الجزائري، حيث سبق للجزائر أن قامت بتسوية سلمية لأزمة مالي ذات البعد الاجتماعي المتأصل، وذلك من خلال الإشراف على كل من اتفاقية تمراست 1991 والميثاق الوطني في 1992، إتفاقية تمبكتو 1996، إتفاقية الجزائر 2006، وإتفاقية واغادوغو 2013 ووصولاً إلى أزمة سنة 2012¹، أين بادرت الجزائر منذ بداية الأزمة 2012 إلى دعوة جميع الأطراف وبدون إقصاء أي طرف أو مكوّن إلى وقف إطلاق النار والجلوس على طاولة المفاوضات لإيجاد حلول سلمية ترضي كل الأطراف، كما أوقفت تزويد جيش مالي بالسلاح الذي كانت تموله سابقا لمحاربة تنظيم القاعدة وسحبت خبرائها العسكريين من شمال مالي بحجة استخدام الأسلحة وخدمات خبرائها في حرب الجيش ضد المتمردين وهو يتنافى مع المبادئ الأساسية للجزائر القائمة على عنصر الحياد، وأعلنت الجزائر عن عدم تقديم أي مساعدة لكلا الطرفين وإن كان البعد الطوارقي في جنوب الجزائر منح المتمردين فرصة أكثر للاستفادة من العمق الاستراتيجي للجزائر²، فقد دعت الجزائر من خلال دبلوماسيتها إلى إبعاد الخيار العسكري والتدخل الخارجي كأولوية مبدئية، مبررة ذلك بحتمية التفاوض والحوار السياسي مع الجماعات التارقية لإيجاد حل سلمي تراعي فيه المطالب الاجتماعية والتنموية والسياسية، بصفتها مطالب مشروعة ومتجذرة منذ ما يزيد عن نصف قرن

¹ - بلقاسم لحلو، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة"، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، 2015، ص. ص 87-88.

² - الزهرة تيغزة، الوساطة الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ع 07، 2017، ص 24.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

خاصة في شمال مالي، وأي استخدام للخيار العسكري ودعم طرف على حساب آخر أو التدخل الخارجي المباشر، سيجعل البيئة مواتية للجماعات الجهادية لتعبئة شباب المنطقة الشمالية وفق إيديولوجية وافدة على المنطقة مشحونة بالتشدد والتطرف، الشيء الذي سيأزم الوضع أكثر.¹

كما سعت الجزائر إلى تقريب وجهات النظر بين حركة الأزواد وحركة أنصار الدين والذي أدى إلى عقد اتفاق ديسمبر 2012، واعتبر خطوة أولية لتعبيد مسار تكريس الحل السلمي السياسي للأزمة مع حكومة مالي الذي تمخضت عنه إتفاقية السلام والمصالحة المبرمة بالجزائر سنة 2015²، كما سعت الجزائر إلى كبح الطموحات الانفصالية لدى بعض المتمردين في جوان 2014، من خلال إعادة الإعمار وتقوية الجانب الأمني للدولة خاصة في المثلث الاستراتيجي المالي علاوة على ذلك الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والتنمية المحلية بالإشراك كل الأطراف التي تتنادي بالمساوات في الحقوق، إلا أن بعض الجماعات في الشمال رفضت هذا الاتفاق وأدخلت شمال مالي في دوامة من العنف خاصة منطقة وميناكا عام 2015، وحسب الواقعية الإثنية، فإن فصل الهويات عن بعضها البعض بسبب إستحالة الجمع بينها، انطلاقا من فرضية تزعم أن غياب الدولة القوية والمركزية التي تحتكر أدوات العنف والإكراه الشرعي، تؤدي إلى لجوء كل هوية أو قبيلة أو إثنية إلى تعظيم وتعزيز قدراتها الأمنية، بعيدا عن سلطة الدولة المركزية الهشة خصوصا إذا كانت الدولة لا تعبر الاهتمام الكافي للهوية التي تطالب بالانفصال، مما يدفع الاقليات في

¹ - مصطفى صايح، "إدارة النزاع في شمال مالي: خيارات وسيناريوهات"، اطلع عليه بتاريخ: 2020/04/16، نقلا عن:

<https://www.politics-dz.com>

² - توفيق بوستي، إسماعيل بوقنور، مرجع سابق.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

الخوف الدائم نتيجة التهميش والإقصاء والتصفية الديمغرافية من قبل الهوية ذات الأغلبية، وهو ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة للهويات المتعددة لشمال مالي كالترقية، العربية والإفريقية.¹

وفي هذا الإطار سمح مجلس الأمن الدولي من خلال القرار 2085* الذي اعتمد في 20 ديسمبر 2012 بنشر قوات في مالي لفترة أولية تقدر بسنة واحدة، وحث القرار أيضا السلطات الانتقالية في مالي على وضع بعثة **AFISMA** إطار عمل دون تأخير للتفاوض مع جميع الأطراف في شمال مالي ممن قطعوا كل العلاقات بالمنظمات الإرهابية بسبب التحديات الجلية المتعلقة بالتمويل والتدريب والمسائل اللوجستية تشير إلى أن الانتشار الفعلي لهذه القوة لن يكون قابلا للتنفيذ إلا بحلول سبتمبر أو أكتوبر من 2013.²

كما أن الإدارة الجهورية فرضت مشروعا للتسوية السياسية لفترة ما بعد الانقلاب العسكري، من خلال ما عرف باتفاقية واغادوغو بين السلطة الانتقالية في مالي والحركات المسلحة في شمال مالي، من خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية، والحث على مسار التفاوض على مجموعة من الأسس والمبادئ التي تحدد مستقبل الأقاليم في شمال مالي، كما أوصت اتفاقية واغادوغو بضرورة مساهمة المجموعة الإقليمية والدولية على غرار الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، لدفع مسار التفاوض بين السلطة الشرعية والحركات السياسية والمسلحة في شمال مالي، وهو الدور

¹ - زهيرة مزارة، أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي بين المخاطر الأمنية والانفصال مالي نموذجا، مرجع سابق، ص. 263.262.

² - القرار 2085 من ميثاق الأمم المتحدة، المتضمن تحضير لعمل عسكري وإرساء القوة أفريقية وتحديد أجل محدد لسنة واحدة لتنفيذ العمل العسكري والثاني تشجيع مساعي التسوية السياسية والحوار السياسي بين الفقاء في مالي.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

الذي حاولت الجزائر أن تقوم به في ظل تحديات تطرحها طبيعة البناء الاجتماعي المتأصل الذي طرح صعوبة في التعامل الوضع السائد¹.

تم تنظيم اجتماع رفيع المستوى في 16 جويلية 2014 م لدعم الحوار في مالي ومن أجل التسوية والأمن في شمال جمهورية مالي عقد بالجزائر العاصمة بمشاركة الجزائر، مالي، النيجر، بوركينا فاسو، التشاد، موريتانيا والاتحاد الإفريقي والمجموعة الدول الإفريقية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي.

بدأت بالجزائر بمفاوضات السلام في شمال مالي بين الحكومة المالية المركزية وقادة حركات أزوادية، تمت بحضور ممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والاكواس، ويقود الوفد الحكومي المالي في المفاوضات وزير الشؤون الخارجية والاندماج والتعاون الدولي المالي لإقناع الأزواد والجماعات الستة بإنهاء الأزمة².

للانقسام الحاصل بين أطراف الأزمة في الشمال، تم وضع رئيسيين في بداية التفاوض مع الحكومة في باماكو، بحيث وقع القسم الأول من الحركات الشمالية على خريطة الطريق في إطار مسار الجزائر ومثلتها كل من الحركة العربية الأزواد، تنسيقية حركات القوى الوطنية للمقاومة وتحالف الشعب من أجل الأزواد، أما القسم الثاني من الحركات فقد وقع مع ممثل الحكومة المالية

¹ - مصطفى صايح، إدارة النزاع في شمال مالي: خيارات وسيناريوهات، مرجع سابق.

² - "الحوار المالي الشامل: تسلسل الأحداث"، اطلع عليه بتاريخ: 2020/04/16، نقلا عن:

<http://www.aps.dz/ar/algerie/15989>

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

وثيقة موازية بنفس التسمية السابقة، حيث مثل هذا القسم من التنظيمات كل من تنسيقية المجلس الأعلى لوحدة الأزواد، الحركة الوطنية لتحرير الأزواد والحركة العربية للأزواد¹.

2- الجهود الأمنية

رغم التركيز على الحل السياسي في إدارة الأزمة في مالي إلا أن الجانب الأمني يبقى هو الوتر الحساس لجنوح الجزائر في معالجة الأزمة في تنسيق أمني وعسكري في إطار إقليمي وفق آلية متفق عليها بين دول الجوار، حيث تعتبر الجزائر دولة محورية تسعى لإقامة استراتيجية إقليمية لمواجهة التحديات الأمنية المختلفة وعلى رأسها التنظيمات الإرهابية، وما يعزز موقف الجزائر أيضا هو الزيارات المختلفة لمسؤولي مالي، الذين أكدوا على تأييدهم للرؤية الجزائرية للتسوية السياسية السلمية للأزمة².

تتدرج المساعي الجزائرية والتخوف من انفصال شمال مالي في إطار إدارتها للأزمة سياسيا وأمنيا لملف الإرهاب والتي تتسم بدرجة عالية من الدقة وتستلزم تحليل متكامل الأبعاد لخطورة الوضع وتداعياته الأمنية على الاستقرار الداخلي للدولة والمجتمع³.

¹ - مصطفى صايح، إدارة النزاع في شمال مالي: خيارات وسيناريوهات، مرجع سابق.

² - "التدخل العسكري في أزمة مالي والتسوية السلمية هي الحل"، اطلع عليه بتاريخ: 2020/04/16، نقلا عن: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec06.doc_cvt.htm

³ - خالد عبد العظيم، "الجوار المالي: التداعيات الإقليمية لانفصال في أزواد في مالي"، مجلة السياسة الدولية، عدد 189، مؤسسة الأهرام، مصر، 2021، ص 115.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

أكدت الجزائر على التنسيق الأمني الإقليمي الذي يجنبها انزلاقات أمنية بتواجد كيان دولة فاشلة تزيد من أبعاد التهديدات الأمنية الصلبة والناعمة كانتشار تجارة السلاح والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وهي تهديدات تتعامل معها الجزائر بحذر ودقة لما لها من آثار واضحة على وحدة التراب الجزائري، نتيجة الروابط الإثنية والتاريخية بين المكون التارقي الموجود في مالي وباقي دول الساحل، فالمقاربة الأمنية الجزائرية تركز على إيجاد حلول شاملة في إطار إقليمي موسع¹، ومع تزايد أنشطة الجماعات الإرهابية ممثلة في القاعدة بلاد المغرب الإسلامي في الجنوب الجزائري خاصة أزمة الرهائن في منشأة الغاز في عين أمناس الاستراتيجية، توصلت الجزائر إلى أن التهديد الذي يمثله الارهاب حقيقية لا يمكن الإغفال عنها، لاسيما بعد ظهور الحركات العابرة للحدود، كما أن التحالف الذي حصل بين الطوارق وحركة أنصار الدين وتنظيم القاعدة بلاد المغرب الإسلامي أثر على الأمن القومي الجزائري، وعيه فاهتمام الجزائر بمسألة الطوارق في مالي هو نتيجة لحقيقة أن دول الساحل الإفريقي ليس لها قدرات عسكرية تمكنها من مواجهة هذا التحدي مقارنة بالجزائر التي لها خبرة في التعامل مع الإرهاب².

ونتيجة لعمليات الاختطاف التي تشهدها المنطقة خاصة في الشريط الحدودي مالي/الجزائر، أكد الخبراء أن التنظيمات الارهابية قادرة على إجراء عمليات خطف للأجانب داخل وخارج الجزائر من أجل جمع أموال الفدية أو تبادل السجناء الإسلاميين المتشددين، حيث يتم

¹- فيصل بو الجديري، عبد السلام دخيل، الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي أزمة الطوارق في شمال مالي نموذجا، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الجزائرية الأمنية في الساحل الإفريقي، جامعة قلمة هيولبوليس، الجزائر، يومي 24 و25 نوفمبر، 2013.

²- عادل زقاع، سفيان منصوري، مرجع سابق، ص 12.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

احتجاز الرهائن في المناطق النائية بالقرب من الحدود الجزائرية المالية، وعلى هذا الأساس تم اعتماد العديد من الاستراتيجيات والمقترحات كما هو الحال بالنسبة للجزائر، لتفيل تجريم دفع الفدية وإعطاء سلطة للحكومات لتجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية، لكن ما تم تحقيقه يعد متواضعا جدا، لذا وجب إعادة النظر في معالجة التحديات، وتكييف الاستراتيجيات وفقا للظروف الجديدة التي تتطلب تعاونا حقيقيا في مجالات كثيرة¹.

كما كانت مشاركة الجزائر في مبادرة مكافحة الإرهاب العابر للصحراء، الهادفة إلى توسيع الجهود المشتركة، بالموازاة مع المساعي الأمريكية لمكافحة الإرهاب الدولي وفي منطقة المغرب العربي والساحل ومنطقة الصحراء الكبرى، دافعا أساسيا في تكثيف وتوسيع الجهود بإدراج دول أخرى ذات بعد جغرافي بالساحل².

ثالثا: البعد التنموي

انطلاقا من فكرة توسع مفهوم أمن الدول من الطابع العسكري إلى جوانب أخرى متعددة لا يمكن الحديث عن الأمن دون تنمية، وهي تعني حصول تطور في البعد الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، فالتنمية المقبولة في مرحلة سابقة تصبح غير مقبولة في مرحلة لاحقة، وانطلاقا من هذه الفكرة يجب أن يتم التركيز على الأمن انطلاقا من النقاط التالية:

¹ - الطاهر دلول، "السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، عدد 02، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، الجزائر، 2014، ص 24.

² - حكيمة علالي، طبيعة السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قلمة هيلوبوليس، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2013.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

- أن يخضع الاقتصاد لتنظيم علمي وتسيير شفاف، يجعله يساهم في تقوية مركز الدولة وبما يحقق لها الرفاه الاجتماعي.

- الأمن الاجتماعي، من خلال تحقيق تنمية مستدامة في ظل شروط تطور مقبولة للهوية الثقافية والدينية والوطنية والتقاليد وكذا محاربة الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية¹.

يتجلى من هذا المنطلق البعد التنموي في قمة الجزائر حول السلم والأمن في إفريقيا 2013، والتي ركزت على دفع سبل التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي والبنى التحتية لحل الأزمة في مالي، بالإضافة إلى إدماج كل الشرائح المجتمعية في الحياة السياسية والاقتصادية واحترام التنوع الثقافي للمجموعات بدلا من التوجه العسكري².

¹- راقي عبد الله، مسألة استقلال الطوارق وتداعياته على أمن الجزائر، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قالمة هليوبوليس، الجزائر، 24-25 نوفمبر، 2013.

²- زهيرة مزراة، أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي: بين المخاطر الأمنية والانفصال مالي نموذجا، مرجع سابق، ص 268.

المطلب الثاني: موقف الجزائر من التجاذبات الإقليمية تجاه الأزمة في مالي

تعددت مواقف الجزائر إزاء التحركات الإقليمية في أزمة مالي بين الرفض والتأييد، وهذا ما سيتبين من خلال محاور هذا المطلب.

1- الجزائر وموقف الاتحاد الإفريقي من الأزمة في مالي

لقد كان رد فعل الاتحاد الإفريقي تجاه أزمة مالي مؤيدا للموقف الجزائري، حيث اتخذ بعض الإجراءات الردعية من خلال تجريم الانقلاب العسكري الذي قاده أمادو سانغو وتجميد عضوية مالي في الاتحاد، خاصة بعد تفاقم الأوضاع في شمال مالي واتجاه الجماعات الإرهابية نحو العاصمة باماكو، كما شدد الاتحاد على احترام الوحدة الترابية للدولة ودعا كل الفصائل إلى الحوار والتأكيد على الحل السلمي للأزمة ومحاولة إقناع الحركة الوطنية لتحرير الأزواد التخلي عن مطالب الانفصال، كما طلب من جميع الحركات الطوارقية المسلحة التي تتبنى مطالب سياسية بقطع علاقاتها مع الحركات الإرهابية في المنطقة، مع ضرورة تسريع الحوار السياسي الداخلي وإجراء انتخابات من أجل عودة المؤسسات الدستورية، هذا الموقف عبرت عنه رئيسة المفوضية الإفريقية "نيكوس أزان الاميسيزوما" بقولها: "أن الوضع في مالي معقد جدا وسلامة البلاد والوحدة الترابية أصبحت مهددة بعد الانقلاب العسكري وينبغي تنظيم انتخابات حتى تتمكن الحكومة من بسط سلطتها وشرعيتها الضروريتين"، وخلال قمة الحادية والعشرين للاتحاد الإفريقي في أديس بابا في شهر جانفي 2013، أكدت الاتحاد الإفريقي على الخيار العسكري في مواجهة تهديدات

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

الجماعات الإرهابية إلى جانب الحل الدبلوماسي في القضاء على الأزمة، بالإضافة إلى تعبئة الموارد لدعم قوات الأمن والجيش، لكن الموقف الجزائري بقي رافضا لاستخدام القوة العسكرية لحل الأزمات وهو مبدأ راسخ في السياسة الخارجية الجزائرية¹.

2- الجزائر وموقف منظمة الإكواس من الأزمة في مالي

أكدت الجزائر منذ بداية الأزمة على أن الخيار العسكري سيؤدي إلى كوارث إنسانية تزيد من معاناة اللاجئين المنتشرين في دول الجوار، وبالتالي يجب تقديم المساعدة ودعم دولة مالي على بناء القدرات الدفاعية للجيش المالي وإعادة وحدته بعد الانقلاب العسكري، وانخراطه من جديد ضمن الآليات الأمنية القائمة كما هو الحال مع دول الميدان من خلال تفعيل مشاركته في لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة ومقرها تمرست جنوب الجزائر، وكذا وحدة الإدماج والربط التي تقدم تنسيق استخباراتي في إطار مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل الإفريقي².

انطلاقا من رفض الجزائر للحل العسكري التي اعتبرت تدخل منظمة الإكواس بمفردها في مالي لن يسهم في وقف تدفقات السلاح والمقاتلين الواردة إلى شمال مالي من ليبيا مروراً بجنوب الجزائر، وكذا تلك القادمة من شمال النيجر، وبالتالي فإن استقرار شمال مالي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تدخل الجزائر سياسياً، ولابد لمنظمة الإكواس أن تدرك محدودية قدراتها في إدارتها

¹ - زكرياء بouden، "أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2015، ص 178.

² - Sékou Tamboura , « Intervention militaire: l'Algérie à la manœuvre contre le Mali », journal L'aube, 7 décembre 2012, consulté le: 17/04/2021, disponible sur: <https://www.maliweb.net/insecurite/intervention-militaire-lalgerie-a-la-manoeuvre-contre-le-mali-110443.html>

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

للأزمة في مالي، وبالتالي وجوب تنسيق الجهود والمساعي مع كل الفاعلين الإقليميين والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة¹.

3- الجزائر وانخراط المغرب في أزمة مالي

أبدت المملكة المغربية اهتماما بالغا بمسألة الطوارق، بغية استخدامها كوسيلة لإضعاف الجزائر وخلق مشاكل في المحيط الإقليمي، حيث صرح الملك المغربي بأنه؛ "إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية فلا أرى أي مانع من دعم الطوارق ودفعهم بالمطالبة باستقلالهم"، وعليه أصبحت الأجهزة السرية المغربية أكثر نشاطا في السنوات الخمس التي تلت الأزمة الأخيرة في تومبوكتو، وهذا لا يدخل في إطار زعزعة أمن المنطقة فقط بل لتحقيق أهداف المغرب الكبير المزعوم، الذي تطالب سلطات المغرب به والذي يشمل جزءا كبيرا من الجزائر وموريتانيا والصحراء الغربية وشمال مالي، وإدراكا منها للتحديات الموجودة، أعطت الجزائر اهتماما كبيرا لقضية الطوارق من منظورها الأمني الشامل، مع التأكيد على الحل السلمي في إدارتها للأزمة وتعزيز وتقوية القدرات التنموية، خلافا للموقف المغربي الهادف إلى زعزعة استقرار الجنوب الجزائري لما له من امتداد مجتمعي في دول المنطقة وشمال مالي خصوصا، فالموقف المغربي متطابق إلى حد كبير مع دول مجموعة الاكواس ومن ورائهما الموقف الفرنسي الداعي للحل العسكري².

¹- بدر حسن الشافعي، "إشكاليات التدخل العسكري والاكواس في شمال مالي"، اطلع عليه بتاريخ: 2020/04/19، نقلا عن: <http://www.siyassa.org.eg>

² - la politique africaine de la Libye (1969 –1996) le Maghreb et l'Afrique subsaharienne, éd. CNRS, Paris .p. 74 .

المطلب الثالث: موقف الجزائر من التدخلات الدولية في أزمة مالي

1- موقف الجزائر من التدخل الفرنسي في مالي

إن ما يجري في مالي يعتبر حيويًا بالنسبة للجزائر، فمن الناحية الجغرافية تعد مالي دولة تماس مع الجزائر بحدود شاسعة تمتد إلى 1400 كلم من الجنوب، يضاف إليها التداخل الاجتماعي المتمثل في أقلية الطوارق المنتشرين في دول الجوار مع ما تحمله من تداعيات أمنية لتدفع اللاجئين عبر المناطق الجنوبية، فمن ناحية الأهداف الحيوية للجزائر، فإن لديها خيارات لا يمكن التخلي عنها فقد كان للهجوم على مركز إنتاج الغاز الطبيعي في منشأة تيفنتورين، وانهيار نظام القذافي وكذا لانتشار الجماعات الإرهابية والانفصالية في شمال مالي الأثر السلبي على أمنها القومي، كما أن التدخل الأجنبي وتحديدًا الفرنسي زاد في تعقيد الوضع المعقد أصلاً بفعل رهانات الموارد والتنافس الدولي الكبير على التمتع بالحصول على أكبر حصة من مصادر الطاقة في المنطقة¹. (أنظر الملحق رقم 05، ص 276).

وبناء على ما سبق ذكره، يُعتبر الموقف الجزائري الراض لأبي تدخل أجنبي في المنطقة موقفًا مبدئيًا في السياسة الخارجية الجزائرية، لكنه في الوقت نفسه ناتج عن التخوف من أن يؤدي هذا التدخل لنتيجة عكسية مثل تعزيز الفكر الجهادي للحركات الإسلامية وتوحيد المشاعر الانفصالية، لذلك فالجزائر تعتقد بضرورة إيجاد حل سياسي يضمن فصل كل من جماعات

¹- حورية ساعو، محمد غربي، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 18، جامعة شلف، الجزائر، 2017، ص 07.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

الطوارق ممثلين في الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة أنصار الدين من جهة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد من جهة ثانية، والأساس المنطقي لهذا السيناريو هو أن هذا الفصل سيمكّن دول المنطقة من تحقيق هدفين في وقت واحد، فإضافة إلى تلبية المطالب المشروعة للتوارق، سيتم ضرب الحركات الإرهابية بمساعدة ممكنة من الحركات التارقية، حيث يمكن لأي تدخل أجنبي أن يزعزع الاستقرار في المنطقة المضطربة أصلاً على الحدود الشاسعة للجنوب الجزائري، والعمل على تجنب تأزيم الأوضاع مثلما حدث سابقاً بعد عدم التزام رئيس مالي أمادو توماني توري بالتطبيق الحرفي للاتفاقيات التي توسطت فيها الجزائر بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق فكان ذلك سبباً رئيسياً لتفجير الأحداث بين الطرفين في بداية 2012 والتي أدت لتقهقر جيش مالي ومن ثم الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المالي توماني توري نفسه¹.

بالإضافة إلى أن الدور الخارجي تجاه مالي، القائم على استراتيجية التوازن الهش بين أطراف الأزمة لضمان عدم امتداد تداعيات الأزمة إلى داخل الجزائر ومنع تشكيل كيان سياسي لحركات الأزواد كونه سيحدث تصدعا للجنوب الجزائري، فإن أي تدخل أجنبي في مالي سيمثل تهديداً أمنياً مباشراً للجزائر²، حيث يشكل التدخل الفرنسي في شمال مالي مأزقاً للسياسة الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء والتي ظلت تمارس استراتيجية الحذر وإبعاد التأثيرات التي تشهدها

¹- يحيى زبير، "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، اطلع عليه بتاريخ: 2020/04/20، نقلاً عن:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/201211289594704997.htm>

²- حورية ساعو ومحمد غربي، موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي، مرجع سابق، ص 08.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

المنطقة، إلا أنها لم تنجح في منع تداعيات التدخل العسكري في مالي خصوصا، وعليه فالجزائر تخشى من سحب الريادة الإقليمية إذ أن المساعدة في التدخل الأجنبي مردها تهميش الجزائر ضمن ترتيبات إقليمية، لاسيما بعد المسعى الفرنسي لتشكيل محور إقليمي يضم المغرب الأقصى ودول غرب إفريقيا إذ استمر إصرار الجزائر على موقفها، وفي ظل هذه المتغيرات فإن الجزائر حافظت على مبادئها بالمضي في مساعي الصلح ورعايته من خلال تفعيل الآليات الدبلوماسية وجمع كل أطراف الأزمة للخوض في مسار الحوار¹.

2- الجزائر وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة في مالي

في البداية عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمها للحل السياسي السلمي في شمال مالي، والذي جاء على لسان القائد الأعلى للقيادة القوات المسلحة الأمريكية بإفريقيا "أفريكوم" أن الوضع المعقد في شمال مالي والتداعيات الخطيرة الناجمة عن التدخل العسكري فهو موقف صريح لدعم وتأييد الموقف الجزائري الذي يقر بالتسوية السلمية للأزمة في مالي ولإعادة إرساء السلام وبناءه بشكل صحيح عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية والاجتماعية في شمال مالي، وعبر عن تقديم مساعدات عسكرية لإعادة بناء الجيش مالي ليتمكن من مواجهة كل الأخطار لاسيما التهديدات اللاتمانلية².

¹ - أحمد عظيمي، "تداعيات التدخل العسكري في مالي على الجزائر"، أطلع عليه بتاريخ: 2020/04/20، نقلا عن: <https://carnegie-mec.org/2012/10/23/ar-pub-49765>.

² - حورية ساعو، محمد غربي، موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي، مرجع سابق، ص 09.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

فبناء على توجهاتها المبنية على المصلحة، عملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مجابهة القوى الأخرى في المنطقة في إطار الصراع على مناطق النفوذ، في ظل الصعود الصيني الملحوظ وهيمنتها على الأسواق الإفريقية، كما تسعى إلى إزاحة هيمنة القوى التقليدية في المنطقة ومقدمتها فرنسا، لذلك سعت إلى إقامة مبادرات اقتصادية في المنطقة بهدف ضمان مصالحها في مجال الطاقة¹.

كما يركز الموقف الأمريكي على العمل على توريث الجزائر من خلال دفعها إلى التدخل العسكري المحتمل في شمال مالي، وهو ما لا تستطيع فرنسا عن القيام به نظرا لتباين مواقف البلدين في هذا الخصوص مقارنة بالعلاقات الأمريكية الجزائرية، في حين تضطلع فرنسا بإدارة آليات العمل الدولي تجاه الأزمة والتواصل مع دول جوار مالي ودول غرب إفريقيا المنضوين تحت مظلة الإكواس².

3- الجزائر وموقف منظمة الأمم المتحدة من الأزمة في مالي

تم تشكيل بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2100 المؤرخ في أبريل 2013، لدعم العمليات السياسية وتنفيذ عدد من المهام ذات الصلة بالأمن وفقا للمقاربة الليبرالية لبناء السلام التي تتبناها الأمم المتحدة، وقد

¹ - إبراهيم شابير الدين، الأفريكوم... حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة، تر. الحاج ولد إبراهيم، د ب ن: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 47.

² - السيد على أبو فرحة، "التدخل العسكري في مالي.. تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها"، اطلع عليه بتاريخ: 20/04/2020، نقلا عن: <https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%8>

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

طالبت البعثة أن تدعم السلطات الانتقالية في مالي من أجل تحقيق الاستقرار مع الأخذ بعين الاعتبار المراكز السكانية الرئيسية وخطوط الاتصال وحماية المدنيين وحقوق الإنسان من أجل توفير المساعدات الإنسانية، والتحضير لانتخابات حرة شاملة وتتمركز البعثة في عاصمة مالي لفترة غير محدودة، كما تؤكد هذه البعثة على الالتزام بسيادة الدولة وسلامتها الإقليمية والتأكيد على المبادئ الأساسية في عملية بناء السلام، وعدم التحيز للأطراف وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، من جهة أخرى أيدت الأمم المتحدة العمل السريع الذي قامت به القوات الفرنسية بناء على طلب من السلطات الانتقالية في مالي لوقف الهجمات الإرهابية المتطرفة، مع الإشارة إلى جهود الجيش المالي في تلك العملية والتأكيد على ضرورة إرساء الحكم الديمقراطي والنظام الدستوري بوسائل الانتخابات والتأكيد على الحوار الشامل مع كل الأطراف، كذلك الثناء على الجهود الإقليمية كالاتحاد الإفريقي والاكواس في عملية بناء السلم¹.

وفي هذا الإطار أثنت الأمم المتحدة على الجهود الجزائرية في حل الأزمة بالطرق السلمية السياسية وأكدت على نجاعة الموقف الجزائري في مكافحة الإرهاب، حيث كان للجزائر دور فعال في الضغط على المجتمع الدولي والأمم المتحدة من أجل إصدار هذا القرار نظرا لارتباطه بخبرتها الطويلة في مكافحة الإرهاب والقضاء على شبكات تمويله وقد تم التذكير في بداية القرار بأن الإرهاب بمختلف أشكاله ومظاهره يشكل واحد من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين، لذلك وجب التنسيق ومحاربه بمختلف الوسائل المتاحة وذلك من خلال محاربة مصادره

¹ - نبيل بوبية، الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلام في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات، مرجع سابق، ص 400.

الفصل الثالث: إدارة الجزائر للأزمة في مالي: السياق والتوازنات

الأساسية، والجماعات الممولة له والتتديد بعمليات الاختطاف التي تقوم بها مختلف التنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قصد الحصول على الأموال أو الحصول على تنازلات سياسية، وقد اعتبر القرار عمليات الاختطاف تهديدا واضحا لحياة الأفراد والمجتمعات، لذلك فمن الضروري تدعيم الجهود الرامية للحد من هذه الظاهرة¹.

وبهذا تكون الأمم المتحدة قد تعاملت مع أزمة مالي وفق طلب السلطات الانتقالية في مالي والتقارير التي قدمها كل من الاتحاد الإفريقي ومجموعة الأكواس تحت الضغط المقرون بلغة المصالح الذي لعبته فرنسا، وبالرغم من أن التدخل العسكري في شمال مالي ساهم في التصدي لضغط التنظيمات الإرهابية واستعادة المناطق التي سيطرت عليها إلا أن المسار الثاني الذي يقوم على العمل الدبلوماسي كان أكثر إيجابية، والموقف الجزائري كان أكثر توافقا مع موقف هيئة الأمم المتحدة من خلال التنسيق والعمل على دفع فريق الوساطة الدولي بقيادة الجزائر لوضع اتفاق إطار قاد إلى توقيع اتفاق السلام بين أطراف الأزمة في مالي سنة 2015 بالجزائر.

¹ - زكرياء بودن، مرجع سابق، ص 185.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن المقاربة الجزائرية لبناء السلم في مالي ظلت مركزة أولاً على ضرورة تحقيق السلم السالب؛ أي وقف العنف المباشر الذي تعرفه الدولة جراء السياسات التي تتبناها ضد أقلية الطوارق في المثلث الاستراتيجي لشمال مالي، ومعتمدة ثانياً أسلوب الوساطة لتحقيق المصالحة بين الفرقاء والتأكيد على الوحدة الترابية للدولة، فكانت تهدف من خلال هذا الدور إلى إيجاد حل سياسي بأقل الخسائر لإعادة بناء الدولة ونشر الاستقرار بعيداً عن الحل العسكري الذي اتخذته منظمة الأكواس والتدخل الفرنسي المباشر تحت غطاء طلب رئيس مالي، فالجزائر تنتظر إلى التدخلات العسكرية للقوى الكبرى في مالي وخاصة مع تزايد النشاطات الإرهابية وأشكال الجريمة المنظمة أكبر تهديد لأمنها القومي، وكذا المصالح الجزائرية في ظل ما يسمى بحرب الموارد.

الفصل الرابع:

**إدارة الجوائز للأزمة في مالي بين فعالية الأداء
ورهان النجاح**

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

تمهيد:

قامت الجزائر بالإشراف على توقيع اتفاق السلام بين أطراف الأزمة في مالي بعد الجنوح إلى الحوار، أين تضمن الاتفاق المفاهيم الأساسية وتحديد الآليات التي تسمح لجميع الفصائل بالاندماج وبناء دولة وهوية متماسكة، معتمدة في ذلك على الآليات اللازمة التي تقترض أنها تتماشى مع طبيعة الأزمات الاجتماعية والسياسية المتأصلة في مالي، والتي يصعب إدارتها في ظل تضارب مصالح القوى الإقليمية والدولية، حيث وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات تسببت في عرقلة مساعي التوصل لحل نهائي للأزمة.

وفي خضم ما تعيشه المنطقة من انزلاقات أمنية خطيرة تمس الحزام الجنوبي للجزائر، الذي يشكل رهانا أمنيا كبيرا بالنسبة لها، خصوصا وأن العقيدة الأمنية تمثل ميراث ثابت رغم ما طرأ على الساحة الإقليمية من تغيرات، الأمر الذي يجعل المقاربة الجزائرية في إدارتها لأزمات المنطقة تتأرجح بين الثبات والليونة لعدم توظيفها كل الإمكانيات المتاحة وفق تصور واضح لتحقيق الأهداف التي يجب أن تكون عليها الجزائر كقوة في المنطقة وفاعل إقليمي محوري.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

المبحث الأول: إتفاق السلام والمصالحة في مالي 2015: السياق والمضامين

لاقت الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية لإقرار اتفاق السلام والمصالحة بين حكومة مالي وعددا من حركات التمرد في شمال مالي دعما ومساندة من المجتمع الدولي، ويظهر ذلك طيلة مسار المفاوضات التي خلصت إلى التوقيع على الاتفاق بالعاصمة الجزائرية سنة 2015.

المطلب الأول: الأطراف الرئيسية في اتفاق السلام والمصالحة 2015

تكللت الجولة الخامسة من المفاوضات في الجزائر على مدار أشهر، بالتوقيع على اتفاق "السلام والمصالحة"، على أن يتم التوقيع عليه في عاصمة مالي باماكو في 26 مارس 2015، بين حكومة مالي والجماعات المسلحة، والذي اعتبرته الجزائر ثمرة ثمانية أشهر من المفاوضات بين الجانبين¹.

نظرا لمواقف الأطراف المعنية، نلاحظ أن الفصائل المؤيدة لحكومة مالي في شمال مالي قامت بالتوقيع على اتفاق الجزائر، في حين لم توقع كبرى فصائل الطوارق في شمال مالي وهما الحركة الوطنية لتحرير الأزواد والمجلس الأعلى لوحدة الأزواد، اللتان قامتتا بمشاورات مع الأطراف الداعمة لهما قبل التوقيع، ويعود سبب تشدهما خلال جولات التفاوض لانتصاراتهما العسكرية في شهر ماي 2014 وطرده القوات الحكومية من المثلث الاستراتيجي الذي يعد مركزهما الرئيسي².

¹ - "إتفاق سلام بين باماكو وجماعات مسلحة بوساطة جزائرية"، مقال اطلع عليه بتاريخ: 2020 /04/29، نقلا عن:

<https://www.aljazeera.net/news/international/2015/3/1/%D8%A7%D8%A>

² - محمد محمود، "اتفاق السلام في مالي ضرورة ملحة لمنطقة الساحل الإفريقي"، المركز العربي الديمقراطي، اطلع عليه بتاريخ: 2020/04/29، نقلا عن: <https://democraticac.de/?p=34092>

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

وتضمنت مسودة الاتفاق مقترحات للتعايش بين سكان الشمال والجنوب في كنف دولة واحدة، مع وضع نظام خاص في الشمال لا يرقى إلى درجة الحكم الذاتي الذي تعتبره الحركات المسلحة الحد الأدنى لما يمكن أن تقبل به، ومن جهة أخرى، يقول قادة الحركات الأروادية الراضية لمشروع الاتفاق أن مشروع الاتفاق لا يلبي أبسط مطالبهم، حيث لا ينص على قيام حكم ذاتي في المناطق الشمالية ولا على حكم فيدرالي ويؤكد على التثبيت بوحدة الأراضي المالية، ويبقى السلطة والسيادة بشكل كامل على تلك المناطق بيد الحكومة المركزية في مالي، ففي هذا الاطار أكد "المنجي الحامدي" المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي، لرئيس جمهورية مالي "إبراهيم كييتا" (السابق) في لقاء جمع الطرفين في 3 مارس 2015 في العاصمة باماكو، على دعم المجتمع الدولي للاتفاق الذي وقع عليه في الجزائر، واستعداد الأمم المتحدة للمشاركة في الجهود المبذولة من طرف الوسطاء الدوليين من أجل إقناع الحركتين بالتوقيع على الاتفاق¹.

¹ - محمد محمود أبو المعالي، "القوة الناعمة أولاً لحل الأزمة في مالي"، اطلع عليه بتاريخ: 2020/04/29، نقلا عن:

<https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/5/4/%D8%>

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

المطلب الثاني: التزامات وأسس إدارة الأزمة في مالي

1- قراءة تحليلية في التزامات اتفاق السلام والمصالحة في مالي

تندرج هذه الالتزامات ضمن الفصل الأول من اتفاقية خارطة الطريق في مالي التي تحتوى

على أربع مواد، حيث جاء فيها ما يلي؛

المادة (1-2): تأكيد الأطراف على ضرورة التعهد بتنفيذ أحكام الاتفاق بالكامل وببنية حسنة

للاعتراف بمسؤوليتهم الرئيسية، وفي هذا الصدد التزاماتها التالية:

- احترام الوحدة الترابية الوطنية والأمانة الوطنية واستقلال دولة مالي ونظامها الجمهوري وأخلاقيها اللائكية.

- تقوية اللحمة الوطنية من خلال احترام التركيبة البشرية للمجتمع المالي بكل أطيافه العرقية والثقافية واللسانية والقيمية، وكذا إدماج الشباب في عملية بناء الدولة ومؤسساتها.

- يتحمل المواطنون المسؤولية عن الإدارة الفعالة لأنفسهم من خلال الحوكمة، أي يأخذ بعين الاعتبار تطلعاتهم واحتياجاتهم المحددة.

- الترقية والتطوير العادل لجميع أقاليم مالي مع مراعاة إمكانياتهم من خلال بعث مشاريع التنمية بصفة تتلاءم وخصوصية كل منطقة والتمثيل المتوازن في مختلف المجالس المحلية والوطنية ومؤسسات الدولة ما من شأنه المساهمة في الاستقرار الوطني ورفض العنف كوسيلة للتعبير

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

السياسي واللجوء إلى الحوار والتشاور لتسوية الخلافات واحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والحريات الأساسية والدينية.

- مكافحة الفساد والإرهاب من خلال العمل على تنمية المناطق المحرومة والمهمشة خاصة في شمال البلاد، والاستعانة بالسكان المحليين في مكافحة كل أشكال التهريب والجريمة المنظمة خاصة تلك العابرة للحدود¹.

مما سبق يتضح أن بنود هذه الاتفاقية تساهم في تعزيز الثقة بين الأطراف المحلية وتسهل تنفيذها بعد فترة الركود الطويلة، خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني، ومع ذلك فمن المهم تحديد المسؤوليات في توجيه اتفاق خارطة طريق الجزائر لتجنب العوائق المحتملة، ففي الواقع فإن للاتفاق مجموعة قراءات متناقضة من ناحية معظم الحركات السياسية والعسكرية، فقد لعبت الوساطة الجزائرية دورا محوريا في تنفيذ وتفسير الالتزامات، في حين أن لجنة الاتفاق هي الهيئة الوحيدة التي تجمع كل الأطراف الموقعة²، كما يؤكد الاتفاق على وحدة أراضي مالي، في إطار حدودها الدولية القائمة المعترف بها، وهو ما يعد رفضا واضحا لإمكانية إنشاء أي كيان تابع للطوارق يتمتع باستقلالية عن الحكومة المركزية في باماكو، وهو يعني أن الاتفاق رجح رؤية حكومة مالي إزاء حل الأزمة السياسية في شمال البلاد على موقف فصائل الطوارق المتطلعة للاستقلال³.

¹ - إتفاق السلام والمصالحة في مالي، مرجع سابق، ص 03.

² - «Mali: la paix venue d'en bas ?», Op.cit, p. 13.

³ - محمد محمود أبو المعالي، القوة الناعمة أولا لحل الأزمة في مالي"، مرجع سابق.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

فنجاح الاتفاق مرهون إما بتجاوز الطوارق لفكرتهم الأصلية وتراجعهم عنها، أو عدم فهم فحوى الاتفاق، أو ما جاء على طاولة المفاوضات الشفاهية والمكتوبة مختلف.

المادة (3-4) بأن مؤسسات دولة مالي تعتمد التدابير التنظيمية والتشريعية وحتى الدستورية اللازمة، بالتشاور الوثيق مع كل الأطراف وبدعم من لجنة المتابعة المنصوص عليها في الاتفاق، كما تنفذ كل أحكام النطاق الوطني المنصوص عليها وخاصة المناطق الشمالية من البلاد، دون الإخلال بالتدابير المحددة المتفق عليها في هذا الاتفاق وتطبق على كامل التراب الوطني¹.

2- الأسس الكفيلة للإدارة الدائمة لأزمة مالي

تنص المادة 5 من الفصل 2 من اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015 الموقع في الجزائر، على أنه ضمن الإطار المتفق عليه، لن يساهم فقط في الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي، ولكن أيضًا في تحقيق السلام الدائم وقد اشتمل كذلك على الالتزام بتوفير جميع الظروف المناسبة عند الحل الفعلي للأزمة، على أساس الالتزام بالنقاط التالية:

1/ **تسمية أزواد:** يشمل المصطلح واقع اجتماعي وثقافي للأزواد والنصب التذكاري الرمزي وتقاسمها من قبل مجموعات مختلفة في شمال مالي بالتحديد، فهذا المصطلح مشترك، يعكس الواقع الإنساني للمنطقة ككل، وبشكل أساس توافيق الآراء اللازم فيها، ويتعلق بالطابع الوجودي للدولة وسلامة أراضيها بعيدا عن الأسباب الأساسية للأزمات.

¹ - إتفاق السلام والمصالحة في مالي، مرجع سابق، ص03.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

2/ إجراءات تحقيق السلام: يجب الجمع بين الأبعاد الاجتماعية والسياسية خاصة في ضوء الأزمات الإقليمية مع المنطق السياسي، وقد تم تنظيم مؤتمر وطني للجنة التمثيل العادل للأحزاب، مما سمح بإجراء مناقشة أوسع بين مكونات مالي الوطنية والأسباب الأعمق التي تشمل تحديد عناصر مشاكل أزواد وحلولها وتجنب الأزمات من خلال المساهمة بكافة مكونات الهوية في البلاد لتمكين مالي من التغلب عليها، وتعزيز المصالحة الوطنية الحقيقية¹.

3/ إجراءات لضمان إدارة الأزمة:

إضافة إلى ما تم الإشارة إليه من تدابير لتحقيق التسوية النهائية، استلزم الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية، التي يمكن تلخيصها في أعقاب العناصر التالية:

- إنشاء بنية مؤسساتية تقوم عليها سلطات الإقليم مع الهيئات المنتخبة بالاقتراع والمشاركة الفعالة ذات المغزى لسكان الشمال في إدارة الأمن المحلي.

- تمثيل أكبر لسكان الشمال في المؤسسات الوطنية وتعزيز سيادة القانون بإنشاء نظام دفاع وأمن على أساس مبادئ الوحدة وتكافؤ التمثيل.

- إعادة الانتشار التدريجي للقوات المسلحة والأمن في مالي بعد إعادة بناءها.

¹ - إتفاق السلام والمصالحة في مالي، المرجع نفسه، ص 04.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

- تنمية المناطق الشمالية بإشراك المجلس الاستشاري والاهتمام بالجانب التنموي تكيفا مع الظروف الاجتماعية والثقافية والجغرافية والمناخية، وتمويل هذه الاستراتيجية من صندوق التنمية المستدامة الممول من المصادر العامة الوطنية والمساهمات الدولية.

- التزام المجتمع الدولي بضمان التنفيذ الكامل والاحترام الكلي لأحكام بنود الاتفاق ودعم الجهود السياسية والدبلوماسية والمالية والتقنية واللوجستية لإعادة الاستقرار¹.

3- إعادة تنظيم شمال مالي: أولوية حتمية

يجب على الأطراف المعنية ضمان مشاركة مواطني الشمال في شؤونهم، على أساس الحرية الإدارية لضمان عدد كبير من ممثلي الشماليين، وفقاً للمادة 06 من الفصل الثالث من الميثاق، الذي نص على النقاط التالية:

- دستور يعده ويتفق عليه المجلس الانتقالي ويتم وضعه بمجرد توقيع العقد.

- إقامة هيئة تنفيذية برئاسة رئيس منتخب وفق المواصفات المنصوص عليها في دستور أزواد، وتفويض مجلس النواب للتصويت على القوانين مع احترام صلاحيات أزواد يضمن الشرعية.

- إنشاء هيئة قضائية تضمن سيادة القانون وتأخذها في الاعتبار في جميع أقاليم الوكالات الفيدرالية، مراعاة الخصائص الثقافية والدينية لمواطني أزواد.

¹- إتفاق السلام والمصالحة في مالي من عملية الجزائر، المرجع نفسه، ص05.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

اتفق الأطراف المتنازعة على إدخال بنية مؤسسية وتنموية مما يسمح للشماليين بإدارة شؤونهم على أساس مبدأ الإدارة الحرة ويمنحهم المزيد من الأمن، بالإضافة الى دمج نسبة من سكان منطقة أزواد في المؤسسات الوطنية في مالي¹، يأخذ تشكيلها في الاعتبار التوازن المتفق عليه في الاتفاقية والخصائص الثقافية والإقليمية وزيادة مستوى التمثيل في الجمعية الوطنية من قبل أكبر ممثلي سكان شمال مالي، وأن تنتمي مؤسسات ومؤسسات الدولة الرئيسية إلى الأشخاص الرئيسيين في الدولة، وكذا الحد الأدنى المتفق عليه من الحقائق الوزارية ومؤسسات الدولة السيادية².

يركز تجسيد هذه المبادئ والأسس الهادفة إلى تحقيق السلام على أولويات بناء السلام في شمال مالي، ودعم الحلول المقترحة والمشاركة في التعبئة الجماهيرية والاجتماعية. ويتجسد ذلك من خلال دمج وإشراك مختلف أصحاب المصلحة الملتزمين بالعمل والدعوة للأفكار والمقترحات تهدف إلى الاستدامة. السلام، والعمل على تنشيط أطر التواصل والحوار بين مختلف أصحاب المصلحة وتشجيع المزيد من الاستثمار والتدفقات المالية في شمال مالي.

¹ - حسين زناشي، "المقاربة الجزائرية تجاه القضية الأزواذية في مالي بين الثبات والتغير"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2015، ص 109.

² - سيدي امير بن شيخنا، "المفاوضات المالية-الأزواذية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل"، أطلع عليه بتاريخ: 2020/04/12 نقلا عن:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412298656948952.html>

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

المطلب الثالث: الآليات الأمنية والتنموية دعامة أساسية لتجسيد بنود الاتفاق

1- الآليات الأمنية:

نتيجة للوضع غير المستقر في مالي وهشاشة مؤسسات الدولة، تخضع قضايا الأمن والدفاع لمبدأ التمثيل الوطني لكل أجزاء مالي في القوات المسلحة، إضافة إلى إعادة الانتشار العسكري للقوات المسلحة في مالي وقوات الأمن المعاد تنظيمها، على النحو المنصوص عليه في المادة 17 من الاتفاق، حيث تم التأكيد على أن عملية الدمج تتم فيما يتعلق بجمع المقاتلين "وفق الجدول الزمني الذي وضعته لجنة وطنية لهذا الغرض، وتتم هذه العملية في مدة أقصاها سنة واحدة، تبدأ من تاريخ توقيع الاتفاق، ورغم استمرار هشاشة الوضع الأمني في مالي، والعراقيل التي تعترض تنفيذ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وولايات التجمع والتنظيم، دعت الجزائر إلى إنشاء واعتماد وتفعيل آليات للتنسيق العملياتي والدوريات المشتركة، إلى جانب الحماية المؤقتة للسلطات و توفير الأمن والاستقرار في مالي¹.

2- الآليات التنموية:

نفذت الجزائر سلسلة من المشاريع التنموية في مالي، أين وفرت الظروف المناسبة لتحقيق ذلك بقيمة 10 ملايين دولار، والمساعدة الفعلية المباشرة الاستفادة من خطة أمنية تنموية شاملة

¹ - نبيل بويبية، جلال بولسان، "حل النزاع في مالي وفقا لاتفاقية خارطة طريق الجزائر 2015: نحو بناء سلام مستدام"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، عدد 01، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2019، ص. ص 126 . 128 .

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

لضمان تمويل المشاريع منها التي تخص الصحة والتدريب المهني وتوفير مياه الشرب وفي مجالات الطاقة والبترو، والبحوث البيولوجية، والصحة البيطرية، وكذا الموارد المائية¹.

شرعت البعثة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ثمانية مشاريع للحد من العنف المجتمعي في غاو وكيدال وتمبكتو والنفيس*، ومن أجل التخفيف من الأخطار المحتملة لتجنيد الجماعات الإرهابية المسلحة للسكان المدنيين، فإمكانية وصول المساعدات الإنسانية تمثل تحديا لا سيما في منطقتي غاو وتمبكتو، حيث تم تقيد والتزام الحركات العاملة في المجال الإنساني والبضائع للتخفيف من المخاطر ومحاولة توصيل المساعدات الإنسانية رغم العقبات الموجودة، فالوضع لا يزال متدهورا بانعدام الأمن الغذائي والانتشار الواسع لدائرة الفقر، مما جعل المنظمات الدولية تواصل في عملها ونشاطها وتقع ضحية الاعتداءات كسرقة المساعدات الإنسانية²، لكن في ظل استمرار الحالة الأمنية غير المستقرة في المنطقة، ألغيت معظم أنشطة المنظمات الدولية لتوصيل المساعدات إلى أراضي مالي، وهو ما يعتبر خرق واضح لبنود اتفاق السلام والمصالحة في مالي، فحسب المادة 49 التي تقر أن يتعهد جميع الأطراف بتعزيز واحترام مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة وتوجيه الدعم الإنساني وكذا التعهد بمنع استخدام

¹ - سارة بوجادة، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة في شمال مالي"، مجلة بحوث ودراسات، عدد 01، وادي سوف، الجزائر، 2017، ص 13.

* النفيس: هي بلدية تقع في منطقة كيدال وقعت فيها أول معركة بتاريخ ماي 2013.

² - بان كي مون، تقرير الأمم المتحدة عن الحالة في مالي، تقرير رقم 732، 22 سبتمبر 2015، ص 09.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

المساعدات الإنسانية لأغراض سياسية أو اقتصادية وعسكرية والعمل على تسهيل وصول الوكالات الإنسانية وضمان سلامة شعوبها¹.

ولتعزيز المنطقة الشمالية من أزمة الانفصال، بادرت الجزائر إلى إنشاء وتفعيل اللجنة الاستراتيجية الثنائية جزائر- مالي المنبثقة عن مسار الجزائر، لتكثيف التعاون ودعم الشراكة والتنمية بين البلدين، حيث ظلت الجزائر ملتزمة بموقفها الثابت من أزمة الطوارق، رافضة فكرة الانفصال التي تطالب بها بعض الحركات المتمردة، وتعطي الأولوية لمنطق الحوار السياسي، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي وموريتانيا وتشاد والنيجر².

¹ - إتفاق السلام والمصالحة في مالي، مرجع سابق، ص 13.

² - أحلام بارش، كريم رقولي، "دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي"، المجلة الوطنية للدراسات الأكاديمية، عدد 03، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2021، ص 19.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

المبحث الثاني: الوساطة الجزائرية بين الفرقاء في مالي: نجاحات وتحديات

تهدف الدبلوماسية الجزائرية إلى خلق التوازن في منطقة الساحل الإفريقي وخاصة الحزام الجنوبي للجزائر، والحيلولة دون ظهور جماعات تطل بما تسعى إليه الجزائر خلال مسارها التفاوضي الهادف لتكريس اتفاق سلام ومصالحة شامل في مالي سنة 2015.

المطلب الأول: نجاحات الدبلوماسية الجزائرية في مالي

تمكنت الجزائر من خلال علاقاتها مع شركائها وكذا في المنابر الأممية ومشاوراتها المكثفة مع دول الساحل من استغلال فرص عديدة في إطار المساعي المتواصلة لإدارة الأزمة في مالي، فتجسد ذلك من خلال المساعي والزيارات العديدة، إلى دول الساحل المعنية مباشرة بتعقيدات الوضع في مالي، وكذا من خلال مخرجات عديد الاجتماعات حول الوضع في مالي والساحل سواء الإقليمية منها أو الأممية، والدعوة إلى ضرورة اعتماد الحل السلمي للخروج من الأزمة في مالي¹، كما دعت الجزائر وشددت على ضرورة تقديم الدعم الدولي لفائدة دول الساحل الإفريقي، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات وأولويات دولة مالي التي ينص عليها اتفاق السلام والمصالحة لسنة 2015، بغرض السماح لشعوب المناطق الحدودية العيش في ظروف آمنة وتجسيد المشاريع التنموية²، لاسيما بعد عزل الجماعات الإرهابية عن بعض أطراف الأزمة، والتي يجب أن تكون معها قنوات حوار لمعالجة الأزمة سياسيا، وفي هذا الإطار تبنت الجزائر ودعمت مشروع تقوية

¹ - عربي بومدين، "الأزمة المالية تضع الدبلوماسية الجزائرية في حالة طوارئ: فرنسا تجهز قرار التدخل العسكري لعرضه على مجلس الأمن"، اطلع عليه بتاريخ: 2020/05/09، نقلا عن: <http://www.elbilad.net/archives/73287>

² - محمد دخوش، "الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي"، اطلع عليه بتاريخ 2020/05/09، نقلا عن: http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020-%D8%A7

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

السلطات المركزية في مالي لتقوم بمسؤولياتها في إعادة توحيد البلاد وفق أسس جديدة، تضمن الاستقرار في مالي والمنطقة ككل¹.

للجزائر فرصة للعب دور المنسق والفاعل الإقليمي الرئيسي في منطقة الساحل والصحراء لمواجهة تحديات مكافحة القاعدة في المنطقة، حيث أثبتت تجربتها الداخلية فعاليتها في هذا الصدد وعندما يتم اتخاذ الخيارات يتم ترتيبها على أساس مصالح وطنية من جهة، وقدرات الجيش الوطني الشعبي والجبهة الداخلية المتحدة من جهة أخرى، فقد أظهرت الجزائر قدرة قوية على مواجهة التنظيمات الإرهابية بالنظر إلى أن البلاد توفر أحدث التقنيات المستخدمة دولياً، والتي تحول دون أي محاولة لفرض تدخل خارجي توضع حيز التنفيذ، أو فيما يتعلق بالقواعد العسكرية².

من جهة أخرى لاقى الدعم الأممي للمقترح الجزائري بشأن تجريم دفع الفدية تأييداً وهو ما شدد الخناق على الجماعات الإرهابية المتمركزة في مالي وقلل من إمكانية انتشار السلاح في المنطقة، وبالتالي التمكين لحل سلمي للأزمة في مالي، وإقناع الأطراف بالجلوس إلى طاولة المفاوضات، إضافة إلى العمل بالتنسيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإكواس) وتوحيد الجهود لحل الأزمة وعودة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مالي، والعمل على محاربة الإرهاب والتطرف وإدماج الطوارق ضمن حوار شامل مع الحكومة المركزية،

¹ - "الحوار ورفض الحل العسكري... مقاربة الجزائر لحل أزمة مالي"، اطلع عليه بتاريخ: 2020/05/09، نقلا عن:

<http://www.elbilad.net/archives/59744>

² - محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي"، برلين: المركز الديمقراطي العربي، جانفي

2015، نقلا عن: <https://democraticac.de/?p=8205>

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

والوصول أخيرا لاتفاق شامل وضع الأسس والأرضية الكفيلة لبناء السلام والمصالحة بين فرقاء الأزمة في مالي سنة 2015¹.

المطلب الثاني: تحديات الوساطة الجزائرية في أزمة مالي

1- الحركات الأزوادية وإعادة بناء الجيش

رفضت حركة أزواد مسودة الاتفاق المقترحة بحجة أنها لا تلبي مطالبها التي تعتبرها مبررة كاعتماد برلمان محلي بلا سلطة لغرض توزيع الثروة، فضلا عن القضايا الأخرى المتعلقة بالتنمية والعدالة الاجتماعية وتوزيع السلطة والمناصب القيادية، وقد حرصت على الاعتراف بأزواد ككيان إقليمي مستقل وفق مبادئ الحوكمة واستجابة لدعوات المجتمع الدولي وضغوط الحكومة².

إضافة إلى الجماعات الرافضة لمسار السلام والتسوية السياسية في الشمال من البيئة الإقليمية غير المستقرة، خصوصا مع الوضع المتدهور في ليبيا، حيث يمكن لانتشار السلاح أن يزيد من مكانة جماعات الجريمة المنظمة المتحالفة عضويا ووظيفيا مع الجماعات الإرهابية، الأمر الذي يعطي التبرير للتدخلات الخارجية، حيث يصبح العامل الخارجي يبرر تواجده في المنطقة باسم مكافحة الإرهاب خصوصا مع عملية برخان، في الوقت الذي تبرر الجماعات

¹- عمرو محمود، عرفة موسى، "محددات دور مجلس الأمن والأمن الإفريقي في التعامل مع الأزمة الإرهابية في مالي"، اطلع عليه بتاريخ: 2020/05/09، نقلا عن: <https://drive.google.com/drive/my-drive>

²- محمد محمود أبو المعالي، "اتفاق السلام في شمال مالي وإرهاصات الإجهاض"، اطلع عليه بتاريخ: 09 ماي 2020، نقلا عن: <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/5/4/%D8>

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

الإرهابية عملياتها الإرهابية بمحاربة الصليبيين الوافدين، في ظل تنامي الجيل الجديد من القاعدة، الذي يطلق على نفسه دولة الخلافة¹.

في ظل هذا الوضع، تطمح مالي إلى وضع خارطة طريق لإنشاء مجالس إقليمية منتخبة بحرية وعلى المستوى الوطني والمباشر في غضون 18 شهراً إلى زيادة مشاركة الشماليين داخل الولايات والمؤسسات العامة، من خلال توحيد مقاتلي الحركة الانفصالية الشمالية حيث سيكون من الصعب تحقيق الأهداف الواردة في الاتفاقات السابقة، وأن تشارك المؤسسات المحلية في نجاح الاتفاق إذا تمكنت من كسب ثقتها. كما تواجه الطوارق وحلفاؤهم توترات داخلية متزايدة، بما في ذلك الصراعات بين الانفصاليين وقوات الدفاع عن النفس، في منطقة تضررت بشدة من قبل المتطرفين والمهربين، وأصبحت منقسمة بشكل متزايد وأجبرت القوات النظامية والفرنسية على المغادرة، في ظل غزو المنطقة من مقاتلين من دول مجاورة وتفعيل الخلايا النائمة².

إن أزمة مالي معقدة ومتعددة الأبعاد، ترتبط بأزمة بناء الدولة التي تشهد هشاشة مؤسساتها الأمنية والسياسية، فضلا على أنها مشكلة هوية وانفصال وحكم ذاتي واصطدام بالنزاعات الحدودية بين الدول، بالإضافة الى حساسية المشكلة التارقية بالنسبة للجزائر، التي تعتبر انتشارها من البؤر ذات الجغرافيا السياسية بالغة الحساسية أمنيا³.

¹ - مصطفى صايح، الجزائر والأمن الإقليمي التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها، مرجع سابق، ص 14.

² - جون فيلب ريمي، "اتفاق السلام الموقع في الجزائر: الفرصة الأخيرة لمالي"، اطلع عليه بتاريخ: 2020/05/09، نقلا عن: <https://www.noonpost.com/content/5663>

³ - عادل بن عمر، "دور الدبلوماسية الجزائرية في ادارة النزاعات الداخلية في افريقيا: دراسة الحالة المالية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، عدد 11، جامعة خنشلة، الجزائر، 2011، ص 10.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

2- ضعف المشاريع التنموية وقوة الجماعات الجهادية

تتسبب سياسات التنمية العديد من الأزمات، كونها تفرض سلوكا معيناً للدولة محلياً وإزاء البيئة الإقليمية والدولية، ومع زيادة حدة الأزمات نتيجة ضعف التنمية وضعف درجة التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، وكذا غياب المشاركة السياسية بسبب غلبة الطابع المركزي في التسيير، وسيطرة البيروقراطية على العملية السياسية، بالإضافة إلى عدم تجاوزها المفهوم التقليدي للسلطة¹، فرغم دعم الاتجاه العام لإعادة فتح المدارس في شمال مالي، إلا أن 12٪ من المدارس ظلت مغلقة في المنطقة الشمالية اعتباراً من بداية عام 2016 مع وجود أطفال تتراوح أعمارهم بين 7 و15 عاماً، وهناك حوالي 380 ألف طفل خارج المدرسة².

ما زالت منظمة الصحة العالمية تواصل نشاطاتها فهي تعيد تأهيل 186 من أصل 203 مرافق صحية في كيدال وغاو وتمبكتو بسبب نقص الاستثمار في المرافق العمومية مثل الآبار وتوفير مياه الشرب وفي قطاع الصحة قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاؤها العلاج المنقذ للحياة لآلاف الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في بداية العام الدراسي من نفس الشهر، حيث كانت هناك 585 مدرسة مغلقة مقابل 500 مدرسة بسبب الهجمات الإرهابية الشديدة في المثلث الاستراتيجي³، كما أن توقيع الاتفاق تزامن مع الإعلان عن اغتيال عددٍ من القيادات العسكرية والمُجتمعية في المنطقة، لإرباك الساحة وإفشال مساعي التسوية فيها، حيث تبنت

¹ - عبد القادر محمودي، النزاعات العربية وتطور النظام الإقليمي العربي، الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، 2001، ص98.

² - بان كي مون، تقرير الأمم المتحدة عن الحالة في مالي، تقرير 281، 12 أكتوبر 2015، ص13.

³ - أنطونيو غوتيريش، تقرير الأمم المتحدة عن حالة مالي، تقرير رقم 1105، ديسمبر 2017، ص11.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

وجهات النظر حولها، بين من يحملها للحركات الجهادية التي تنشط في المنطقة وتتهم بعض القيادات العسكرية والسياسية في الحركات المتمردة بالتعاون مع الفرنسيين والقوات الدولية في الحرب عليها¹.

3- الموقف السلبي لبعض دول الساحل تجاه الأزمة في مالي

أشادت عدة دول بالتدخل العسكري، إضافة إلى دول غربية كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا، ساندت قوى من المنطقة كدول مجموعة الاكواس التدخل العسكري، والسنغال كذلك عبرت عن دعوتها ومساندتها للتدخل الفرنسي في مالي بحجة دعم الشرعية وطرد الارهابيين والمتشددين، فقد عبر الرئيس السنغالي "ماكيسال" قائلاً إن تهديد المجموعات الإسلامية المسلحة بدول الساحل الإفريقي لايزال قائماً نعي التدخل العسكري الفرنسي / الإفريقي بمالي، وأضاف الرئيس السنغالي أن الأمر تطلب إقناعاً قوياً من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي، مشيداً بالتدخل الفرنسي باعتباره قد استجاب للقرار الصادر عن الأمم المتحدة الذي أجاز التدخل الدولي بشروط في مالي، وقد عبرت الحكومة السنغالية عن مساندتها الفعلية لجارتها مالي وأرسلت تعزيزات عسكرية لمساعدة القوات المالية في دحر قوات المتمردين الطوارق التي كبدت جيش مالي خسائر معتبرة وطردته من مواقعه الرئيسية في الشمال².

¹ - محمد محمود أبو المعالي، "حرب وصراعات وخلافات اتفاقيات السلام في مالي.. أبعاداً سياسية وأخرى قبلية"، اطلع عليه بتاريخ: 2020/11/15، نقلاً عن: <https://www.swissinfo.ch/ara/business/%D8%A7%D8%A>

² - الحاج ولد إبراهيم، "أزمة شمال مالي انفجار الداخل وتداعيات الإقليم"، اطلع عليه بتاريخ: 2021/01/15، نقلاً عن: <http://studies.aljazira.net>

4- الأدوار الدولية تجاه الأزمة في مالي

1/ فرنسا:

حاولت فرنسا الانفراد بإدارة ملف محاربة الإرهاب في الساحل الصحراوي الذي يخفي وراءه أجندة استراتيجية كبرى تشمل الشريط الممتد من السنغال وحتى جيبوتي كما يثير الجدل لدى القوى الإقليمية والدولية خاصة الجزائر، في الوقت الذي بدأت تداعيات الأزمة تخرج عن نطاقها، حيث بدأت فرنسا بدق طبول الحرب من أجل التحرك إلى جنوبها، الذي يوصف على أنه أصبح معقلا جديدا للجهاديين، علاوة على ذلك فالوجود الفرنسي في المنطقة يشكل أكبر تهديد للجزائر، خصوصا أن الأزمة في مالي ذات صلة بأمن الجزائر ومصالحها الاستراتيجية الحيوية، فالتدخل العسكري في مالي عقد ودفع بالأزمة إلى مستويات أعلى، من خلال توسيع مجالات التشابك بين الجماعات المختلفة والجيش المالية أو الإفريقية، وأفرز ضبابية واسعة بين الإرهاب والمقاومة التي تستخدم كغطاء آخر من أجل التجنيد، حيث أن الخط الفاصل بين من هو إرهابي ومن هو غير إرهابي أصبح تقريبا منعدما، كما أن الفصل بين أنصار الدين والجماعات الأخرى هو صعب كذلك، حيث أنه في الخطاب الفرنسي المبرر للعمل العسكري كعملية **برخان*** وما تلاها من عمليات هو القول بأن أنصار الدين هي جماعة إرهابية ما هو إلا محاولة لتقديم شرعية لما تم القيام به¹.

* **برخان**: عملية عسكرية نفذتها القوات الفرنسية ابتداء من يوم 01 أوت 2014، بحجة مكافحة الإرهاب والتدخل السريع، بعد أن شكلت قوة مشتركة بالتعاون مع 5 دول وهي موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد، وكان مقرها في نجامينا عاصمة تشاد.

¹ - مجموعة مؤلفين، **مالي عودة الاستعمار القديم**، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2013، ص141.

دخلت الصين بشكل فعال في مالي في عهد حكم الرئيس "أما دو توماني" واستثمرت في البنية التحتية، وقامت ببناء جسر عبر النيجر في باماكو، كما كان من المخطط بناء طريق سريع من العاصمة حتى الشمال، في المقابل توجهت المواد الخام من مالي إلى الصين، التي أصبحت تستورد ثلث صادرات مالي، بداية كان القطن والذهب، ثم ازداد حجم صادرات صناعة الآلات الصينية، والذي بدأ يشكل ضغطاً على الشركات الفرنسية المهيمنة في تلك المنطقة، وكلما نشطت الصين في مالي ضعف موقف فرنسا فيها، لذلك يجب تسليط الضوء على الدور الفرنسي في الإطاحة بالرئيس «أما دو» عام 2012، الذي كان متعاطفاً بشكل علني مع الصين، فقد تضاعف حجم المصالح الاقتصادية الصينية في مالي، بما يشكل تهديداً ومنافسةً للتواجد والمصالح الأمريكية والأوروبية في مالي وإفريقيا، كما أن الحديث يدور حول استثمار الصين في أعمال تنقيب النفط في شمال مالي، علماً بأن الشركات الإيطالية والجزائرية والأسترالية والنيجيرية والكندية والفرنسية والقطرية كانت قد أجرت أعمال تنقيب وبحث عن منابع النفط هناك، ولذا فإنه يمكن تفسير تدخل القوات الفرنسية في العملية العسكرية على أنها ضوء أخضر لشركاتها للبدء في استخراج النفط والفوسفات في الشمال، فهذه المادة الخام تُستخدم لإنتاج الأسمدة التي تفتقر إليها الصين بشكل واضح، ويبدو أن فرنسا في حال تحقيقها نجاح على الجبهة العسكرية ستجني أرباحاً من هذه العملية، فالمنافسة والمواجهة ستتزايد في سبيل الحصول على اليورانيوم والذهب والنفط والموارد الأخرى، في الوقت التي ستحاول فيه الصين الحفاظ على مصالحها، خاصة بعد الأحداث في ليبيا وتقسيم السودان اللذين شكلا تهديداً لمصالح الصين في إفريقيا، لأنها فقدت المصادر

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

المستقرة من النفط المستورد، ولم يُعرف مصير مليارات الدولارات التي سُخِّرت للاستثمار في البنية التحتية، لقد فقدت الكثير من الأرباح والنفوذ ولا تسمح بخسارة أخرى في مالي¹.

3/ الولايات المتحدة الأمريكية:

يُفهم التدخّل في مالي في سياق سياسة هجومية في إفريقيا تتبعها فرنسا في السنوات الأخيرة في إطار تنافسها مع الدول الكبرى، فالنفوذ الفرنسي كان عرضةً لخطر الانحسار خلال سنوات إدارة بوش 2000 - 2008 التي انتهجت سياسة تدخلية واسعة المدى ومتعددة الأهداف في إفريقيا، منها السعي لتنويع مصادر الطاقة للاقتصاد الأمريكي، وحماية خطوط نقل الطاقة التي تمرّ عبر الممرّات البحرية المجاورة لقارة إفريقيا (قناة السويس، خليج عدن، ورأس الرجاء الصالح)، لتعزيز نفوذها السياسي والعسكري تعدّدت الوسائل الأمريكية لتنفيذ هذه السياسة، فبعضها من خلال مساعدات اقتصادية أو تنسيق أمني، وبعضها كان من خلال مشاريع إقامة قواعد عسكرية².

4/ المغرب:

تقدم المغرب نفسها على أنها بلد الاعتدال الديني والوسطية في دول غرب إفريقيا ككل وبالخصوص في مالي، وتستخدم الدبلوماسية الدينية التي زاد توظيفها بعد ما عرفته مالي سنة 2012، لاسيما بعد ظهور حركة أنصار الدين والحركات المتطرفة والإرهابية وذلك من أجل

¹ - حسين قوادرة، "تأثير دور موارد الطاقة على دور الصين في إفريقيا لفترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2019، ص223.

² - Luis Ramirez, "US Military Expands Presence in Africa", **Voice Of America**, viewed 11/05/2020 <http://www.voanews.com/content/us-military-africa/1249035.html>

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

لعب دور في إدارة الأزمة التي طالما تزعمت الجزائر إدارتها وكسبت ثقة أغلبية الأطراف¹، وتجسيدا لأغراضها السياسية التدخلية في شؤون الدول، تستقبل المملكة المغربية العديد من الطلبة من مالي ومن مختلف دول القارة الإفريقية لمتابعة دراستهم في الجامعات والمعاهد المغربية في مختلف التخصصات منها؛ تخصص علوم الدين، كما يشارك العديد من العلماء من مالي ودول أخرى من منطقة الساحل في الدروس الحسنية التي يترأسها الملك محمد السادس، لتصدير صورة مزعومة عن المغرب الداعي للسلام في المنطقة والتي تتنافى كلياً مع الواقع وسياساته الرامية لنشر الفوضى وتغذية الأزمات لاسيما في منطقة الساحل، فقد أيدت المغرب التدخل الفرنسي المباشر في مالي بكل وضوح، في الوقت الذي بقي الموقف الجزائري ثابتاً مدافعاً عن الحل السلمي والحل الداخلي وعدم المساس بالسيادة الوطنية لدولة مالي، وسعى المغرب إلى تقليص دور الجزائر في إدارة الأزمة في مالي، في إطار سعيه لتحقيق دور إقليمي بالاستعانة بقوى غربية، بعدما كسبت الجزائر ثقة شركائها الدوليين ودول المنطقة ومساندة شعوبها في أزماتها والدفاع عن القضايا العادلة، لا سيما قضية الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بصفتها آخر مستعمرة في إفريقيا.

¹ - أسماء قطاف تمام، "مقومات القيادة الإقليمية للنظم السياسية: دراسة للدور الإقليمي الجزائري في الساحة الإفريقية"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضير بسكرة، 2019، ص 422.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء و رهان النجاح

المبحث الثالث: الجزائر وتكريس السلام في مالي: رهانات ومقتضيات

ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها مرآة تعكس الوضع الداخلي للدولة وقدرتها على تطوير استراتيجيات عمل فاعلة لتحقيق مصالحها الوطنية والتكيف مع المتغيرات في الساحة الدولية.

المطلب الأول: الرهان المستقبلي لمسار عملية السلام في مالي

تعد الجزائر إحدى الدول المحورية التي ينظر إليها على أساس لعب دور إقليمي مهم، يساعد على استقرارها واستقرار دول الجوار في المحصلة التفاعلية، لكن يسجل دورها تراجعاً في تأمين مصالحها القومية والاستراتيجية ضمن حدودها السياسية، فالملاحظ أن السياسة الخارجية الجزائرية فاعلة، لكن يجب أن تستجيب أكثر للتحديات الإقليمية الجديدة حتى تتناسب الدور المنتظر منها في أن تكون قوة إقليمية تمتد حدودها السياسية إلى ما وراء البحر المتوسط شمالاً وإلى كامل منطقة الساحل الإفريقي جنوباً¹، وبالتالي فالدبلوماسية الجزائرية يجب أن تكون أكثر حركية وفعالية إزاء ما يحدث في ليبيا وتونس ومالي وأن تكون السياسة الخارجية الجزائرية أكثر تحرراً، لتكون أكثر حضوراً وتأثيراً على الفضاء الساحلي، فهي تعتمد على ثنائية الأطراف وتعدد الأطراف في علاقتها بدول الجوار عموماً.

1- التنسيق ثنائي الأطراف: تعتمد فيها على تطوير العلاقات بينها وبين دول المنطقة في

المجال الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي والأمني، فعلى الصعيد الاقتصادي كان هناك حضور لمجمع سوناطراك في شمال مالي بشكل خاص، على الرغم من أن مالي ليس بلداً نفطياً إذ التزمت

¹ عبد القادر عبد العالي، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد 07، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2014، ص13.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء و رهان النجاح

سوناطراك بالتنقيب عن المواد النفطية منذ بداية 2007 في حوض تاودني الغني بالنفط والذي يمتد على مسافة 51 مليون كيلومتر مربع، بالإضافة إلى مختلف الاتفاقيات الثنائية المشتركة ذات الطابع السياسي والتنموي والأمني والمواقف المشتركة الخادمة لمصالح شعوب البلدين والمنطقة ككل.

2- التنسيق متعدد الأطراف: تعمل من خلالها الجزائر على تشكيل أطر استراتيجية والانخراط في مبادرات إقليمية، سواء إفريقية المنشأ أو المقترحة من طرف القوى الكبرى الغربية، وبغية المساهمة في أمن المنطقة الساحلية الصحراوية، تتخبط الجزائر في كل الترتيبات الأمنية في هذا الفضاء الجيوسياسي، بل تقود بعضها وبخاصة استراتيجية دول الميدان والتي تضم كل من مالي والنيجر وموريتانيا برعاية جزائرية، أين وضعت الاستراتيجية فيما بين هذه الدول الأربعة كهدف لها لمواجهة التحديات الأمنية بالمنطقة¹.

إن المقاربة الجزائرية في تعاملها مع الأزمات التي تشهدها المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي تميزت في فترة سابقة بالتقطع وعدم الاستمرارية، وهذا راجع إلى مبدأ الجزائر في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلا في حالة الخطر الحقيقي مثل أزمة مالي وهو ما فسخ المجال لدول أخرى (المغرب، فرنسا والولايات المتحدة الأميركية) بنسج علاقات مع فواعل في المنطقة تكون أغلبها ذات مشاريع معاكسة ولا تخدم المصالح الجزائرية، فكل هذا جعل الأمن القومي الجزائري في خطر، بفعل تراكم الأزمات في المنطقة، وإمكانية انتقالها إلى الجنوب

¹ - سمير قط، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات"، مجلة العلوم السياسية والقانون، عدد 01، 2017، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ص 85.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

الجزائري وتزامن ذلك أحيانا مع المشاكل الداخلية التي عانت منها الجزائر، لكن مع غياب استراتيجية واضحة المعالم أصبحت الجزائر أسيرة استراتيجيات الغير، وبالتالي اقتصر دورها على ردود الأفعال، فيمكننا أن نقر بأن الأمن الإقليمي أصبح أكثر تهديدا وذلك نتاج ما أفرزته الفوضى الأمنية في المنطقة وهو ما جعل الجزائر تتبنى مقاربة ثنائية الأطراف كما أسلفنا الذكر¹.

كما أن الجزائر استخدمت كافة إمكانياتها الاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة وهذا التعاون يرجع إلى اهتمامها بالمنطقة الساحلية على غرار اهتمام الجزائر الموجه دائما نحو الشمال، خصوصا بعد فشل تجربة ندوة الدول الصحراوية التي تعمر طويلا رغم التغني بالشعارات كالتعاون جنوب/ جنوب، فالإجراءات تتمثل في تنمية الجنوب الكبير من خلال تفعيل المشاريع المدرجة في إطار صندوق الجنوب وإتباع نظرية النمو المتوازن عن طريق التوجه جنوبا لتحقيق العدالة التوزيعية التي تقضي على كثير من المشاكل الأمنية في الجنوب وامتداد خطط وبرامج التنمية إلى المناطق الحدودية، بل حتى إلى المناطق الشمالية لكل من مالي والنيجر وشرق موريتانيا، أما في المجال الثقافي والديني، فاستغلت الجزائر كما يجب الروابط والعوامل التي تربط شعوب المنطقة على غرار عامل الدين واللغة وكذا استخدام الزوايا التيجانية بحكم انتشارها في المنطقة، حيث بإمكان الجزائر لعب ورقة العامل الديني باستقبال الطلبة والأئمة لتكوينهم، حيث أن زوايا أدرار تعد وجهة طلاب العلم من سكان منطقة الساحل الصحراوية².

¹ - زينب فرايح، "السياسة الخارجية الجزائرية في ظل بيئة إقليمية متغيرة: دراسة في ملامح الاستمرار والتغير"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 03، جامعة الوادي، الجزائر، 2018، ص 17.

² - فضيلة الحاج محمد، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 02، 2019، ص.ص 405.401.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

ولقد أضحت السياسة الخارجية الجزائرية في الوقت الحالي قادرة على تجسيد مقاربتها ومواقفها كليا على الدول الإقليمية والدولية، حتى عندما يتعلق الأمر بجوارها القريب، وبالتالي تعمل وسائل القوة الناعمة على إضفاء المشروعية والقبول لمواقفها تجاه أزمات المنطقة، بعيدا عن المنطق التبريري الذي ما فتئت الجزائر تمارسه فور اتخاذها أي موقف¹، كما أن الجزائر وبموقعها الاستراتيجي، أصبحت مطالبة أكثر بمراجعة علاقاتها مع دول الجوار خصوصا القسم الجنوبي، حيث أن المشاكل والتهديدات التي تعاني منها المنطقة تتفاقم بشكل متسارع وخطير دون اهتمام كبير من المؤسسات المسؤولة عن الأمن القومي الجزائري بشقه السياسي والاقتصادي والدبلوماسي، ولا تتحرك إلا في إطار رد الفعل والتكيف ومحاولة التركيز على العامل العسكري أكثر من العوامل الأخرى.

صحيح أن التهديدات في الساحل الإفريقي تتطلب أحيانا العامل العسكري فقط، لكن الرهان على هذا العامل قد لا يكون مفيدا وصالحا في كل الأحوال، فلا يمكن القضاء على الفقر والسيدا والفيروسات الأخرى بالآليات التقليدية، في مقابل سعي أطراف دولية أخرى إلى الرفع من مستوى التهديدات في المنطقة خدمة لمصالحها الجيوسياسية².

¹ - صادق حجال، هشام الغنجة، "السياسة الخارجية الجزائر في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية: بين الثبات المبادئ وضرورة التكيف"، مجلة العلوم السياسية والقانون، عدد 03، برلين: المركز العربي الديمقراطي، 2017، ص 150.

² - دخیل عبد السلام، "الأبعاد السياسية للمقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي أزمة التوارق في شمال مالي أنموذجا"، مجلة البحث القانوني والسياسي، عدد 01، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2016، ص 30.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

3- مساعي الجزائر لتجسيد السلام في مالي في ظل التطورات الداخلية والإقليمية

لايزال الواقع الأمني والسياسي في مالي يطرح باستمرار العديد من التساؤلات بخصوص تكريس السلام فيها، في ظل التداعيات التي تفرضها التطورات المتلاحقة التي تتعرض لها على الأمن والاستقرار في الدول المجاورة لها، وكذلك المسارات المستقبلية المحتملة لتجسيد عملية السلام، خاصة عقب خروج القوات الفرنسية من مالي سنة 2020، حيث أعلنت انسحابها من مالي بعد 9 سنوات من العمليات العسكرية التي كانت بذريعة مكافحة الإرهاب، كما أن الانقلابات المتتالية زادت في تعقيد الوضع، ففي 19 أوت 2020 تدخل جيش مالي بعد احتجاجات شعبية دعت إلى استقالة الرئيس "إبراهيم بوبكر كييتا"، وقاد أعضاء تجمع القوى الوطنية، وهو تحالف من المجتمع المدني والزعماء الدينيين والمعارضين ويمثل حركة المعارضة الرئيسية في مالي الاحتجاجات، ثم أطيح برئيس جمهورية مالي من طرف عدد من القادة العسكريين، لتفرض المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا عقوبات ضد الانقلابيين، وسرعان ما رفعتها بعد تنصيب حكومة انتقالية، لكن التوتر المتصاعد بين الحكومة الانتقالية المدنية والجيش، أدى بنائب الرئيس "أسيمي غويتا" إلى القيام بانقلاب آخر ضد الرئيس الانتقالي "باه نداو" في جوان 2021 ونصب نفسه رئيساً مؤقتاً للبلاد، في ظل إدانة دولية واسعة، وبالتالي فمآلات الأوضاع في مالي تعقدت أكثر، نظرا لتشابك الأحداث وتتابعها وكثرة الفاعلين الإقليميين والدوليين، وما يزيد الوضع تعقيدا توفر الظروف لبروز حركات مسلحة ومحيط ملائم وبيئة إقليمية مشجعة¹.

¹ - جمال واكيم، الأزمة في مالي...جزء من الصراع الغربي الروسي على النفوذ في إفريقيا، تاريخ النشر: 2022/09/13، تاريخ الاطلاع: 2023/04/29، نقلا عن: <https://acpss.ahram.org.eg/News/17173.aspx>

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

كما أن الأحداث الأخيرة التي شهدتها منطقة الساحل ومالي بداية من سنة 2020، أثرت بشكل كبير على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وتعليق العمليات السياسية والأمنية وأثار مخاوف من تتدهور الوضع الأمني والإنساني في البلاد، في ظل تسارع الأحداث وإقدام القوات المالية الحكومية على فرض سيطرتها على مدينة كيدال الاستراتيجية في 14 نوفمبر 2023، بعد مرور أكثر من عقد على سيطرة حركات الأزواد عليها وما تمثله من رمزية لها، حيث جاءت هذه الخطوة من المجلس العسكري المالي بقيادة العقيد "عاصيمي غويتا"، باعتبار أن ميزان القوى في إقليم أزواد قد اختل لصالحه، وبالتالي ضرورة إثبات سيادته الكاملة عليها، لا سيما بعد دعم قوات فاغنر والاتفاق الموقع بين كل من مالي وبوركينا فاسو والنيجر بشأن تحالف ثلاثي للدفاع المشترك عن أي طرف يتعرض لأي تهديد، كما أن السياق الجديد بعد انسحاب قوات "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي" (مينوسما) ، قد يفسح المجال لاستغلال الفراغ الأمني للجماعات الإرهابية لتوسيع نطاق تواجدها¹.

جملة التطورات المتسلسلة والمتسارعة التي طرأت على شمال مالي، من شأنها أحداث ارتدادات ذات أبعاد داخلية محلية وإقليمية، وتقديم نداءات استغاثة من طرف عدة تشكيلات مجتمعية وسياسية مثل التكنل المدني لمتقفي أزواد، الذي رفع نداء نجدة واستغاثة للجزائر من أجل تقديم الدعم الإنساني، لسكان شمال مالي من الأزوايين، لاسيما مدينة كيدال، بعد ما أسموه بخروقات الحكومة المالية المسجلة لبنود اتفاق السلام والمصالحة في مالي لسنة 2015 الموقع

¹ - موسى عدنان، "توازنات جديدة: هل تشكل سيطرة الجيش المالي على كيدال نقطة تحول في سياقات المشهد الداخلي والإقليمي"، تاريخ الاطلاع: 12 ديسمبر 2023، نقلا عن : <http://qiraatafrican.com/16106/>

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

بالجزائر، وهو ما دفع كذلك بالحركات الأروادية إلى ترتيب صفوفها، ولا سيما وأنها لا تزال محافظة على قوتها وتماسكها، وقادرة على تشكيل تهديدات كبيرة في حال الدفع بها لتتحالف مع بعض التنظيمات الإرهابية ضد القوات الحكومية المالية، مع إمكانية تمدد أثار الأزمة إلى السياق الإقليمي في ظل الدعم المقدم من النيجر وبوركينا فاسو للقوات الحكومية المالية، ضد حركات الطوارق، فسيطرة الجيش المالي على مدينة كيدال تعتبر نقطة تحول استراتيجية، في ظل الترويج الواسع لقوة تحالف مالي وبوركينا فاسو والنيجر، وفعالية ودور عناصر قوات فاغنر الروسية في مالي¹.

دفعت تلك الأحداث بالجزائر بصفتها المشرف على اتفاق السلام والمصالحة الموقع سنة 2015 بين أطراف الأزمة، إلى عقد اجتماعات متكررة على أعلى المستويات، مع شخصيات مالية ذات وزن وتأثير في المجتمع المالي بمختلف تشكيلاته الفاعلة، وهو ما تخوفت منه الحكومة المالية، حيث اعتبرتهم معادين لها وكذلك هو الشأن مع القياديين في الحركات الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة 2015، وبالتالي أكدت الجزائر أن كل هذه الاجتماعات تدخل في سياق متابعة اتفاق السلام والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر سنة 2015، الداعي لترسيخ سيادة مالي والضامن ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها، وأن كل اللقاءات تتوافق تماما مع نص وروح بيان هذا الاتفاق، بالإضافة إلى تجديد الجزائر التزامها بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة، الذي يستجيب للتطلعات المشروعة لجميع مكونات الشعب المالي في ترسيخ السلم والاستقرار بصفة دائمة ومستدامة، لكن رغم فوضوية المشهد، فالتفاؤل بترميم الوضع وإعادة الأمور إلى مسارها الخطي

¹ - موسى عدنان، مرجع سابق.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

الطبيعي موجود، في ظل المجهودات الجزائرية المتواصلة والحثيثة وتفعيل سبل الوساطة بين الأطراف المعنية، فالعودة إلى اتفاق السلم والمصالحة الموقع بالجزائر سنة 2015، والالتزام به، يبقى أساسا ضامنا وجامعا في سبيل استكمال عملية السلام، في ظل تعدد الولاءات وتضارب المصالح الإقليمية والدولية¹.

¹- بواذر أزمة سياسية بين الجزائر وحكومة مالي، خارجية مالي استدعت سفيرها...والجزائر ترد بالمثل، تاريخ الاطلاع:

2023/12/223، نقلا عن: <http://aawsat.com/4743111/>

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

المطلب الثاني: مقترحات لسياسة خارجية جزائرية عملية في إدارة الأزمات

في ظل واقع البيئة الإقليمية والدولية المضطربة والأحداث المتسارعة، وجب اعتماد جملة من السبل التي تصون المصالح الوطنية، لا سيما ما يخص السياسة الخارجية، في التصدي لمسببات التأزم وحالات عدم الاستقرار في مالي ودول الجوار.

1- مقتضيات التصورات الخارجية

يمكن تصورها وتلخيصها في النقاط الآتية:

أ/ خطاب سياسي سلمي ومتوازن:

يتطلب هذا المبدأ أن تعتمد الجزائر في سياستها الخارجية خطابا سياسيا يعتمد دبلوماسية السلام أساسا له، وذلك بصياغة حوار سياسي على مستوى رفيع، ومن خلال ما تتخذه من مواقف في الأحداث العربية والإقليمية والدولية، فبالرغم من أن بناء جيش وطني قوي لحماية سيادة الجزائر واستقلالها ويحفظ لها مكانتها الدولية، إلا أنه على الجزائر أن تتبذ خطاب التهديد والوعيد وتتنبنى لغة جديدة تعطي الأولوية لقوة الجزائر الناعمة وإنماء العلاقات الودية في السياق السياسي والاقتصادي والثقافي الإقليمي والدولي واحترام حقوق الإنسان¹.

¹ - أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص423.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

ب/ قاعدة صفر مشاكل مع دول الجوار:

الجزائر شأنها شأن أي بلد، في حاجة إلى اعتماد متبادل مع الدول الأخرى خاصة دول الجوار، فلاشك أنّ الأحداث الأخيرة في المنطقة أثبتت أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه دول الجوار، لذلك يجب أن تصاغ سياستها الخارجية على تسوية كل المشاكل وإتباع وتدعيم مسار تعاوني في التعامل مع دول الجوار، وبصفة خاصة تعزيز التبادل الاقتصادي البيني، ما عدا الأطراف الجارة المعادية للجزائر ولمبادئها ومواقفها تجاه القضايا العادلة، أو المتحالفة مع كيانات دخيلة عن المنطقة، والتي تشهر العداء للجزائر وقضايا الأمة.

ج/ تنويع الاختيارات والبدائل الاستراتيجية:

لا بد على الجزائر مضاعفة وتنويع سياسة الاختيارات والبدائل الاستراتيجية، خاصة في التعامل مع القوى الدولية الكبرى خارج المحيط الغربي، حتى لا تبقى الدولة سجيناً لقوى دولية كبرى في مواجهة قوى دولية كبرى أخرى، بما فيها ما تم في السنوات الأخيرة بوصول الجزائر إلى توافق وترقية علاقاتها مع الصين إلى المستوى الاستراتيجي في 2014¹، والسعي كذلك للدفع بالعلاقات الاقتصادية مع القوى النامية والصاعدة من دول أمريكا اللاتينية، لا سيما تلك التي تربطها علاقات تاريخية بها ومصالح مشتركة.

¹ - عبد الغاني دندان، السياسة الخارجية الجزائرية الإقليمية الجديدة: قراءة تحليلية في مكامن القوة ومبررات الفشل، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد، جامعة قالمة هيلوبوليس، الجزائر، 14-15 مارس، 2014.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

د/ دبلوماسية وقائية:

يجب أن تصاغ السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة، على اتخاذ خطوات استباقية قبل بروز الأزمات وتصاعدها إلى مستوى خطير، باعتماد سياسة الأمن للجميع والحوار السياسي على مستوى رفيع، والاندماج الاقتصادي الإقليمي، والدخول في مصالحات توفيقية ومساعي حميدة وتقصي حقائق لمعالجة المشاكل العالقة، والعمل على أن يكون للجزائر دور أكثر فعالية في المحيط الإقليمي وحتى الدولي، ولتحقيق هذه الغاية، وجب التركيز على الآتي:

أ/ أن يكون تمثيل الجزائر أكثر فعالية في المنظمات الدولية والإقليمية والدولية، وذلك بالدفع بالكفاءات الجزائرية لشغل الوظائف في هذه التنظيمات، خاصة وأن الجزائر تدفع نسبة لا بأس بها في ميزانيات المنظمات التي تتمتع بعضويتها، إذ سيشكل التمثيل الجزائري المكثف في هذه الوظائف مرجعية دولية للسياسة الخارجية الجزائرية وسيسهل وصول الدبلوماسية الجزائرية لمراكز صنع القرار الدولي، مما سيجعل للجزائر دورا مؤثرا في صناعة القرارات الدولية.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

ب/ أداء دور فعال ومؤثر في حل المشاكل العربية والإقليمية وحتى العالمية، ولابد أن يكون دور الجزائر مستقبلا أكثر حضورا، ولو على المستوى الإفريقي وذلك بالمساهمة بحيوية في حل القضايا القارية، والاهتمام بشكل عام بكل قضية متصلة بالاستقرار العالمي، وسبيل تحقيق هذه الغاية على الجزائر أن تقيم آلية حوار مع المنظمات التي لا تعد طرفا فيها، مثل "تجمع الإكواس" "بغرب إفريقيا ولدول وسط إفريقيا وحتى مجلس التعاون لدول الخليج العربي والاتحاد الأوروبي ومنظمات غرب آسيا وشرقها وحلف شمال الأطلسي، وأن تسعى لتكون طرفا في اجتماعاتها بصفة مراقب متى كان ذلك ممكنا¹.

2- أسس داخلية لحضور خارجي أكثر فعالية

ذات أهمية بالغة في عملية صناعة السياسة الخارجية وتأثيرها إقليميا وعالميا، حيث أنّ الدول المتطورة تُخصص مراكز خاصة للبحث والتفكير مهمتها دراسة السياسة الخارجية المتبناة من طرف الدولة ومدى جدواها ومستقبلها على المدى القصير والمتوسط والطويل، وهو ما يجعل صناع القرار في الجزائر أمام الصورة الحقيقية للأدوار التي يجب أن تلعبها الجزائر، من خلال اعتماد خطة عمل شاملة وطويلة المدى تحدد أسلوبا ومسارات وبلوغ أهداف طويلة الأجل باستخدام الموارد المتاحة، فوجود عنصر التخطيط يجعل الدولة وصناع القرار فيها ينتقلون من الإدارة الروتينية للملفات وقضايا السياسة الخارجية إلى القيادة الفعّالة، تتناغم مع البيئة والمتطلبات الداخلية للدولة، وعليه نقدم فيما هو آت أهم الضروريات التي تساعد الدولة في مجابهتها لأزمات جوارية محتملة.

¹ - عبد الغاني دندان، المرجع نفسه.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

أ/ تعزيز المشاركة:

يجب أن تسير السياسة الخارجية الجزائرية على نحو يعكس أولويات الشعب الجزائري ومتطلباته وتطلعاته الدولية، فلا بد من أن تدمج متطلبات المجتمع الجزائري في سياسة دولته الخارجية وأن تعبر هذه السياسة عن رؤيته، فأى تعارض بينهما سيجعل من الصعب تحقيق سياسة خارجية فعّالة ومسؤولة وناجحة، وعليه يجب أن تصاغ السياسة الخارجية الجزائرية على نحو يتيح للشعب الجزائري وللمختصين تقييم أداءها دوريا.

ب/ هوية الدولة ومنظومتها القيمية:

تبرز أهمية التفكير في فلسفة الدولة وقيمها الأساسية وثقافتها، في عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للدولة، فالاستراتيجيات التي تتماشى مع القيم الأساسية للجزائر، هي وحدها التي سيكتسب لها النجاح، كما أنّ وضوح فلسفة وقيم الدولة قبل وضع الاستراتيجية الوطنية يعدم مقومات النجاح، فوضوح الفلسفة والقيم الأساسية للدولة يضيفي شرعية أكبر على النظم السياسية في حال عدم تجاوز حدود القيم الأساسية للدولة، ويعطي قوة وحضورا وتأثيرا أكبر في محيطها الإقليمي، فطبيعة القيم الأساسية للدولة ودرجة الإيمان والعمل بها وبتقافتها القيمية، كلها تعتبر عوامل مؤثرة في الدور الفعالية تجاه الأحداث والأزمات داخلية كانت أو إقليمية¹.

¹ - أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص 425.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

ج/ طبيعة الأهداف الوطنية للدولة:

يمكن أن يعرف الهدف الوطني على أنه وضع معين، يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والإمكانات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري إلى مرحلة التنفيذ أو التحقق المادي والأهداف الوطنية لا تنشأ من فراغ، وإنما تتحدد بمقتضى مؤثرات وظروف توضح الإطار العام للهدف والوسائل اللازمة لتنفيذه وينبغي أن يكون الهدف القومي موضع اهتمام ومشاركة الجزء الأكبر من مواطني الدولة وان تكون الحكومة الوطنية مسؤولة عند تبني هذا الهدف وتوفير الإمكانات اللازمة لتحقيقه، فحتى تتحقق القيادة الإقليمية للجزائر على مستوى القارة الإفريقية، وجب أن تكون كل تصرفات المسؤولين وفقا لهذا التصور وستحكم سلوكياتهم، ما يجعلهم يتصرفون لصالح كل ما يصب لتحقيق هذا الهدف، وتسخر كل الإمكانات المادية والمعنوية، القوة الصلبة والناعمة لتحقيقه¹.

د/ تحديد رؤية الدولة:

ينبغي تقديم تصور واضح لما ينبغي أن يكون عليه وضع الدولة في المستقبل، أي تحديد مكانة الدولة ضمن نظامها الإقليمي والدولي، وهذه الرؤية تكون أكثر أهمية لأنها ستكون الأساس الأول الذي يقيم أداء الدولة وتمثل القاعدة التي سيؤسس عليها²، وإذا تم إسقاط هذا الطرح على الجزائر من أجل إدارة شؤون وأزمات المنطقة، يجب وضع استراتيجية واضحة المعالم لسياستها

¹ - فوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرايمج الأمن القومي للدول: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2013، ص 75.

² - فوزي حسن حسين، المرجع نفسه، ص 77.

الفصل الرابع : إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح

الخارجية، تحدد فيها أهدافها وأولوياتها والخطط العملية لكيفية تحقيقها، ورصد الإمكانيات والوسائل لتنفيذها وتحديد المدة الزمنية لإنجاز الأهداف المرسومة، وهذا ما سيجعل طاقات الأمة تتحول إلى أفعال ووقائع سياسية تزيد من قيمة وقوة الدولة وحضورها وموقعها إقليميا وعالميا¹.

¹ - أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص 248.

خلاصة الفصل:

لقد تم في الفصل الأخير من الدراسة تسليط الضوء على آليات إدارة أزمة شمال مالي من طرف جمهورية الجزائر، التي حاولت الجزائر انتهاجها من مقاربتها الدبلوماسية لإدارة الأزمة، وقامت على إثرها بالتوصل إلى توقيع اتفاق السلام والمصالحة بين أطراف الأزمة في مالي عام 2015، الذي قمنا بتفصيله.

لكن لا يمكن القول بأن السياسة الخارجية الجزائرية قد فشلت أو نجحت في التعامل مع الانزلاقات الأمنية التي تشهدها المنطقة خاصة الفناء الخلفي للجزائر، لأنها قد تنجح في مواقف وتفشل في أخرى وذلك مرتبط بمسألة تفعيل القدرات التي تملكها سواء كانت المادية أو المعنوية، وهذا يسمح لها بتسطير الأهداف العليا للسياسة الخارجية من خلال إدارتها للأزمات وتفعيل دورها بشكل صحيح يتماشى مع تطلعات الدولة مستقبلا.

الخاتمة

الخاتمة

إن الجزائر وبحكم موقعها الجغرافي والاستراتيجي، قد تأثرت بمجريات الأحداث في الضفة الشمالية من القارة، خصوصا منطقة الساحل الإفريقي، هذا التأثير بالأساس هو نتاج لعدة عوامل من بينها القرب الجغرافي والانفتاح الكبير للجزائر عليه، مما جعل حدودها البرية على قدر كبير من الانكشاف أمام تعدد مصادر التهديدات الأمنية وتعدد مستوياتها، وبالتالي كانت انعكاساتها ذات وزن وتداعيات متزايدة على الأمن القومي الجزائري وهذا ما تم التطرق إليه في فصول الدراسة، حيث أخذ التطور في تلك التهديدات منذ عقود من الزمن بفعل مجموعة من المتغيرات الداخلية والدولية.

إن ضعف نموذج بناء الدولة في مالي التنوعات الأيديولوجية والاثنية وتعميق الولاء الاثني على حساب الولاء الوطني وكذا موجات الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى التهديدات النابعة من التنظيمات الإجرامية، وكذلك افتعال الأزمات الداخلية من طرف فواعل خارجية ساهمت في اختراق النسيج المتماسك لدول الساحل الإفريقي عموما ومالي خصوصا، وزادت من تعميق وتعقيد الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي داخليا وخارجيا مع دول الجوار.

ونظرا لعدة اعتبارات كالامتداد الجغرافي والمجتمعي والثقافي والاقتصادي والتاريخي بين الجزائر ومالي، عمدت الجزائر عبر سياسة الخارجية إلى تفعيل دورها الدبلوماسي والأمني في شمال مالي، مساهمة بذلك في كبح ومحاصرة التهديدات الأمنية بشتى أنواعها التي قد تخترق حدودها، ف لعبت دور الوسيط الفعال في إدارة الأزمة في مالي من خلال مبادئها الثابتة ونبذ العنف ودعم الحوار السياسي وإنجاح المفاوضات بين أطراف الأزمة، ورفض التدخل الأجنبي.

الخاتمة

كما استطاعت الجزائر من خلال دبلوماسيتها إيجاد قاعدة توافقية للأزمة في مالي، بعيدا عن الحلول العسكرية، وذلك وفق منهج سياسي وحوار متكامل يشمل كل الأطراف، وقد شمل المسار كل القطاعات خاصة فيما يتعلق بقضايا الدفاع والأمن والمجال الاقتصادي.

➤ النتائج:

أولاً: الجزائر متمسكة بمبادئ محددة لسياستها الخارجية منذ الاستقلال إلى غاية الآن، وهي غير مستعدة لتغييرها، لاسيما وأنها اثبتت مدى نجاعتها في ظل البيئة الحالية المتميزة بتسارع الأحداث والفواعل، وهو ما سيؤدي بها إلى تحديات جديدة وفق المتغيرات المستمرة للحفاظ على مكانتها في جوارها الإقليمي، فالطبيعة لا تحتل الفراغ مما سيجعل الأمن القومي الجزائري مرتبط بمدى مواكبتها للمستجدات وطبيعة الأطراف المعنية.

ثانياً: تواجه الجزائر مستجدات جوارها الإقليمي العربي والإفريقي التي انعكست بالسلب عليها، وتهدد أمنها القومي، مما يستدعي من الجزائر ضرورة مراجعة تلك المبادئ وإعادة تكيفها مع التطورات الحاصلة في العالم، فلا يمكن معالجة مشاكل اليوم بأساليب الأمس.

ثالثاً: الجزائر عرفت تأرجح في سياستها بين الحالتين، لكن مع الأحداث التي شهدتها كل من ليبيا وتونس ومالي لوحظ نقص في فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية ووقوفها موضع الحياد أحيانا إزاء ما يحدث من لا استقرار سياسي وأمني، من منطلق عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حتى ولو كان لدواعي إنسانية واحترام سيادتها وحل الخلافات بالطرق السلمية.

الخاتمة

رابعاً: أن مصدر فشل الدولة في مالي يكمن في عدم الرؤية الوطنية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، بسبب ديناميكية أطراف الأزمة سواء من حيث نشأتها أو اختفائها وعودتها من جديد مع رفع نفس المطالب المتكررة بالانفصال والحكم الذاتي، بسبب فشل السلطة السياسية في احتواء هذه الأقلية وتكوين هوية سياسية واحدة.

خامساً: هناك عوامل جيوسياسية هامة زادت من تعقيد الوضع الأمني أكثر في مالي، أهمها توظيف التقسيم الأنثروبولوجي لصالح القوى الخارجية فهي تقوم بافتعال الأزمات والعمل على إبقاء الوضع القائم لخدمة مصالحها في إطار سياسة "فرق تسد" والسيطرة على المنطقة ومواردها الأولية، مدعمة تواجهها بزرع الجماعات الإرهابية التي زادت من تعميق الأزمة وتعقيدها، مما حال دون تحقيق اندماج وطني وبناء دولة وطنية.

سادساً: مستقبل اتفاق السلام والمصالحة غير واضح بما يكفي، رغم ما قدمه من تقدم بخصوص إجراء انتخابات محلية وإعادة توزيع المناصب والسلطة بشكل أكثر توازن وعدل، إلا أن الكثير من المسائل تبقى قائمة كمظاهر العنف والفساد السياسي عدم الاستقرار الأمني والمجتمعي.

➤ التوصيات

أولاً: إن منطق استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية لا يزال يلعب أدواراً أساسية في التأثير على مجرى التفاعلات السياسية الدولية ومقولة كلاوزفيتش الشهيرة "الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى"، لا يزال صدها قويا لدى القوى النافذة في المسرح الدولي، وبالتالي يستوجب على

الخاتمة

الجزائر الاهتمام ببناء وتطوير منظومة دفاعها الوطني وقوتها العسكرية بشكل يتوافق مع وزن الدولة وقدراتها الجيوسياسية حتى تضمن حصولها على معادلة الوقاية والدفاع.

ثانيا: يتوجب على الجزائر وضع استراتيجية لسياسة خارجية هجومية، بمعنى عدم الاكتفاء بردود الأفعال والكلام الدبلوماسي المؤسس على مثل ومبادئ قد تضر بها أكثر مما تنفعها، وأن تعمل على دراسة الأوضاع لدول جوارها لتتمكن من انتهاز سياسة فعالة وذات فائدة لمصالح الدولة خاصة الأمنية منها، فنحن في مرحلة تستدعي مراجعة الأولويات في السياسة الخارجية الجزائرية لضمان موقع مريح في الخارطة العالمية.

ثالثا: تكريس السلام وضمان الأمن القومي في مالي والمنطقة ككل، يجب أن ينطلق من تحديد مختلف مصادر التهديد ببعده الداخلي والخارجي والعلاقة التفاعلية بين هذين المستويين، فكل منهما يؤثر في الآخر بشكل مباشر، مع العمل على متابعة مسار تجسيد بنود اتفاق السلام والمصالحة المبرم في الجزائر سنة 2015، واعتماده كأساس وأرضية لإعادة بناء الدولة.

رابعا: رهان نجاح مساعي الجزائر تجاه الأزمة في مالي مرتبط أساسا بمدى إيجاد الآليات والسبل العملية لتجسيد بنود اتفاق السلام والمصالحة في مالي لسنة 2015، والتغلب على القضايا المعقدة التي تشمل التنمية الاقتصادية والإصلاح السياسي والعدالة والاجتماعية والتوازن الجهوي، بدون هذه المعطيات الأساسية سيكون التقدم في مسار حل الأزمة وتكريس السلام في دولة مالي شبه مستحيل.

الخاتمة

وعليه فإن الحديث عن الدور والأداء الإيجابي للسياسة الخارجية الجزائرية وفق مقاربتها في إدارة الأزمة في مالي، يبرز في كونها تستند على مقارنة واعية ومدركة لحجم المخاطر والتحديات الأمنية المستمرة التي تحيط بها والصعوبات والعراقيل التي تعترض هذا الدور، إلا أن النتائج المحققة لحد الآن، تبشر بإمكانية تحقيق الأهداف المسطرة أو جزء منها رغم التحديات المستجدة والمتسارعة.

ومنه فإن تأكيد الجزائر لمكانتها الأساسية، عبر إعادة إحياء دورها في فضاءها الإقليمي، الذي يمثل بعدها الاستراتيجي والمصلحي وبوابتها نحو إفريقيا، وهو الدور الذي يجب أن يكون أكثر قوة وفعالية إزاء القضايا الجوارية، الإقليمية مستقبلا.

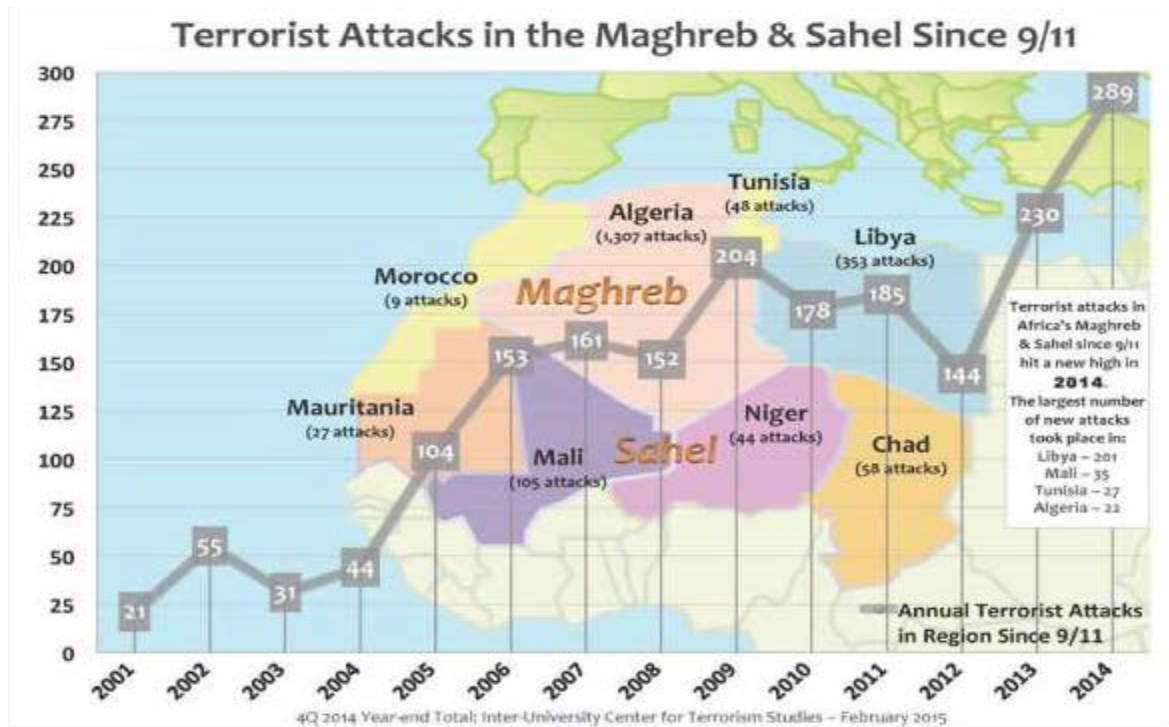
واستنتاجا لما سبق، يمكن القول أن مقارنة الجزائر في إدارتها للقضايا الأمنية والأزمات التي شهدتها الدول المجاورة لها، وعلى رأسها الأزمة في مالي، مكنها من فرض إرادتها وإدراكها عبر التأكيد على منطقتها في مواجهة التهديدات وامتلاكها مفاتيح حل وإدارة الأزمات الإقليمية الأمنية والسياسية، وهو ما برز في فهم حقيقة الاستقرار والأمن الذي يمس فضاءها الإقليمي، وبالتالي فلا يمكن استبعاد أن تشهد الفترة المقبلة إعادة إحياء الحوار بين الحكومة المركزية وقيادات الأزواد في مالي، بما يفضي إلى مراجعة وإعادة هيكلة اتفاق السلام والمصالحة المبرم في الجزائر 2015، وتحيينه وفق السياقات والظروف التي فرضتها المتغيرات الجديدة.

الملاحق



خريطة رقم (1): الامتداد الجغرافي لمنطقة الساحل الافريقي

المصدر: <https://www.google.com/search?q=%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%B:>



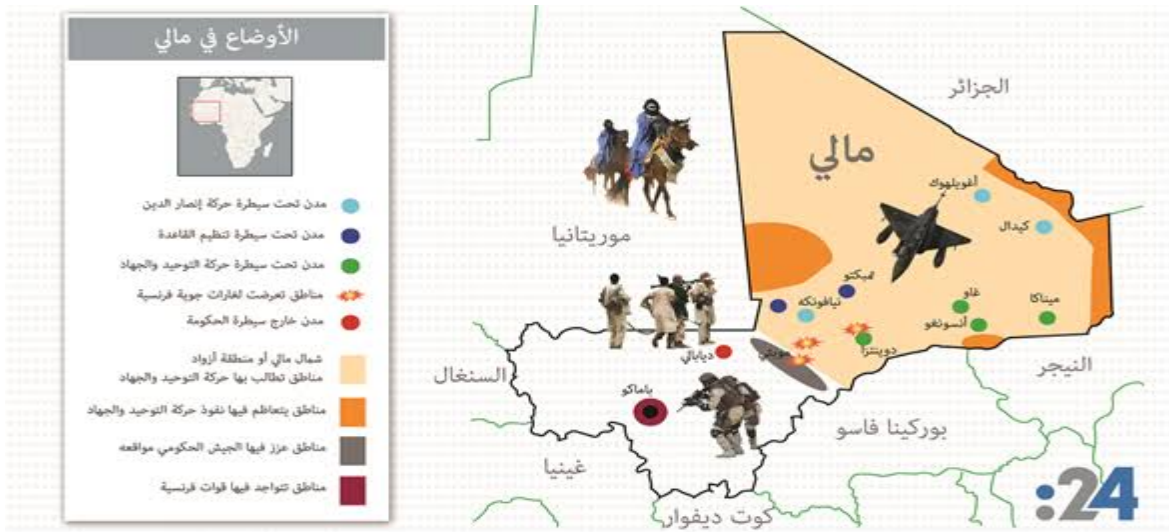
خريطة رقم (2): مناطق إنتشار الارهاب في منطقة الساحل الافريقي

المصدر: <https://www.google.com/search?q=%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%B:>



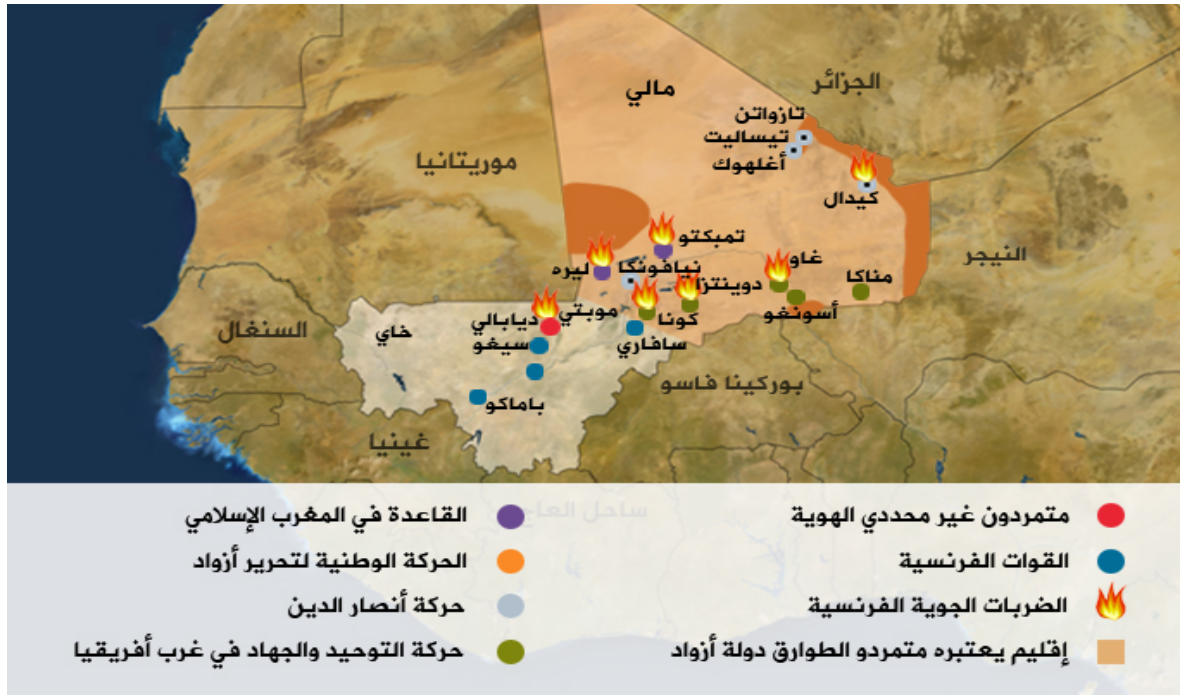
خريطة رقم (3): الموقع الجغرافي لدولة مالي

المصدر: Isaac Kfir, Mali Risk Assessment 2014, INSTITUTE FOR NATIONAL SECURITY AND COUNTERTERRORISM



خريطة رقم (4): المناطق المتأزمة في مالي.

المصدر: Isaac Kfir, Mali Risk Assessment 2014, INSTITUTE FOR NATIONAL SECURITY AND COUNTERTERRORISM.



خريطة رقم (5): توضح مسار التدخل الفرنسي في شمال مالي

المصدر: <https://www.google.com/search?q=%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%B>



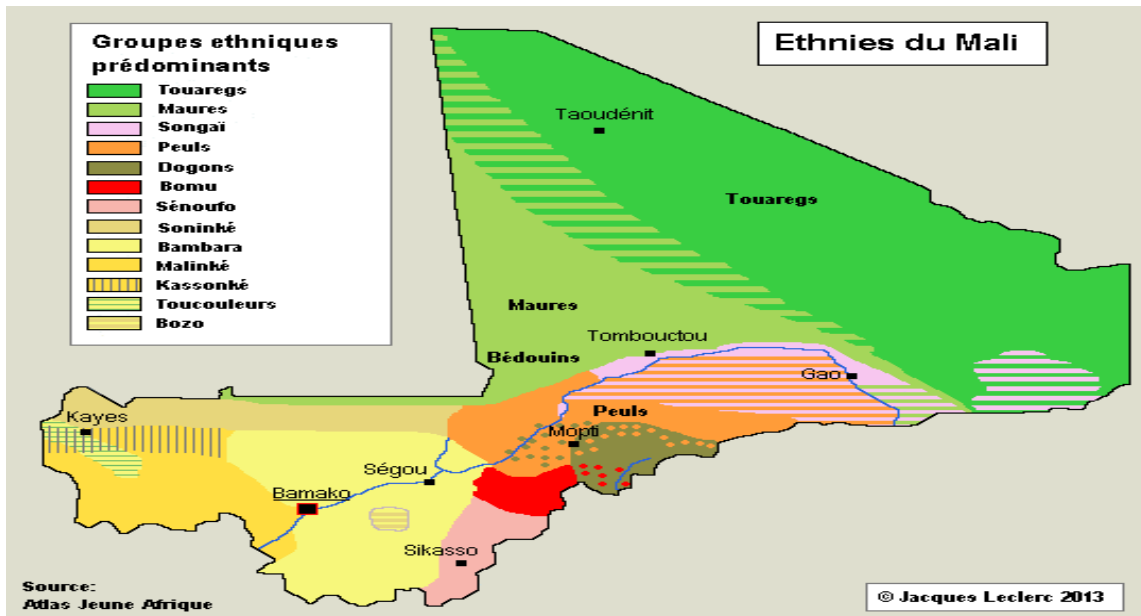
خريطة رقم (6): مناطق تواجد الثروات الطبيعية في مالي

المصدر: Isaac Kfir, Mali Risk Assessment 2014, INSTITUTE FOR NATIONAL SECURITY AND COUNTERTERRORISM.



خريطة رقم (7): توضح المنطقة التي طالبت بانفصالها الحركة الوطنية لتحرير أزواد في شمال مالي.

المصدر: <http://www.noun post.com/sites/default-files/ilimes-image/%D8%B1.D9%>



خريطة رقم (8): توضح التركيبة العرقية لدولة مالي

المصدر: <http://www.noun post.com/sites/default-files/ilimes-image:>

قائمة المراجع

1/ باللغة العربية:

أولا/ الكتب:

1. أبو عيانة، فتحي محمد، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية السياسية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2001.
2. أوزليوماي أوموت، نظرية القومية مقدمة نقدية، تر. معين الإمام، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
3. إسماعيل مقلد صبري، السياسة الخارجية والأصول النظرية والتطبيقات العلمية، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2013.
4. السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.
5. القيلاني مصطفى، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2005.
6. الحشاني عبد اللطيف، الأحزاب والمنظمات الوطنية ودورها في الثورة ومجراها: ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، تر. محمد مالكي، بيروت: المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، 2012.

7. الساري أحمد، جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية: من المجال الافتراضي إلى الثورة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
8. الطويسي باسم، ظاهرة ويكيليكس: جدل العالم والسياسة بين الافتراضي والواقعي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
9. الراوشدة محمد سلامة، أثر قوانين مكافحة الإرهاب على الحرية الشخصية دراسة مقارنة، عمان: دار الثقافة، 2010.
10. أحمد شيشي عزت، معاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، الرياض: جامعة نافية للعلوم الأمنية، 2010.
11. أبو هيف علي صادق، القانون الدولي العام، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1995.
12. الشيخ الأمين، عمر الجيلي، التعاون العربي الإفريقي من أجل منافع اقتصادية متبادلة: المحفزات والتحديات في ظل العولمة، الخرطوم: المصرف العربي، 2009.
13. أحمد نصر الدين إبراهيم، التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991، القاهرة: مكتبة عبد الملك عودة الإفريقية، د س ن.
14. الطاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، دار مختار للطباعة والتحضير الطباعي، د س ن.

15. بور تشيل سكوت، نظرية العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.
16. جفال عمار، العلاقات العربية الإقليمية الواقع والآفاق، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2018.
17. جوانيتا الياس، وستش بيدر، أساسيات العلاقات الدولية، تر. محي الدين حمدي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.
18. حسين خليل، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتك، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.
19. حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007.
20. حسن حسين فوزي، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2013.
21. دوكوري يعقوب، جغرافية مالي، باماكو: المكتبة الإسلامية، الحاج عيسى أنقيا، 2007.
22. رزيق المخادمي عبد القادر، النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005.

23. روبرت غيرتي، أقليات في خطر، تر. مجدي عبد الحكيم وسامية شامي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995.
24. رشدي العماري عباس، إدارة الأزمات في عالم متغير، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
25. شاكر محمود، عمق السنغال، دمشق: مكتبة الفتح، 1971.
26. شابير الدين إبراهيم، الأفريكوم... حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة، تر. الحاج ولد إبراهيم، د م ن: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
27. ضاري محمد، الجبوري إياد، إدارة الأزمات الدولية، عمان: الرمال للنشر والتوزيع، 2015.
28. ظاهر جاسم، إفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال، مصر: المكتب المصري للنشر، 2003.
29. عبد الواحد الجاسور ناظم، إشكالية الحدود في الوطن العربي دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية، عمان: دار مجدو ولاي للنشر والتوزيع، 2001.
30. عيد رجب سهى، نزاعات الحدود في العالم العربي من نهايات القرن العشرين إلى بدايات القرن الواحد والعشرين، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2009.
31. عقيل عزالدين، الموقف الدولي من الثورات وفلسفته - مطالب الثورات العربية والتدخل الدولي، تر. جواد الحمد، عمان: مركز للدراسات الشرق الأوسط، 2011.

32. عبد الحميد نسرين، الجريمة المنظمة العبر الوطنية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006.
33. بن علي علي، صالح المصري، إدارة ومنهج مواجهة الأزمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية التدريب. د س ن.
34. عيشوش فريد، الاتصال في إدارة الأزمات، الجزائر: دار الخلدونية، 2011.
35. غفران أسامة، أزمة مالي والتدخل الخارجي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
36. غليون برهان، التغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005.
37. غليون برهان، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، بيروت: دار الطليعة، 1979.
38. غلاييني عارف، الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، دبي: معهد قوى الأمن الداخلي، 2008.
39. غربي محمد، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، بيروت: دار الروافد الثقافية، 2014.
40. فضل حسن يوسف، العرب وإفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

41. كاظم تمارا، غسان محمد، عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولت السياسية في المنطقة العربية، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.
42. لخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-الميادين التحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
43. مصلوح كريم، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.
44. زايد محمد إبراهيم، الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999.
45. مجموعة مؤلفين، مالي عودة الاستعمار القديم، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2013.
46. مرسيل مارل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، تر. حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.
47. ماجد سالم العدمي، جاسم محمد، مبادئ إدارة الأزمات الاستراتيجية والحلول، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، د. س. ن.
48. محمودي عبد القادر، النزاعات العربية وتطور النظام الإقليمي العربي، الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، 2001.

49. محسن أحمد الخضيرى، إدارة الأزمات، القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع، 1998.
50. ناظم عبد الواحد الجسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2001.
51. هونت ايملي، الإرهاب الإسلامي في شمال غرب إفريقيا هل هو شوكة في عنق الولايات المتحدة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2007.
52. والفرام لآخر، الجريمة المنظمة في منطقة الساحل، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012.
53. ياسين حمدان نهلة، بيريون فريديريك، مقاربات عربية لحل النزاعات والوساطة والتفاوض وتسوية الصراعات السياسية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
54. يولون هيربرت، نطاق التهديد غير العسكري في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر. فادي حمود، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2004.

ثانيا/ المذكرات والأطروحات:

1. أحمداي أحمد، محمد ضياء الدين، "السياسية الأمريكية تجاه الثورات العربية دراسة حالة مصر وليبيا 2011-2017"، أطروحة دكتوراه، جامعة النيلين، 2018.
2. ابصير طالب أحمد، "المشكلة الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010.

3. ايدابير أحمد، "التعددية الاثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2012.
4. العايب سليم، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011.
5. بن يوسف نبيلة، "إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر 1992/2002"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2004.
6. بوزيد عائشة، "هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الثابت السيادة قضية الصحراء الغربية نموذجا"، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للعلوم السياسية، 2017.
7. بلقاسمي رقية، "التكامل المغاربي - دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011.
8. بلغري عبد المالك، "السياسة الخارجية الإفريقية للجزائر والمغرب دراسة مقارنة 1999-2017"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2018.
9. بوسكين سليم، "تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
10. بوزرب رياض، "النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1983"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2008.

11. بويبية نبيل، "المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2011.
12. بن صالح عبد الله، "عملية بناء الدولة في مالي"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2015.
13. بويبية نبيل، "الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلام في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2018.
14. بون زكريا، "أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خضير بسكرة، 2015.
15. بن سعدون اليامين، "الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012.
16. بولمكاحل إبراهيم، "تأثيرات وتحولات البيئة الخارجية والداخلية الروسية على الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.
17. جدو فؤاد، "دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضير بسكرة، 2018.
18. حجار عمار، "السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2002.

19. حمايدي عزالدين، "دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005.
20. حمزة حسام، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011.
21. حسين قوادة حسين، "تأثير دور موارد الطاقة على دور الصين في إفريقيا لفترة ما بعد الحرب الباردة"، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، 2019.
22. حمايدي عز الدين، "دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005.
23. حجار عمار، "السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2022.
24. دالع وهبية، "دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2008.
25. رسولي أسماء، "التحديات الأمنية في دول الساحل الإفريقي بين ادوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2017/2018.
26. زاوشي صورية، "أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات 2011-2015"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2016.

27. زردومي علاء الدين، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.
28. شنين مصعب، "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016"، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017.
29. ظريف شاكر، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.
30. عيدون الحامدي، "أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015.
31. عمرون، محمد، "تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975-2005"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2006.
32. عبد السلام العاتي، رجب عمر، "دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية النزاعات دراسة حالة النزاع في الصومال"، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2012.
33. عشوي علي، "سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1998.
34. عبد الرؤوف بن الشهيبي، "الثابت والتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار 1999-2018"، أطروحة دكتوراه، جامعة صالح بونيندر قسنطينة، 2019.

35. فاضل أمال، "آلية إدارة الأزمة في الجزائر بأسلوب الحوار"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002.
36. فكري شهرزاد، "الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية- نموذج ليبيا"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2017.
37. قطاف تمام أسماء، "مقومات القيادة الإقليمية للنظم السياسية: دراسة للدور الإقليمي الجزائري في الساحة الإفريقية"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضير بسكرة، 2019.
38. قسوم سليم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2009.
39. لخضاري منصور، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2013.
40. لحوح بلقاسم، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة"، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2004.
41. ملوكي سفيان، "السياسة الخارجية الروسية والتحولت السياسية في المنطقة العربي دراسة مقارنة حالي ليبيا وسوريا"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2018.
42. منصوري سفيان، "السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري"، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، 2013.

43. مزارة زهيرة، "الاستراتيجية الأمنية للدول الإقليمية تجاه منطقة الساحل الأفريقي دراسة حالة:

الجزائر، فرنسا"، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2018.

44. مطر كاظم، الزبيدي نصير، "الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها للأنزمات الدولية"، أطروحة

دكتوراه، جامعة ST.Climents العالمية، بغداد، 2010.

45. نصيب عتيقة، "العلاقات الجزائرية المغربية في فترة الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير، جامعة

محمد خيضر بسكرة، 2012.

ثالثا: الدوريات والمقالات:

1. أحمد عفيف خليف، "الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة

الانتقالية"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع3، الجامعة الأردنية، الأردن، 2015.

2. الكفارنة أحمد عارف، "العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية"، مجلة

دراسات دولية، ع42، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2009.

3. إبراهيم الحسن محمد، "دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا"،

مجلة قراءات إفريقية، ع. 27، مصر، 2016.

4. النويني حافظ، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي"،

المستقبل العربي، ع.422، لبنان، 2014.

5. الحامدي عيدون، دخان نور الدين، "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع. 17، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016.
6. أبودوح خالد كاظم، "الأمن المجتمعي"، أوراق السياسات الأمنية، مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2022.
7. كانتني مادي إبراهيم، "الأزمة السياسية في مالي منذ مارس 2012"، آفاق إفريقية، ع. 36، مصر، 2013.
8. كونتاو الشيخ إبراهيم، "النزاع المسلح في مالي"، قراءات إفريقية، ع. 06، مصر، 2013.
9. الخويلدي زهير، "فلسفة الثورة التونسية: الدوافع والآليات والتداعيات والتحديات"، مجلة الحياة الثقافية، ع. 220، تونس، 2011.
10. بلقاسمي مولود، "الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع. 11، لبنان، 2015.
11. بشكيط خالد، "التحديات اللاتمانالية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، ع. 06، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2018.
12. برقوق أمجد، "المعضلات الأمنية في الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، مجلة الجيش، ع. 534، الجزائر، 2011.

13. بوريشة أعر، "العلاقات السياسية والدبلوماسية الجزائرية الإفريقية"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، ع. 06، الجزائر، 2016.
14. براهيم حمزة، "الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي"، *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، ع. 06، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.
15. بوجادة سارة، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة في شمال مالي"، *مجلة بحوث ودراسات*، ع. 01، الجزائر، 2017.
16. بارش أحلام، رقولي كريم، "دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي"، *مجلة طبنة للدراسات الأكاديمية*، ع. 03، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2021.
17. بن عمر عادل، "دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الداخلية في إفريقيا: دراسة الحالة المالية"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، ع. 11، جامعة خنشلة، الجزائر، 2019.
18. بويبة نبيل، بولسان جلال، "حل النزاع في مالي وفقا لاتفاقية خارطة طريق الجزائر 2015: نحو بناء سلام مستدام"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، ع. 01، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2019.
19. بن عائشة محمد الأمين، "تطور الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي وأبعاد اهتمام الجزائر بالمنطقة"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، ع. 05، المركز العربي الديمقراطي، ألمانيا، 2017.

20. تيغزة الزهرة، "الوساطة الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، ع. 07، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2017.
21. المدني توفيق، "الربيع العربي واليقظة العنيفة لمنطقة الساحل الإفريقي"، *مجلة الوحدة الإسلامية*، عدد 07، بيروت، لبنان، 2012.
22. جيلاني فاطمة، "الاتحاد الإفريقي والأمن في إفريقيا بين تعقد التهديدات وضعف الآليات"، *مجلة دفاتر السياسة والقانون*، ع. 01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018.
23. حبال صادق، الغنجة هشام، "السياسة الخارجية للجزائر في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية: بين الثبات المبادئ وضرورة التكيف"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، عدد 03، المركز العربي الديمقراطي، ألمانيا، 2017.
24. شحادة حلمي يوسف، "نحو منهجية علمية لإدارة لأزمة"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز كلية العلوم الإدارية*، 1998.
25. خير الدين حسيب، "حول الربيع الديمقراطي الدروس المستفادة"، *مجلة المستقبل العربي*، ع. 386، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
26. حموم فريدة، "الجزائر ودول الجوار: إعادة توجيه سياستها الخارجية بما يتماشى والتحول في مفهوم الأمن"، *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، ع. 01، جامعة بسكرة، الجزائر، 2020.

27. الشافعي حسن بدر، "الدعوة الإسلامية في إفريقيا نجاحات بالرغم من التحديات"، قراءات إفريقية، ع.13، مصر، 2012.
28. دحموح طاهر، "الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي"، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع. 16، لبنان، 2018.
29. دلول الطاهر، "السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع. 02، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2014.
30. الحمداني رمضان، كفاح عباس، "حركة التغير في تونس الأسباب والتحديات"، مجلة دراسات إقليمية، ع.10، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، العراق، د س ن.
31. زياني صالح، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تحديات العولمة"، مجلة الفكر، ع. 05، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010.
32. زقاع عادل، منصوري سفيان، "أمن منطقة الساحل بين المنظور الأمني الفرنسي والاستراتيجية الأمنية الجزائرية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. 06، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2014.
33. زغوني رابح، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابا المصالح: دراسة حالة الربيع العربي"، سياسات عربية، ع. 23، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2016.

34. سعيدي ياسين، "اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية"، *مجلة المستقبل العربي*، ع. 462، بيروت، 2017.
35. سداوي عمر، "عقيدة الأمن القومي الجزائري من منظور جيواستراتيجي قراءة في عملية تقينتين"، *مجلة الرائد المغاربي للدراسات والبحوث*، ع. 04، الجزائر، 2014.
36. ساعو حورية، غربي محمد، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، *المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، ع. 18، جامعة الشلف، الجزائر، 2017.
37. صايح مصطفى، "الجزائر والأمن الإقليمي التسوية الدبلوماسية للأزمة في مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، ع. 02، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2014.
38. ظريف شاكر، "معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء وارتداداتها الإقليمية"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، ع. 13، جامعة الوادي، الجزائر، 2016.
39. عبد الكاظم عبيد بشرى، "الصراع والتنافس الدولي والإقليمي على منطقة الساحل الأفريقي"، *مجلة كلية التربية للبنات*، ع. 29، كلية بغداد، 2018.
40. عبد العظيم خالد، "الجوار المالي: التداعيات الإقليمية لانفصال أزواد في مالي"، *السياسة الدولية*، ع. 189، مؤسسة الأهرام، مصر، 2013.

41. شاعة محمد، "الأدوار الإقليمية للسياسة الخارجية الجزائرية: مراجعة المصادر والأداء"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، ع. 12، جامعة الجلفة، الجزائر، د س ن.
42. دخيل عبد السلام، "الأبعاد السياسية للمقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي أزمة التوارق في شمال مالي أنموذجا"، مجلة البحث القانوني والسياسي، ع. 01، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2016.
43. عبد الرزاق جاسم خيري، "الحركة الأزدادية في مالي وتكوين الدولة"، مجلة دراسات دولية، ع. 57، جامعة بغداد، العراق، 2013.
44. عبد العالي عبد القادر، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. 02، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2014.
45. غازلي عبد الحليم، "الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإسهامها في تسوية النزاع في شمال مالي 2012"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع. 02، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2016.
46. فرايح زينب، "السياسة الخارجية الجزائرية في ظل بيئة إقليمية متغيرة: دراسة في ملامح الاستمرار والتغير"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع. 03، جامعة الوادي، الجزائر، 2018.

47. قدوري عبد الرحمن، "الجذور التاريخية للعلاقات المتبادلة بين شمال وغرب إفريقيا"، مجلة الساورة للدراسات الانسانية والاجتماعية، ع. 01، جامعة بشار، الجزائر، 2015.
48. قط سمير، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات"، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع. 01، المرز الديمقراطي العربي، برلين، 2017.
49. قط سمير، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا المبادئ، الأسس والتطورات"، قراءات افريقية، ع. 32، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018.
50. الشجلاوي محمود، باسم سامي، الهجرة غير الشرعية من دول إفريقيا إلى أوروبا: أسباب وآثار"، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، ع. 05، المركز العربي الديمقراطي، برلين، 2019.
51. مجموعة الخبراء المغاربة، "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، مجلة الدراسات المتوسطة والدولية، ع. 06، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، تونس، 2011.
52. دبالو محمد الصالح، سيدي المختار، "الأبعاد التاريخية والفكرية لأزمة في شمال مالي"، مجلة قراءات افريقية، ع. 06، 2013.
53. حسين محمد، أحمد عبد الدايم، "تاريخ القضية الأزوادية وتطورها"، قراءات افريقية، ع. 06، الجزائر، 2013.

54. مزارة زهيرة، حاج مليود عامر، "أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي: بين المخاطر

الأمنية والانفصال مالي نموذجاً"، آفاق العلوم، ع. 10، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018.

55. الحموي ماجد، "قضية لوكربي بين السياسة والقانون - العلاقة بين محكمة العدل الدولية

ومجلس الأمن"، مجلة جامعة دمشق، ع. 02، سوريا، 2001.

56. بن يوسف نبيلة، "دور الوسائط الإلكترونية في تشكيل الرأي العام"، مجلة الدراسات والبحوث

القانونية، ع. 05، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

57. بن يوسف نبيلة، بلهاري كريمة، "النخبة الحاكمة والتيار الإسلامي في تونس منذ الاستقلال

إلى ما بعد ثورة الياسمين"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، عدد 1، المجلد 12، جامعة

تيزي وزو، الجزائر، 2017.

58. نصير خليفة، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر

الجيوسياسية والأمنية الجزائرية"، مجلة البحوث والحقوق والعلوم السياسية، ع. 02، جامعة تيارت،

الجزائر، 2018.

رابعاً/ الملتقيات:

1. بن ابركان إكرام، "الفراغ الأمني في منطقة الساحل الإفريقي"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول

المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، قالمة هيلوبوليس، الجزائر، 24-25

نوفمبر 2013.

2. الهلي عبد القادر، بوبصلة أمينة، "تحدي الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، قالمة هيولبوليس، 24-25 نوفمبر 2013.

3. بو الجدري فيصل، دخيل عبد السلام، "الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة في منطقة الساحل الإفريقي أزمة الطوارق في شمال مالي نموذجاً"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الجزائرية الأمنية في الساحل الإفريقي، قالمة هيولبوليس، يومي 24 و 25 نوفمبر 2013.

4. بوشناق شمسة، "استراتيجية الاتحاد الأوروبي وللأمن والتنمية في الساحل: الرهانات والقيود"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول التحديات الأمنية للدول المغاربية على ضوء التطورات الراهنة، ورقلة، 15-16 نوفمبر 2013.

5. بن خليف عبد الوهاب، "الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي التحديات والحلول"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، قالمة هيولبوليس، 24-25 نوفمبر 2013.

6. بوستي توفيق، بوقنور إسماعيل، "جهود الدبلوماسية في تسوية النزاع الطوارقي المالي"، ورقة عمل للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، قالمة هيولبوليس، 24-25 نوفمبر 2013.

7. بقدي فاطمة، "المسألة الطوارقية والمساعي الجزائرية لاحتواء الفوضى الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، قالمة هيلوبوليس، 24-25 نوفمبر 2013.
8. بالروايح إسماعيل، "الاستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، قالمة هيلوبوليس، 24-25 نوفمبر 2013.
9. جوادي الياس، لوكيل ليلي، "آليات مكافحة الجريمة المنظمة على المستوى الوطني"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، قالمة هيلوبوليس، 24-25 نوفمبر 2013.
10. دندان عبد الغاني، "السياسة الخارجية الجزائرية الإقليمية الجديدة: قراءة تحليلية في مكامن القوة ومبررات الفشل"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد، جامعة قالمة هيلوبوليس، 14-15 مارس 2014.
11. دندن عبد القادر، "نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، 28-29 أبريل 2014.
12. راقي عبد الله، "مسألة استقلال الطوارق وتداعياته على أمن الجزائر"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، قالمة هيلوبوليس، 24-25 نوفمبر 2013.

13. ركاش جهيدة، "البعد الدولي واستراتيجية الحوار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، قالمة هيلوبوليس، يومي 24-25 نوفمبر 2013.
14. عيساوة آمنة، "انعكاسات التدخل الفرنسي في شمال مالي على الدور الإقليمي الجزائري"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، جامعة قالمة هيلوبوليس، 24-25 نوفمبر 2013.
15. علالي حكيم، "طبيعة السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، قالمة هيلوبوليس، 24-25 نوفمبر 2013.
16. عطية إدريس، "دور الجزائر في مواجهة الظاهرة الإرهابية في دول الميدان بالساحل الإفريقي: بين التغذية المحلية والتضخيم الدولي"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، قالمة هيلوبوليس، 24-25 نوفمبر 2013.
17. فليفل سيد، "الخلفية التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية عبر الصحراء الكبرى"، ندوة العلاقات العربية الإفريقية، طرابلس: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية 1999.
18. قط سمير، "الهجرة غير المنتظمة في إفريقيا الساحل والصحراء نحو / عبر الجزائر: بين المناولة الأمنية مع أوروبا والمخاوف الداخلية"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، قالمة هيلوبوليس، 24-25 نوفمبر 2013.

19. قسايسية الياس، "الآليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، قالمة هيلوبوليس، 24-25 نوفمبر 2013.
20. كربوسة عمران، زروال سهام، "الجزائر بين تداعيات سقوط القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، قالمة هيلوبوليس، 24-25 نوفمبر 2013.
21. كاهي مبروك، "منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة"، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول التهديدات في المنطقة المغاربية، ورقلة، يومي 14-15 أكتوبر 2016.
22. هيلاس محمد الأمين، "تطورات الأوضاع في غرب إفريقيا مالي نموذجاً"، محاضرة أُلقيت في مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، 2013.

خامسا/ التقارير

1. اتفاق السلام والمصالحة في مالي من عملية الجزائر لسنة 2015.
2. القرار 2085 من ميثاق الأمم المتحدة، بخصوص التحضير لعمل القوة الإفريقية سكريوارس وتحديد أجل محدد لسنة واحدة لتنفيذ العمل العسكري والثاني تشجيع مساعي التسوية السياسية والحوار السياسي بين الفقراء في مالي.

3. بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
4. بان كي مون، "تقرير الأمم المتحدة عن حالة مالي"، تقرير رقم 498، 31 ماي 2016.
5. بان كي مون، "تقرير الأمم المتحدة عن الحالة في مالي"، تقرير 1030، 24 ديسمبر 2015.
6. بان كي مون، "تقرير الأمم المتحدة عن الحالة في مالي"، تقرير 281، 12 أكتوبر 2015.
7. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لغرب إفريقيا ومنطقة الساحل، S/2017/ 563، جوان 2017.
8. تقرير منظمة الاكواس، الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة الاتجار بالمخدرات، جويلية 2014.
9. تقرير الاتحاد الإفريقي، تقرير المرحلي عن تفعيل القوة الإفريقية الجاهزة، جوان 2008.
10. تقرير منظمة الاكواس، الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة الاتجار بالمخدرات لسنة 2014.
11. تقرير الأمانة العامة للجنة الربط للطريق العابر للصحراء بخصوص تحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء لسنة 2009.

سادسا/ الروابط الالكترونية:

1. "مفهوم السياسة الخارجية والنظرية المرتبطة بها"، اطلع عليه بتاريخ: 05 جانفي 2020، نقلا عن: http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id
2. وولت ستيفن، "العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة"، ترجمة: عادل زقاع زيدان زياني، اطلع عليه بتاريخ: 05 جانفي، 2020، نقلا عن: <http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR>
3. قط سمير، "السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا التطورات والمحددات"، أطلع عليه بتاريخ: 10 جانفي 2020، نقلا عن: <https://www.democraticac.de/?p=43847>
4. "الصحراء الغربية المغرب أم البوليساريو"، اطلع عليه بتاريخ: 19 جانفي 2019، نقلا عن: <https://mou9awama.blogspot.com/2011/12/blog>
5. "مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري"، اطلع عليه بتاريخ: 19 جانفي 2019، نقلا عن: <https://www.politics-dz.com>
6. غريب محمد إسراء، "أزمة الصحراء الغربية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية المغربية"، اطلع عليه بتاريخ: 20 جانفي 2020، نقلا عن: <https://www.ta7alil.com/%D8%AF%B1%>
7. عريف محمد عبد الرحمن، "ربيع تونس من يحاول أن يفسده"، أطلع عليه بتاريخ: 18 جانفي 2020، نقلا عن: <https://www.politics-dz.com/>

8. حسين الربطي حسام الدين، "الثورة ما بين النجاح في تونس والفشل في مصر"، أطلع عليه

بتاريخ: 18 جانفي 2020، نقلا عن: <https://www.politics-dz.com/>

9. بن الحاج نصر الحسين، "تونس والجزائر ترفعان مستوى التنسيق الأمني لضبط الحدود"، أطلع

عليه بتاريخ: 22 جانفي 2020، نقلا عن: <http://www.alriyadh.com>

10. "التفاعلات الرئيسية في الشرق الأوسط 2019-2020"، أطلع عليه بتاريخ:

12 جوان 2021، نقلا عن: <https://www.politics-dz.com>

11. صواليلي حفيظ، "تفاصيل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية"، اطلع عليه بتاريخ: 26 جانفي

2020، نقلا عن: <http://www.elkhabar.com/ar/politique/8567t>

12. مشعل فاطمة، "مفهوم دول الساحل الإفريقي"، اطلع عليه بتاريخ: 20 فيفري 2020، نقلا

عن: <https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%A7%>

13. مسلم محمد، "الجزائر استعانت بدول للضغط على الرافضين للحوار في ليبيا"، اطلع عليه

بتاريخ: 26 جانفي 2020، نقلا عن:

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/227341.html>

14. دعوع ألاء، "معلومات عن دولة النيجر"، اطلع عليه بتاريخ: 20 فيفري 2020، نقلا

عن: <https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B9%D9%84%>

[9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%A%D8%AC%D8%B1](https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B9%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%A%D8%AC%D8%B1)

15. صيفي مشاور، "دور الجغرافيا السياسية في منطقة الساحل الافريقي"، اطلع عليه بتاريخ: 20

فيفري 2020، نقلا عن:

[http://www.politics-dz.com/threads/mntq-almnn-fi-saxhl-alzmat.356.](http://www.politics-dz.com/threads/mntq-almnn-fi-saxhl-alzmat.356)

16. "منطقة الساحل الأفريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية: التنافس الفرنسي -

الأمريكي نموذجاً"، اطلع عليه بتاريخ: 20 فيفري 2020، نقلا عن:

[https://tsaidali.wordpress.com/2015/08/29/%D9%85%D9%8.](https://tsaidali.wordpress.com/2015/08/29/%D9%85%D9%8)

17. علاق جميلة، "استراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، اطلع عليه بتاريخ:

22 فيفري 2020، نقلا عن: <https://www.democraticac.de/?p=43847>

18. عدنان موسى، "توازنات جديدة: هل تشكل سيطرة الجيش المالي على كيدال نقطة تحول في

سياقات المشهد الداخلي والإقليمي"، تاريخ الاطلاع 12 ديسمبر 2023، نقلا عن:

<http://qiraatafrican.com/16106/>

19. جارش عادل، "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري"، أطلع عليه

بتاريخ: 22 فيفري 2020، نقلا عن: <https://democraticac.de/?p=2448>

20. بن خليف عبد الوهاب، "البناء الاجتماعي والثقافي في إفريقيا وتجاذبات القبيلة والدولة"، أطلع

عليه بتاريخ: 23 فيفري 2020، نقلا عن: <https://www.politics-dz.com>

21. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، "دراسة شاملة حول تجمع دول الساحل الافريقي"، اطلع عليه بتاريخ: 29 فيفري 2020، نقلا عن: <https://www.politics-dz.com/>
22. ايدابير أحمد، "دور منظمة الاكواس في بناء منطق السلم والأمن المستدام في منطقة الساحل"، اطلع عليه بتاريخ: 3 مارس 2020، نقلا عن: <https://platform.almanhal.com/Files/2/72688>
23. "جمهورية مالي حقائق في سطور"، اطلع عليه بتاريخ: 12 مارس 2020، نقلا عن: <https://www.aa.com.tr/ar/archive/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A>
24. شوركين مايكل، بيراد ستيفاني، "تحقيق السلام في شمال مالي الاتفاقيات السابقة والنزاعات المحلية وأفاق التسوية الدائمة"، اطلع عليه بتاريخ: 14 مارس 2020، نقلا عن: <https://www.politics-dz.com>
25. السنيطي صبحي ، يوسف محمد، "أزواد ... جذور الصراع"، اطلع عليه بتاريخ: 31 مارس 2020، نقلا عن: <https://www.politics-dz.com>
26. "الانقلاب العسكري في مالي... تصاعد قوة الطوارق والتداعيات الإقليمية"، اطلع عليه بتاريخ: 28 مارس 2020، نقلا عن: <http://www.elhourriya.net/reportage/4257-html>

27. أونوها فريدوم، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية

المتفاقمة"، اطلع عليه بتاريخ: 29 مارس 2020، نقلا عن: <https://goo.gl/71f>.

28. تادلي مارو مهاري، "بعثة الدعم الدولي لمالي... التدخل العسكري أولا والعمل السياسي ثانيا"،

اطلع عليه بتاريخ: 28 بتاريخ مارس 2020، نقلا عن:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/03/2013303616483.html>

29. جدار الجيلالي، "قراءة في أبعاد التدخل الفرنسي في مالي"، اطلع عليه بتاريخ: 28 مارس

2020، نقلا عن:

<file:///C:/Users/seven/Desktop/Nouveau%20dossier/%D8%B3%D8%A7%D>

<8%AD%D9%8412.htm>

30. مساوي عادل، "المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي"، اطلع عليه بتاريخ: 29 مارس

2020، نقلا عن: <https://goo.gl/t7FVpm>

31. "الجزائر ترفض المساس بوحدة مالي وترافع لصالح الحل السياسي"، اطلع عليه بتاريخ:

16 أبريل 2020، نقلا عن:

<https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=957855>

32. صايح مصطفى، "إدارة النزاع في شمال مالي: خيارات وسيناريوهات"، اطلع عليه بتاريخ:

16 أبريل 2020، نقلا عن: <https://www.politics-dz.com>

33. "هولاند يعترف أنه لا حل لأزمة مالي بدون الجزائر"، اطلع عليه بتاريخ: 16 أبريل 2020،

نقلا عن: <http://www.elbilad.net/archives/70582>

34. "الحوار المالي الشامل: تسلسل الأحداث"، اطلع عليه بتاريخ: 16 أبريل 2020، نقلا عن:

<http://www.aps.dz/ar/algerie/15989>.

35. "التدخل العسكري في أزمة مالي والتسوية السلمية هي الحل"، اطلع عليه بتاريخ:

16 أبريل 2020، نقلا عن:

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Mali/cvt.htm>

36. "الشافعي بدر حسن، إشكاليات التدخل العسكري والاكواس في شمال مالي"، اطلع عليه

بتاريخ: 19 أبريل 2020، نقلا عن: <http://www.siyassa.org.eg>.

37. زبير يحي، "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"،

اطلع عليه بتاريخ: 20 أبريل 2020، نقلا عن:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/2012112895947>

38. عظيمي أحمد، "تداعيات التدخل العسكري في مالي على الجزائر"، اطلع عليه بتاريخ:

20 أبريل 2020، نقلا عن: <https://carnegie-mec.org/2012/10/23/ar-pub->

39. أبو فرحة السيد علي، "التدخل العسكري في مالي.. تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون

مسبباتها"، اطلع عليه بتاريخ: 20 أبريل 2020، نقلا عن:

<https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D>

40. "اتفاق سلام بين باماكو وجماعات مسلحة بواسطة جزائرية"، اطلع عليه بتاريخ: 29 أبريل 2020، نقلا عن:

<https://www.aljazeera.net/news/international/2015/3/1/%D8%A7%D8%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%>

41. محمود محمد، "اتفاق السلام في مالي ضرورة ملحة لمنطقة الساحل الإفريقي"، اطلع عليه بتاريخ: 29 أبريل 2020، نقلا عن: <https://democraticac.de/?p=34092>

42. أبو المعالي محمود محمد، "القوة الناعمة أولا لحل الأزمة في مالي"، اطلع عليه بتاريخ: 29 أبريل 2020، نقلا عن:

<https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/5/4/%D>

43. بن شيخنا سيدي عمر، "المفاوضات المالية-الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل"، اطلع عليه بتاريخ: 30 أبريل 2020، نقلا عن: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412595>.

44. "بواذر أزمة سياسية بين الجزائر وحكومة مالي، خارجية مالي استدعت سفيرها...والجزائر ترد بالمثل"، نقلا عن: <http://aawsat.com/4743111/>

45. ولد سيدى محمد الذهبي، "وزير المصالحة المالي: اتفاق السلام انجاز حقق الكثير"، اطلع

عليه بتاريخ: 18 أفريل 2020، نقلا عن:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/>

46. "التركيبة السكانية في مالي"، اطلع عليه بتاريخ: 14 مارس 2020، نقلا عن:

<http://ar.wikipedia.org/wiki>

47. "مقومات الاقتصادية في جمهورية مالي"، اطلع عليه بتاريخ: 15 مارس 2020، نقلا عن:

<http://www.acresg.org/36650>

48. "رمطان لعمامرة يؤكد الجزائر تلتزم بدعم الأمن في مالي"، اطلع عليه بتاريخ: 09 ماي

2020، نقلا عن: http://www.mae.gov.dz/Declarations-et-discours1_15.aspx

49. بومدين عربي، "الأزمة المالية تضع الدبلوماسية الجزائرية في حالة طوارئ: فرنسا تجهز قرار

التدخل العسكري لعرضه على مجلس الأمن"، اطلع عليه بتاريخ: 09 ماي 2020، نقلا عن:

<http://www.elbilad.net/archives/73287>

50. دخوش محمد، "الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي"، اطلع عليه

بتاريخ: 09 ماي 2020، نقلا عن: http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D.htm

http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D.htm

51. "الحوار ورفض الحل العسكري.. مقارنة الجزائر لحل أزمة مالي"، اطلع عليه بتاريخ: 09 ماي 2020 ، نقلا عن: <http://www.elbilad.net/archives/59744>
52. بن عائشة محمد الأمين، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي"، برلين: المركز الديمقراطي العربي، جانفي 2015، نقلا عن: <https://democraticac.de/?p=8205>
53. عرفة موسى، عمرو محمود، "محددات دور مجلس الأمن والأمن الإفريقي في التعامل مع الأزمة الإرهابية في مالي"، اطلع عليه بتاريخ: 09 ماي 2020، نقلا عن: <https://drive.google.com/drive/my-drive>
54. فيليب ريمي جون، "اتفاق السلام الموقع في الجزائر: الفرصة الأخيرة لمالي"، اطلع عليه بتاريخ: 09 ماي 2020، نقلا عن: <https://www.noonpost.com/content/5663>
55. الغرام جهاد، "الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا المحددات والأبعاد"، اطلع عليه بتاريخ: 21 ماي 2020، نقلا عن: <https://drive.google.com/drive/my-drive>
56. دالع وهيبة، "السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي"، اطلع عليه بتاريخ: 21 ماي 2020، نقلا عن: <https://drive.google.com/drive/my-drive>
57. علي عبد الله محمود، "الثورة التونسية، الأسباب. عوامل النجاح. النتائج"، أطلع عليه بتاريخ: 2021/01/15، نقلا عن: <https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm>

58. " محللون يتساءلون: هل تحولت ليبيا إلى «بؤرة» لتصدير الإرهاب إلى العالم؟" أطلع عليه

بتاريخ: 2021/02/12، نقلا عن: <https://www.alquds.co.uk/>

59. عصام عبد الشافي، "خريطة الأهداف والمصالح ماذا تريد فرنسا من ليبيا"، أطلع عليه بتاريخ:

2020/12/15، نقلا عن: <https://eipss-eg.org/>

60. ستيفن، وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة"، ترجمة: عادل زقاع زيدان

زياني، اطلع عليه بتاريخ: 2020/01/05، نقلا عن:

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR>

61. العلمي عبد الحي، "رفض دولي وإقليمي لإعلان الطوارق استقلال شمال مالي"، اطلع عليه

بتاريخ: 2022/12/15، نقلا عن: <https://www.dw.com/a1864368>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ/ المراجع باللغة الفرنسية

1. «Mali: la paix venue d'en bas ?», International Crisis Group, **Rapport Briefing Afrique**, N°115(Bruxelles, 14 décembre 2015).

2. Benantar Abdenour, «la sécurité nationale algériennes dans les années 90: entre la méditerranée et le Sahara», **the Maghreb review**, vol 8,3-4. 1993.

3. Le Sahel central: au cœur de la tempête, Rapport Afrique de Crises group N°227, 25juin 2015.
4. Taje Mehdi, la sécurité du Sahara et du Sahel: L'importance stratégique du Sahel, **cahier du CEREM**, centre d'étude et de recherche de l'école militaire, Paris: No.13, décembre, 2009.
5. Helly Damien, Rocca Camilla, La crise au Mali et les relations Afrique–Europe international, center for development Policy management, No. 52, juin 2013.
6. Bureau International du Travail. Une Approche équitable pour les travailleuses migrantes dans une Économie mondialisée, Rapport n° 6.Genève.2004.
7. Pagnol Henri et Loncle François, **La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne**, France : la Commission des Affaires Etrangères, Assemblée Nationale, 2012).
8. Claude Ardit, Pierre Janin et Alin Marien, **La lutte Contre L'insécurité Alimentaire Au Mali**, (Paris: Karthala, 2011).

9. Banque Mondiale, **Braiser La Spiral Des Conflits Guerre Civil Et Politique de Développement**, traduit par: Monique Berry, (Bruxelles :Boeck université.1er eds.2005).

10. Modibo Keita, « la résolution du conflit touarègues au mali et au Niger», note de recherche du GRIPCI, **chaire Raoul– dan Durand** en études stratégique et diplomatiques, N°10, juillet 2002.

11. klute George, hostilités et alliance, archéologie la dissidence des Touaregs au mali, **cahiers d'études africaines**, vol 35.

12. Fenouche Massoud «Le Terrorisme et Ses Liens Avec Le Trafic de Drogue en Afrique Subsaharienne», **DOCUMENT DE TRAVAIL**, Terrorisme et Trafic de Drogues en l'Afrique Sub-Saharienne, Institut Espagnol d'Études Stratégiques (IEEE) et Institut Militaire de Documentation de l'Évaluation et Prospective(IMED).

13. la politique africaine de la Libye (1969 –1996) le Maghreb et l'Afrique subsaharienne, éd. CNRS, paris.

14. Tamboura Sékou, «Intervention militaire: l'Algérie à la manœuvre contre le Mali», **journal L'aube**, 7 décembre 2012, consulté le:

17/04/2021, disponible sur:

<https://www.maliweb.net/insecurite/intervention-militaire-lalgerie-a-la-manoeuvre-contre-le-mali-110443.html>

15. Interview réalisée par Germain B. Nama, « Mali. Rebelles Touaregs :

“Pourquoi nous reprenons les armes, consulté le: 14/04/2022,

disponible sur: <http://www.courrierinternational.com/articl/coup-d-etat-militaire-un-grand-bond-en-arriere>

16. "le Sahel de tous les dangers", consulté le: 20/02/2020, disponible

sur: <https://www.maghress.com/fr/marochebdo/120794>.

17. Présentation du Mali, consulté le: 04/02/2022, disponible sur:

<http://www.diplomatie.gouv.Fr /Fr/Dossiers -pays /présentation-du-mali/>

18. l'OIM (organisation intergouvernementale dans le domaine de la migration), "**Termes clés de la migration**", consulté le: 12/10/2019,

disponible sur: <http://www.iom.int/fr/termes-cles-de-la-migration>.

19. «**Les ethnies, les ethnies aux Mali**», consulté le: 10/06/2021,

disponible sur: www.geocities.com/infomali/ethnies/Baramba/html.

20. M. Thaim Ahmed, « Économie Malienne : sous le poids de la dette », consulté le : 21/12/2022, disponible sur :

[http://www.maliweb.net/economie/economie-malienne-poidsdette-306202-html\(20/03/2020\).](http://www.maliweb.net/economie/economie-malienne-poidsdette-306202-html(20/03/2020).)

ب/ المراجع باللغة الانجليزية

1. Burk halter Adrian, **definition of terrorism**, Genève: center for security policy, 2016.
2. Mantzikos Ioannis, **Boko Haram Anatomy of a Crisis** (Bristol, UK: **Published by e-International Relations**).October 2013.
3. Foster-Bowser Erin, Angelia Sanders, « Security Threats in the Sahel and Beyond: AQIM, BokoHaram and al-Shabaab»,**civil – military fusion center Mediterranean basin team presents**, April 2012.
4. Congressional Resarch Sirvice, Operation Odyssey Dawn Libya, Background and issues for cangress,28 March 2011.
5. Lawrence Cli, "Counterterrorism Strategy in the Sahel", **Studies in Conflict &terrorism**.

6. Hreys Hump and Mohamed Habayeag, «Senegal And Mali», **working papers**, January 2003, consulté le: 01/02/2023, disponible sur: www.columbia.edu/~mh2245/papers1/sen_maliPDF.
7. Sempa Francis, "US national Security doctrines historically viewed". **American Diplomacy**, 2003, consulté le: 15/05/2023, disponible sur: www.americandiplomacy.org
8. Thiam Adam, "Bamako, The 2018 presidential election in Mali", consulté le: 21/12/2022, disponible sur: <http://WWW.istrategie.org/programmes/observatoire-du-monde-arabo-musulman-et-du-sahel/the-2018-presidential-election-in-mali-17>
9. Ramirez Luis, "US Military Expands Presence in Africa", **Voice Of America**, viewed: 11/05/2020, disponible sur: <http://www.voanews.com/content/us-military-africa/1249035.html>

ملخص:

نظرا للمعضلات الأمنية وعدم الاستقرار الذي تشهده البيئة الإقليمية والدولية، تطرقنا في الاطروحة إلى تفسير الدور الجزائري في معالجة وتسوية الأزمات في الدول المجاورة، ودولة مالي تحديدا، بعد ما شهدته من تأزم وهشاشة مجتمعية وتضارب للمصالح الداخلية والإقليمية والدولية.

فرضت البيئة المعقدة على الجزائر أن تلعب دورها لمجابهة التحديات العديدة والمتزايدة، التي لها تأثير مباشر على استقرارها وأمنها القومي، لا سيما تلك القادمة من دولة مالي، بعد خروج الأوضاع فيها عن السيطرة سنة 2012، الشيء الذي فرض على الجزائر أن تساهم وتلعب دورا في تسوية الأزمة، لتتفادى آثارها السلبية على الأمن القومي الجزائري.

في هذا الاطار، سنبرز مساعي ومجهودات الجزائر واستغلالها لمكانتها ووزنها الإقليمي، خصوصا في منطقة الساحل، لإدارة وتسوية الأزمة في مالي، دون الخروج أو التخلي عن القواعد الأساسية لعقيدتها الأمنية وإرثها الدبلوماسي من جهة، وبإشراك كل المعنيين بالأزمة في مالي داخليا وإقليميا ودوليا، دون إقصاء أي طرف ذو صلة، من شأنه المساهمة في ترسيخ الأمن وبناء السلام في مالي من جهة أخرى، وصولا إلى دراسة اتفاق السلم والمصالحة المبرم سنة 2015 بالجزائر بين الفرقاء في مالي. تعمل الجزائر رفقة هيئات المجتمع الدولي على متابعته وتنفيذ بنوده. ولمعالجة موضوع الدراسة طرحنا الإشكالية الآتية: **ما مدى فعالية المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمات الجوارية، لاسيما أزمة مالي سنة 2012؟**

الكلمات المفتاحية: المقاربة الجزائرية، أزمة مالي، التوارق، التحديات، التسوية، احتواء الأزمة، اتفاق الجزائر للسلم والمصالحة.

Abstract:

Due to security dilemmas and instability in the international environment, we will try through this work to touch upon the Algerian role in resolving and settling crises in neighboring countries and above all, the state of Mali after witnessing crisis and societal fragility and also conflict of internal, regional and international interests.

This complex environment forced Algeria to play its role to meet the complex and growing challenges which has a direct impact on its stability and national security in particular, those coming from Mali after the situation got out of control in 2012, the thing that imposed on Algeria to play its role in settling the crisis to avoid its negative effects on Algerian national security.

In this regard, we will highlight the Algeria's endeavors and effort, as well as exploiting its status and regional weight especially in the coastal region and in the management and settlement of the crisis without leaving or abandoning the basic rules of its security doctrine and its diplomatic legacy on the one hand, and with the involvement of all those concerned with the crisis in Mali internally, regionally and internationally without excluding any related party that would contribute to consolidating security and building peace in Mali on the other hand, down to the study of peace and reconciliation agreement concluded in 2015 between the Malian parties which Algeria is working with the bodies of the international community to follow up and implement its clauses until today, as dictated by international usages in this regard. The problem of studying **How effective is the Algerian approach in managing neighboring crises, especially the Mali crisis in 2012?**

Keywords: Algerian approach, Mali crisis, Touareg, challenges, settlement, containment of the crisis, Algeria agreement for peace and reconciliation.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	شكر وعرفان
04	مقدمة
16	الفصل الأول: إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الجزائرية
17	تمهيد
18	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي - نظري لإدارة الأزمات
18	المطلب الأول: إدارة الأزمة : قراءة في المفهوم والمضمون
27	المطلب الثاني: التأصيل النظري للمقاربة الجزائرية في إدارة الأزمات الجوارية
35	المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال
35	المطلب الأول: مضامين السياسة الخارجية الجزائرية
43	المطلب الثاني: أسس العقيدة الأمنية الجزائرية وأبعادها السياسية
48	المبحث الثالث: دور الجزائر في إدارة أزمات دول الجوار العربي
48	المطلب الأول: النزاع في الصحراء الغربية
56	المطلب الثاني: الانتفاضة التونسية 2010/2011
63	المطلب الثالث: الأزمة الليبية 2011
75	خلاصة الفصل
76	الفصل الثاني: دراسة جيوبوليتكية وأمنية لمنطقة الساحل الافريقي
77	تمهيد
78	المبحث الأول: التعريف بمنطقة الساحل الافريقي
78	المطلب الأول: دراسة جغرافية وديمقراطية لمنطقة الساحل الافريقي
84	المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الساحل الافريقي
87	المطلب الثالث: الأهمية الحضارية والسياسية لمنطقة الساحل الافريقي
93	المبحث الثاني: البيئة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي
93	المطلب الأول: الارهاب والجماعات المسلحة

101	المطلب الثاني: الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي
107	المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي
113	المطلب الرابع: التنسيق المنظماتي الإقليمي في مواجهة التحديات المشتركة
118	المبحث الثالث: الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي
118	المطلب الأول: أهمية منطقة الساحل الافريقي لدى الجزائر
121	المطلب الثاني: مساعي الجزائر التنموية في منطقة الساحل الافريقي
124	المطلب الثالث: إستراتيجية الجزائر في مواجهة التهديدات المشتركة في الساحل الافريقي
133	خلاصة الفصل
134	الفصل الثالث : إدارة الجزائر للأزمة في مالي : السياق والتوازنات
135	تمهيد
136	المبحث الأول: دراسة جيوبولتكية لدولة مالي
136	المطلب الأول: التطور التاريخي لدولة مالي
139	المطلب الثاني: الطبيعة الجيوسياسية لدولة مالي
140	المطلب الثالث: الخصوصية السوسيو- إقتصادية لدولة مالي
145	المبحث الثاني: نشأة وتطور الأزمة في مالي
145	المطلب الأول: البعد التاريخي لمسار الأزمات في مالي
150	المطلب الثاني: أزمة مالي في ظل الحراك العربي 2011/2012
152	المطلب الثالث: أطراف الأزمة في مالي
166	المبحث الثالث: دور الجزائر في إدارة أزمة مالي
166	المطلب الأول: الأساليب الجزائرية المعتمدة لإدارة الأزمة في مالي
175	المطلب الثاني: موقف الجزائر من التجاذبات الإقليمية تجاه الأزمة في مالي
178	المطلب الثالث: موقف الجزائر من التدخلات الدولية في الأزمة في مالي
184	خلاصة الفصل

185	الفصل الرابع: إدارة الجزائر للأزمة في مالي بين فعالية الأداء ورهان النجاح
186	تمهيد
187	المبحث الأول: اتفاق السلام والمصالحة في مالي 2015: السياق والمضامين
187	المطلب الأول: الأطراف الرئيسية في اتفاق السلام والمصالحة 2015
189	المطلب الثاني: إلتزامات وأسس إدارة الأزمة في مالي
195	المطلب الثالث: الآليات الأمنية والتنموية دعامة أساسية لتجسيد بنود الاتفاق
198	المبحث الثاني: الوساطة الجزائرية بين الفرقاء في مالي: نجاحات وتحديات
198	المطلب الأول: نجاحات الدبلوماسية الجزائرية في مالي
200	المطلب الثاني: تحديات الوساطة الجزائرية في مالي
208	المبحث الثالث: الجزائر وتكريس السلام في مالي : رهانات ومقتضيات
208	المطلب الأول: الرهان المستقبلي لمسار عملية السلام في مالي
216	المطلب الثاني: مقترحات لسياسة خارجية جزائرية عملية في إدارة الأزمات
222	خلاصة الفصل
224	الخاتمة
230	الملاحق
235	قائمة المراجع
273	الملخص
274	فهرس المحتويات